الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــــــــامعة غـرداية
كليّة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة
قـسم التـاريـــخ

جهود المؤرخ ناصر الدين سعيدوني في كتابة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني

مذكّرة مقدّمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصّص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالب:
علي بطاش

إشراف الأستاذ:
أ د. جمال سهيل

أعضاء لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
جلول بن قومار	أ. د	رئيسا
جمال سهيل	أ. د	مشرفا ومقررا
سعاد آل سيد الشيخ	د (ة)	مناقشا

الموسم الجامعي: 1447-1448هـ/2025-2026م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــــــــامعة غـرداية
كليّة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة
قـسم التـاريـــخ

جهود المؤرخ ناصر الدين سعيدوني في كتابة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني

مذكّرة مقدّمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصّص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالب:
علي بطاش

إشراف الأستاذ:
أ.د جمال سهيل

أعضاء لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
جلول بن قومار	أ. د	رئيسا
جمال سهيل	أ. د	مشرفا ومقررا
سعاد آل سيد الشيخ	د(ة)	مناقشا

الموسم الجامعي: 1447-1448هـ/2025-2026م


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى روح جدي وجدتي، رحمهما الله، اللذين ربياني صغيرا .

إلى والدايّ الكريمين حفظهما الله .

إلى زوجتي الكريمة، وأبنائي، وإخوتي وأصدقائي .

إلى كل من علمني وكان له فضل عليّ .



شكر وعرفان

أحمد الله عزّ وجلّ على أن وفّقني لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما لا يسعني إلا أن أشكر كل من أَسْهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل، وأخصّ بالذكر الأستاذ الدكتور المشرف جمال سهيل، وذلك لما أسداه لي من نصح وتوجيه.

كما أقدم شكري وامتناني إلى الأستاذين اللّذين أَدْليا بشهادتيهما في حق الدكتور ناصر الدين سعيدوني، كل من الأستاذ الدكتور الطاهر بن علي من جامعة غرداية، والأستاذ الدكتور الشافعي درويش من جامعة زيان عاشور بالجلفة.

كما أقدم شكري لإخوتي؛ الصديق، حمزة، ومصطفى، ولأصدقائي وزملائي؛ الدكتور حمزة التونسي والأساتذة؛ السبع يوسف، ويحي خنيفر، والسبع شاكر، وبن عراب محمد، ورحيمات مصطفى

وعلي أوجانة، وإدارة الثانوية الجديدة بالقرارة.

كما لا أنسى الأساتذة الدكاترة الذين

رافقونا في مرحلة الماستر كل باسمه وجميل وسمه؛ على ما قدموه لي من مساعدة في إتمام هذا العمل.

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعريب
تق	تقديم
د.م	دون مكان
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
م	مجلد

المقدّمة

إنَّ الفترة الحديثة من أهم الفترات التي يجب التوقف عندها، خاصة تاريخ الجزائر في العهد العثماني ولقد أسهم الكثير من المؤرخين الجزائريين، ومنهم على سبيل المثال؛ **ناصر الدين سعيدوني** وأبو القاسم سعد الله، ومنور مروش، ومولاي بلحميسي، وفاطمة الزهراء قشي في كتابة تاريخ الجزائر في هذا العهد؛ إذ سلطوا الضوء على هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الجزائر الحديث. غير أن إسهامات **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** تعتبر من أهم الدراسات حول تاريخ الجزائر في العهد العثماني خاصة الجانب الاقتصادي منه، وذلك لأنه سلط الضوء على أهمية المصادر الأرشيفية المحلية إلى جانب المصادر الأجنبية توخيا للحقيقة التاريخية، والتي اعتمد فيها على مذكّرات الأسرى، والسّفراء والقناصل الذين تترددوا على الجزائر العثمانية، وإحصائيات الأوقاف والخزينة، وافتداء الأسرى، ودفاتر بيت المال والإتاوات المفروضة على الدول، وعقود البيع والشراء، والهبات، والهدايا، وسجلّات البايلك، والوثائق الفرنسية، وأرشيف ما وراء البحار؛ أرشيف اكس آن بروفانس.

وقد طبّق **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** في إسهاماته التاريخية منهجا علميا يتسم بالدقة العلمية ونموذجا يقتدى به في حقل الدراسات الأرشيفية، وبه منح مسارا جديدا لحقل البحث العلمي من خلال تركيزه على الجانب الاقتصادي الذي تميز به.

وكان **للمؤرّخ** إسهامات جليلة في كتابة تاريخ الجزائر العثماني، تعرّفنا عليها من خلال مجموعة من الكتب والمقالات، والمداخلات الوطنية والدولية، ومن خلال إشرافه العلمي على مذكرات طلبة الدكتوراه والماجستير، والليسانس، ومشاركته في الملتقيات الوطنية والدولية، والتي جميعها- رغم اختلاف عناوينها- غطت جانباً مهما من تاريخ الجزائر العثماني. وله إسهامات كذلك من خلال ما ألفه من كتب منها كتاب النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792م-1830م، ويليه قانون أسواق مدينة الجزائر 1107هـ-1117هـ/ 1695م-1705م، بالإضافة إلى مجموعة من الكتب والمقالات والمجلات؛ مثل: "مجلة الدراسات التاريخية" التي تصب أغلبها في دراسة الواقع الاقتصادي للجزائر في الفترة الحديثة.

وفي هذا الإطار تندرج دراستي الموسومة بـــ: "**جهود المؤرخ ناصر الدين سعيدوني في كتابة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني** "، وذلك سعيا مني لمعرفة مدى إسهاماته في كتابة تاريخ الجزائر العثماني، من خلال إصدارته العلمية المتنوعة التي ساهمت في إثراء المكتبة التاريخية الجزائرية، والعربية، والعالمية.

1. حدود الدراسة:

يتمحور مجال دراستي هذه حول دور **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** وإسهاماته المختلفة في حقل الدراسات المتعلقة بكتابة تاريخ الجزائر العثماني، خاصة ما تعلق بالجانب الاقتصادي للجزائر العثمانية، ولهذا فالبحث يحاول فكّ الغموض على إسهاماته في الجانب المشار إليه آنفا.

2. دواعي اختيار الموضوع:

ويمكن تقسيم هذه الدواعي إلى قسمين:

أ. الدواعي الذاتية:

حيث كان اختياري لموضوع **جهود المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني في كتابة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني**، للدواعي الآتية:

- اقتراح الأستاذ المشرف لهذا الموضوع.
- واهتمامي بدراسة شخصية **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** الأكاديمية؛ وذلك لأنّه لم يحصل لي الشّرف أن درست عنده في مرحلة الليسانس في جامعة غرداية، قسم التاريخ؛ (من سنة 2005م إلى سنة2009م).
- ومَيْلي إلى البحث أكثر في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني.
- ومحاولتي لإبراز دوره؛ كأحد أبرز المؤرّخين الجزائريين الذين اهتموا بكتابة التاريخ الحديث.
- وإثراءً للمكتبة الجامعية بتعريف الطلبة بالإنجازات العلمية للمؤرّخين عموما، وانجازات **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** خصوصا.
- وتسليط الضوء على الدور الكبير له في الدفاع عن الهوية الوطنية خلال الفترة الحديثة.
- ولقلّة الدراسات التي تخص الجانب الاقتصادي في تاريخ الجزائر العثماني مقارنة بالجوانب الأخرى؛ سواء من حيث الكتب أو المقالات أو الإشراف العلمي على رسائل الماجستير أو الدكتوراه وهذا ما دفعني إلى التوجّه إلى معرفة مدى إسهامه في كتابة تاريخ الجزائر الاقتصادي العثماني.

ب– الدواعي الموضوعية:

والدواعي الموضوعية لاختيار الموضوع هي:

- التعرف على منهجية **المؤرّخ ناصـــر الدين ســـعيدوني** في التعامل مع مصـــادر التاريخ الاقتصادي المختلفة من وثائق وإحصائيات.
- والتعرف على إسـهاماته في إبراز تاريخ الجزائر في فتراته المختلفة الحديثة والمعاصـرة، ما يجعله مرجعا مهما في تصحيح الصور المغلوطة التي روّج لها الاستعمار الفرنسي.
- وتنوع وثراء أعماله بين التأليف والترجمة والتحقيق، مما يجعله مادة بحثية ثرية لدراسـة منهجيته ورؤيته للتاريخ.
- وإبراز مكانة المدرسـة الاسـتعمارية الفرنسـية، التي احتكرت كتابة تاريخ الجزائر لسـنوات طويلة.
- ونقص وجود دراسـات وافية تحلّل منهجه وجهوده بشـكل متكامل رغم غزارة أعماله. ما يمنح هذا البحث قيمة علمية.
- وإبراز أنّ جهوده في كتابة تاريخ الجزائر تسـاهم في بناء وعي تاريخي لدى الأجيال في زمن تتعدّد فيه الروايات والقراءات للتاريخ.
- ومعرفة الواقع الاقتصـادي للجزائر العثمانية الذي أثّر على العلاقات بين الجزائر وفرنسـا، خاصة وأنّها تراوحت بين التعاون تارة والتوتّر تارة أخرى.
- والرّغبة في معرفة المؤسسات الاقتصادية لإيالة الجزائر خلال الفترة الحديثة.
- والتعرف على الفَرْق بين وجهة نظر المدرسة التاريخية الجزائرية حول التاريخ العثماني والمدرسة التاريخية الغربية.

3. الإشكالية المطروحة:

أ. الإشكالية الرئيسية:

ما مدى مسـاهمة المؤرّخ ناصـر الدين سـعيدوني في بناء التاريخ الاقتصـادي للجزائر في العهد العثماني؟ وما مكانة كتاباته ضمن الدراسات التاريخية الحديثة؟

ب. الإشكاليات الفرعية:

ولفك غموض الإشـكالية الرئيسـية؛ بغية الكشـف عن جهود **المؤرّخ سـعيدوني** وإسـهاماته اعتمدت على مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تقودني إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، وهي على التوالي:

- من هو **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** (مولده، نشأته، تعليمه)؟
- وما أبرز المحطات العلمية والأكاديمية في مساره؟ وكيف أثّرت على منهجه في الدراسة التاريخية؟
- وما أهم المحاور والموضوعات التي تناولها في كتاباته حول تاريخ الجزائر الاقتصادي الحديث؟
- وكيف أسهمت دراساته في إبراز خصوصية التجربة الاقتصادية الجزائرية خلال العهد العثماني؟
- وكيف أثّرت أبحاثه في تطور الدراسات التاريخية في الجزائر؟ وما مكانته ضمن جيل المؤرخين؟
- وما الأثر الذي تَرَكَهُ في نفوس طلبته وزملائه المؤرّخين؟

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعريف بالسيرة الذاتية والعلمية **للمؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** وتحليل أبرز كتاباته في تاريخ الجزائر الاقتصادي الحديث، مع تقييم اسهاماته في إثراء البحث التاريخي بالجزائر.

كما تسعى إلى إبراز منهجيته في البحث التاريخي وأثرها الأكاديمي، إضافة إلى تحديد مكانته ضمن المدرسة التاريخية الجزائرية.

5. الدراسات السابقة:

عرفت الساحة الأكاديمية التي تناولت إسهامات **المؤرّخ سعيدوني**، بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مقالات وأطروحات جامعية، دَوْرَهُ البارز في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الجزائري خلال العهد العثماني، ولكن تناولته بشكل عام دون التخصص في الجانب الاقتصادي وإن وُجدَت فهي شحيحة، مثل: مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تاريخ الجزائر الحديث الموسومة بـــــ **"المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني وإسهاماته في كتابة تاريخ الجزائر الحديث"** بجامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة للطالبتين: أسماء حوتي وحكيمة مدغاغ.

6. المنهج المتبع في الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج مركب يجمع بين المنهج التاريخي؛ من خلال تتبع السيرة الذاتية والعلمية **للمؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** في سياقها الزمني، والمنهج التحليلي عبر فحص مضامين كتاباته في التاريخ الاقتصادي الحديث للجزائر، وتحليل مناهجه في البحث التاريخي، إلى جانب

المنهج الوصفي الذي يتيح إبراز قيمة إسهاماته العلمية ومكانتها ضمن المدرسة التاريخية الجزائرية.

7. الخطة المعتمدة في الدراسة:

اعتمدت في دراستي هذه على خطة تحتوي على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

- **المقدمة:** ضمنتها التعريف بالدراسة، ودوافع اختيارها، وصولا إلى طرح إشكاليتها وتبيين أهميتها، ثم عرّجت على أهم الدراسات السابقة، وكذا المنهج المعتمد، والخطة المتبعة في إجابتي عن الإشكالية وبعدها اختتمتها بأهم الصعوبات التي واجهتني طيلة مشوار البحث.
- **الفصل الأول:** تناولت فيه السيرة الذاتية **للمؤرّخ ناصر الدين سعيدوني**، متتبعا مولده ونشأته وشخصيته، ومساره العلمي والجامعي ومساره في البحث العلمي.
- **الفصل الثاني:** قدّمت فيه نماذج من كتابات **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** حول تاريخ الجزائر الاقتصادي من 1518-إلى 1830م، وقد تناولت فيه منهجية الكتابة عنده وطابعها، ثم عرّجت على الواقع المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، والملكية والوقف والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، والواقع الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني من خلال كتابه "**ورقات جزائرية**".
- **الفصل الثالث:** تناولت فيه إسهامات **المؤرّخ سعيدوني** العلمية في مجال البحث التاريخي في كتابة تاريخ الجزائر العثماني، متتبعا إسهاماته في "مجلة الدراسات التاريخية"، وأهم المؤتمرات الوطنية، والدولية، وأبرز شهادات بعض المؤرخين حول شخصيته، وإنتاجه العلمي وأخيرا أثر كتاباته التاريخية في تدوين التاريخ الاقتصادي للجزائر العثمانية.
- **الخاتمة:** وختمت هذه الدراسة بخاتمة تتضمن بعض النتائج، كما تضمنت المذكرة بعض الملاحق وقائمة المصادر والمراجع لتنتهي بفهرس المحتويات، وأملي أن تكون هذه المذكرة لبنة إضافية إلى البناء التاريخي الذي يسعى لإنجازه المؤرّخون والباحثون في تاريخ الجزائر العثماني.

8. صعوبات الدراسة:

واجهتني أثناء البحث بعض الصعوبات التي حالت دون وصولي إلى بعض النتائج، أَذْكُر منها:

- عدم تمكّني من الحصول على كثير من نصوص المداخلات التي شارك بها **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني**، وهذا ما أفقدني عنصرا مهما من عناصر إسهاماته في تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني.

- وضيق وقت الدراسة في مقابل الكمّ الهائل من الإسهامات الكبيرة له.
- وصعوبة الاتصال به للحصول على معلومات مختلفة حول أبحاثه ودراساته خاصة المتعلّقة بموضوع دراستنا.
- وندرة المصادر المنشورة حول الموضوع من جهة، والمصادر التي درست منهجه من جهة أخرى.
- وكون أغلب المصادر التي تتناول الموضوع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني من وثائق أرشيفية ومذكرات ومراسلات مكتوبة بلغات أجنبية.
- وصعوبة مقارنة منهجه بمناهج غيره من المؤرخين، لما تتطلبه من ضرورة الغوص في مناهجهم لتحقيق مقارنة منصفة.
- والافتقار للتخصص الدقيق؛ من أجل التحكم في المصطلحات الاقتصادية؛ كالضرائب والملكية...الخ، والمصطلحات الاجتماعية؛ كالطبقات والتركيبة القبلية، لإبراز أوجه العلاقة فيما بينها وتأثير كل منها على الأخرى.
- وصعوبة تغطية المجال الاقتصادي كاملا، بسبب الفترة الزمنية الطويلة؛ التي قُدّرت بأكثر من ثلاثة قرون. والمجال الجغرافي الواسع (البايلكات الثلاث ودار السلطان). إضافة إلى المجالات الاقتصادية المتعددة؛ مثل: الزراعة، والصناعة، والتجارة، والضرائب، والأوقاف...الخ.
- ومن الصعوبات؛ المستوى العلمي والأكاديمي العالي **للمؤرّخ سعيدوني** في طرحه للموضوع حيث يستقي معلوماته من مصادر أرشيفية؛ إذْ لا يستطيع أحد قراءتها إن لم يكن متعمّقا في المنهج التاريخي.

الفصل الأول: السيرة الذاتية للمؤرّخ ناصر الدين سعيدوني

المبحث الأول: مولده ونشأته.

المبحث الثاني: مساره العلمي (من الابتدائي إلى الثانوي).

المبحث الثالث: مساره الجامعي ومساره في البحث العلمي.

تمهيد:

إنَّ التطرق لخصـــال ومناقب علمائنا وأبطالنا لهو أمانة في أعناقنا، وإنَّ التّغيير والإصـــلاح ودرء المخـاطر ومواجهـة التحـديات والنهوض بالأمـة أمـانـة في أعنـاق الجميع حكـامـا ومحكومين، وهـذا يســتدعي بالضــرورة أن يَعمل العلماء والمثقفون على الارتقاء بوعي الجماهير إلى التّحلي بالمســؤولية المنوطة بهم، والأمانة التي يشــتركون في حملها، إلى أن يســتشــعر كل فرد أنه مســؤول ومطالب ببذل أقصـى ما يسـتطيع لرفع راية البلاد وتحقيق نهضـتها. ومن هنا نسـتلهم ما خلّفه علمائنا من تراث، ولا يتأتى ذلك إلا بدراسـة جهودهم في إرسـاء الذاكرة الوطنية، وكتابة تاريخ الأمة عبر محطات تكون منبرا ســاميا للأجيال القادمة، بغية الاعتزاز والفخر، مع تمجيد بطولات الشــعب عبر العصــور، إلى رصّ الصفوف وجمع الكلمة، وتقوية البناء الداخلي للأمة.

وقد سـاهم **المؤرّخ المتميّز ناصـر الدين سـعيدوني** في إثراء المكتبة الجزائرية بحوالي أربعين عنوانا غطّت مجالات التاريخ والسياسة والفكر والثقافة، ونشر العديد من المقالات في مجلات وطنية وأجنبية ويعد قامة علمية كانت لها إسـهامات جليلة في كتابة تاريخ الجزائر في مختلف حقبها التاريخية، خاصـة خلال العهد العثماني، كونه يمثّل تاريخها الحديث الذي له تأثير مباشـر في تاريخها المعاصـر ؛ حيث ألمّ بجميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكان تميزه في دراسة الجانب الاقتصادي بشكل خاص، لذلك كان إنتاجه العلمي في التاريخ الاقتصــادي خلال العهد العثماني للبلاد المغاربية عموما والجزائر خصــوصــا غزير. وقد تناولنا في هذا الفصــل ســيرته الذاتية؛ فتطرّقنا فيها إلى مولده ونشــأته ومسيرته العلمية عبر مختلف الأطوار التعليمية، ودوره في مجال البحث العلمي.

أولا / مولده ونشأته:

ولد **المؤرّخ "ناصـــر الدين ســـعيدوني** بن الميلود "بتاريخ 10 جويلية 1940 بمنطقة بئر الشـــهداء[1] بولاية أم البواقي المعروفة بسيدي مصطفى؛ وهو جد ناصر الدين سعيدوني من عرش البوازيد من دوار زاوية بن مرزوق التي تنتمي إلى قبيلة بلزمة الجبلية في الجناح الغربي للأوراس، فهو ينتمي إلى أسـرة ريفية محافظة ذات علم ودين؛ حيث كان والده الشيخ المولود من خريجي جامع الزيتونة، فكان **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** معتزا بانتماءاته الحضـارية اذ يقول: " **أنا بربري الأصـل مسـلم العقيدة عربي الثقافة وطني الروح ولساني لسان لغة الوحي"**، ومن هنا يتضح لنا تشبّعه بقيمه الحضارية المتنوعة من حيث الدين؛ وذلك بتشـبّثه بعقيدته الإسـلامية، ومن حيث العرق الذي امتزج بين العرب والبربر في سـياق حضاري ناتج عن الفتح الإسلامي، ومبرزا مدى تكامل العرب والبربر من خلال قوله:**"آبائنا عرب و أمهاتنا بربريات"** [2]، ومن حيث الموروث الثقافي؛ تشبّثه باللغة العربية كونها لغة القرآن الكريم.

وأما أصل تسمية قرية بئر الشـهداء التي ينتسب إليها؛ فهو الإبادة الجماعية التي ارتكبتها فرنسـا في حق الأهالي أثناء الثورة التحريرية من طرف الضـابط "ديزون" حيث كان يلقي بجثث الشـهداء في آبار المعمّرين، وذلك نظرا لأهمية هذه المنطقة الإستراتيجية بالنسبة للثورة، باعتبارها منطقة عبور بين المناطق الأولى والثانية والثالثة، فأصبحت تعرف ببئر الشهداء بعدما كانت قرية استعمارية.

وأما سـبب تسـميته ناصـر الدين، فهو تيمّن بانهزام فرنسـا أمام النازية الألمانية[3] أثناء الحرب العالمية الثانية، وإنذار بعهد جديد في الجزائر، وذلك ليس ولاءً للألمان، وإنما انطلاق من قاعدة عدوّ عدوّي صديقي. حيث تعرّضت أسرته للإبادة، شأنها شأن أهالي منطقته التي قام بها الضابط الفرنسي "ديزون" إبان الثورة التحريرية. وكان هو الولد الذكر الوحيد بين أخواته الإناث الأربع؛ الذي بقي على قيد الحياة، وهو أصغرهم سنّا.

---

[1] هي منطقة تقع جنوب ولاية أم البواقي تتميز بطابعها الريفي، حيث تشـتهر بالنشـاط الزراعي وتربية الماشـية كنشـاط أسـاسـي للســـكان وذلك لخصـــوبة ســـهولها، فهي منطقة محافظة من الأوراس؛ تحافظ على العادات والتقاليد كما أنها تعد منطقة عبور استراتيجية للثورة بالشرق الجزائري، سميت بهذا الاسم تخليدا لإحدى معارك ثورة التحرير وذلك بسبب قيام الاحتلال بإلقاء جثث الشهداء في آبار المعمرين.

[2] موقع وسام العالم الجزائري، **WWW.Algerian Scholar Award.org**.

[3] مرجع نفسه، موقع وسام العالم الجزائري.

ثانيا/ مساره العلمي من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي:

بدأ **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** دراسته في ظل ظروف صعبة، كونت لديه روح التحدي فكانت بداية دراسته الأولى في مدرسة التلاغمة لمدة ثلاثة سنوات مع أختيه، حيث كان والده إماما لمسجدها ومديرا لمدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حيث ساهمت هذه الظروف في صقل شخصيته وتكوينها من جميع الجوانب، فلم تمنعه المعيقات والعراقيل من تحقيق ما كان يصبو إليه، حيث تميّز بروح الاجتهاد والجد والمثابرة، ما أهلّه لمواصلة مساره العلمي فسخّر علمه في خدمة أمته ووطنه حيث تأثر بالمنظومة التربوية التي شكّلتها جمعية العلماء المسلمين في إطار التعليم الحر، حيث لم يتسنّ له الالتحاق بالمدارس الفرنسية التي كانت حكرا على الأوروبيين وبعض الجزائريين.

ثم توجّه في المرحلة الثانوية إلى معهد الشيخ عبد الحميد بن باديس، والكلية الكتانية. ومن أبرز من تَتَلْمذ على أيديهم؛ الشيخ عبد الرحمان شيبان، ومحمد الميلي، والشيخ النعيمي، والشيخ الحفناوي والشيخ بن ذياب. وممّن درسوا معه في المرحلة الابتدائية؛ الأديبة زهور لونيسي، ومن أبرز زملائه في معهد الشيخ ابن باديس؛ سي على أمقران، وسي الحفناوي، والشيخ محند الطيب مترجم القران الكريم[1].

ولقد كان لمعهد الشيخ ابن باديس في قسنطينة أثر بالغ في تكوين شخصية **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني**؛ الذي ساهم في إبراز هويته الثقافية، لذلك كان يقول عن معهد ابن باديس مبرزا أهميته العلمية، والثقافية، ودوره الأساسي في إبراز شخصيته العلمية: "**كل من درس في معهد ابن باديس يكتسب روحا داخلية تحركه للنجاح والاستقامة في السلوك... وأنا أفتخر بانتسابي لهذا المعهد ودراستي على يد الشيوخ الأفاضل** ".[2]

في سنة 1958 نزحت عائلته إلى مدينة عنابة، فاستقر فيها مدة سنة كاملة، حيث واصل دراسة مقررات المستوى الثانوي لتحضير البكالوريا. وقام بتجسيد أولى تجاربه في التدريس بمدينة عنابة ثم بجاية.

[1] مرجع سابق، موقع وسام العالم الجزائري.

[2] مرجع نفسه.

ولكن بدايته الفعلية للتدريس كانت على مستوى مدينة الجزائر العاصمة والتي تزامنت مع تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية[1]. وفي الوقت نفسه كان التحاقه بجامعة الجزائر عام 1962.

ثالثا/ مساره الجامعي ومساره في البحث العلمي:

التحق **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** بالجامعة سنة 1962، حيث تحصّل على أول شهادة جامعية أكاديمية "الكابس، CAPES"، وكان الأول على مستوى دفعته، إذ تخرّج من معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الجزائر تخصص تاريخ، عام 1966، ثم تحصل على شهادة ليسانس في الجغرافيا من نفس الجامعة، عام 1971،كما التحق بالمدرسة العليا للأساتذة بالقبة لدراسة الآداب واللغة العربية، ثم نال شهادة الدكتوراه الطور الثالث في التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الجزائر، عام 1974 بعنوان: "النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830" بدرجة امتياز تحت إشراف الدكتور أبي القاسم سعد الله[2].

وقد اهتمّ بالتاريخ وشَغَفَ به منذ طفولته؛ من خلال القصص الخياليّة التي كانت تقصها عليه والدته، فكوّنت لديه حسّا تاريخيا ورغبة جامحة في الغوص في أغواره كما تعمّق أيضا في الجغرافيا باعتبار المادتين متكاملتين فكل منهما يكمل الآخر، ومن أبرز الكتب التي أثّرت فيه كتب الشيخ أحمد توفيق المدني؛ مثل: كتاب الجغرافيا، وكتاب الجزائر، إضافة إلى كتب الشيخ عبد الرحمان الجيلالي.

وقد سعى إلى الدراسة في القاهرة، رفقة أحمد عزة عبد الكريم، رحمه الله، إلاّ أنّ الظروف الصعبة حالت دون ذلك، مما دفعه إلى التوجه إلى فرنسا سنة 1976 لتحضير الدكتوراه، وقد واجه أثناء التحضير لها ظروفا قاسية، لذلك كَتَب على حائط مكتبه: **"ما بقائك هنا و الفتيان قد ساروا"** حيث كتب فصلين من مذكرة الدكتوراه في فرنسا، ثم أكْمَلَ بقية الفصول؛ وهي أربعة وعشرون فصلا في غضون تسعة أشهر، حيث بلغ عدد صفحات المذكرة ألف ومائتي صفحة إلا أنّه لاحظ فتورا عند كتابة الخاتمة؛ فعندما سأله أحد أعضاء لجنة المناقشة عن ذلك أجابه قائلا: **"صدقني أو لا تصدق لقد فقدت تلك الشحنة عندما وصلت إلى نهاية العمل"**، حيث بذل في هذه المذكرة مجهودا

[1] مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية: **المؤرخ ناصر الدين سعيدوني رائد الدراسات العثمانية في الجزائر**، تق: ودان بوغفالة الرشاد للطباعة والنشر، جامعة معسكر، 2014، ص 39-40.

[2] مرجع سابق، موقع وسام العالم الجزائري.

عظيما، دام حوالي ثلاث عشرة سنة فيقول : **"قضيت سنة 1987 لا أنام سوى ساعتين في اليوم** " حيث كلّل هذا المجهود بتحصّله على شهادة دكتوراه دولة سنة 1988 بفرنسا، من جامعة "اكس آن بروفونس Aix-en-provence"" بعنوان: "الحياة الريفية بالجزائر 1792–1830" تحت إشراف المؤرّخ "برلان لويس" بعد ثلاثة عشر عاما من العمل والجد والاجتهاد، إذ وصف **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** ذلك بقوله : **"كنت أنقش على الحجارة بأصابعي"**، لذلك اجتهد في إتقان بعض اللغات التي تعد رافدا مهما من روافد البحث التاريخي فأتقن اللغة الفرنسية والعثمانية في معهد الدراسات الشرقية، ثم أتقن اللغة الإنجليزية فيما بعد، وفي هذا الصدد يقول: **"اللغات ناقلة للعلم العربية في أصالتها، الإنجليزية في عالميتها، الفرنسية في كلاسيكيتها والعثمانية في تاريخها"**.[1]

وأما مزاولته لمهنة التدريس؛ فكانت متزامنة مع تدرّجه في الشهادات العليا، حيث كان أستاذا للتاريخ والجغرافيا في ثانوية الإدريسي، ثم توجّه إلى التدريس في الجامعة أستاذا للتاريخ الحديث والمعاصر أين أطَّر العديد من الرسائل وتخرج على يديه نخب غفيرة.

وأما في الجانب المهني فقد تقلّد عدة مناصب؛ منها رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الإنسانية بجامعة الجزائر لمدة ثلاثة سنوات، ثم رئيسا لقسم التاريخ سنة 1997 لمدة سنتين، ثم مديرا لكلية التاريخ لمدة أربع سنوات في جامعة خروبة، لذلك كان يقول عن هذا المنصب الأخير : **"إن السنة الأولى رغبة محمومة لممارسة الإدارة، و السنة الثانية تجربة و عطاء، و السنة الثالثة محاولة لإثبات الذات و في الرابعة استكملت التجربة، وما كان علي إلا الخروج و أن أعفى من هذه المهمة"** ، ومن هنا تتجلى لنا شخصيته الفذة التي تقوم على حب الاستطلاع و المغامرة مهما كانت النتائج ويتضح ذلك من خلال السنة الأولى من تقلده لهذا المنصب، ثم إفادة الغير من تجربته من خلال السنة الثانية، ثم إبراز شخصيته ومنطلقاته وأفكاره ميدانيا من خلال السنة الثالثة للإدارة ثم اكتشف إيجابيات ممارسة الإدارة وسلبياتها التي استفاد منها شخصيا و أفاد بها غيره، و خلص إلى نتيجة ألا وهي عدم التشبث بالمنصب بحد ذاته، حيث كان يرى أنّ قيمة العالم الباحث ليست في

[1] مرجع سابق: موقع وسام العالم الجزائري، ينظر: نعيمة رحماني: " **بدايات تشكل الذات التاريخية عند المؤرخ ناصر الدين سعيدوني التأليف العلمي الموسوعي أنموذجا** "، م05، ع 02، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة تلسمان، الجزائر 2022، ص 977-979.

المناصب التي يتقلّدها، وإنما ما يحققه من بحث علمي في الميدان، وأن يكون التسيير الإداري في نظره يخضع لتطبيق القوانين بروح إنسانية، فلذلك لم تغير المناصب التي تقلدها من قناعاته ومبادئه، فكان منفتحا على طلبته، إذ جعل بيته مفتوحا لهم؛ على غرار طالبتيه الدكتورة عائشة غطاس، وزهراء زكية رحمة الله عليهما.

وقد عمل أستاذا جامعيا محاضرا في قسم التاريخ بجامعة الكويت لمدة عشر سنوات، والتي تعدّ أول جامعة في المشرق العربي درّس فيها، حيث استقر في دولة الكويت مدة اثنا عشر سنة. وعمل أستاذا متفرغا في جامعة آل البيت في الأردن من سنة 1996-إلى سنة 1998 رفقة الدكتور أبي القاسم سعد الله. وحاليا أصبح باحثا حرا بعد تقاعده، يمارس تجاربه بناء على أفكاره وقناعاته؛ ومنها قوله عن الإدارة: **"من لم يمارس الإدارة لن يعرفها ومن يبقى متشبثا بالإدارة يخسر نفسه ويخسر الآخرين ... الإدارة سجن، من لم يدخلها ليس برجل، ومن عاد إليها ليس برجل"**، وهنا نرى أن نظرته لممارسة الإدارة لا إشكال فيها إذا كانت من باب التجربة، وتحقيق المصالح العامة لكي يحقق ذاته ويكسب الآخرين لكن لا يتعلق بها فيختزل ذاته فيها.[1]

وقد قدّم استقالته من التدريس في الجامعة، وبعد رجوعه من الحج طلب منه رئيس المجلس العلمي ورئيس القسم اللذان كانا من طلابه الرجوع إلى التدريس، فَقَبل ذلك بشرطين:

- أن يكون التدريس مجانيا.
- وأنْ يَختار الطلبة التوقيت المناسب لهم، والمقياس الذي يريدون دراسته.

وقد بذل **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** جلّ حياته في البحث والتأليف؛ فكانت له مشاركات في العديد من المؤتمرات التاريخية، ونشر العديد من المقالات والكتب التي حقّق من خلالها منتوجا علميا غزيرا ساهم في إثراء المكتبة التاريخية والجامعة الجزائرية[2]، فبلغت مؤلفاته حوالي اثنين وثلاثين كتابا تناول فيها مختلف المجالات، فصدّر بعضها باللّغة العربية، وبعضها الآخر باللّغة الفرنسية، نذكر منها ما يلي:

- كتاب النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830.
- كتاب ورقات جزائرية.

[1] مرجع سابق، موقع وسام العالم الجزائري.

[2] سهيلة أحمد سرير: **إسهامات ناصر الدين سعيدوني في كتابة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني مجلة تاريخ العلوم** م5، ع 13، جوان 2020، ص 390-391.

- كتاب أساسيات منهجية التاريخ.
- كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، في جزأين.
- كتاب دراسات في الملكية العقارية أثناء العهد العثماني.
- كتاب الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر {دار السلطان أواخر العهد العثماني1791 ،1830}
- كتاب الأوضـــاع الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية {الجزائر، تونس طرابلس الغرب}.
- كتاب دراسات في الملكية والوقف والجباية في الفترة الحديثة.... الخ.

ولقد تأثر بكلّ من الدكتور أبي القاســم ســعد الله، والمفكر الجزائري مالك بن نبي؛ فأما عن تأثّره بأبي القاسم سعد الله، فكان يقول **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** عن علاقته به أنّها: **"علاقة حميمية علاقة تلقي العلم عليه وعلاقة زمالة معه... الأستاذ سعد الله مدرسة لم ينتفع منها الكثيرون لأنهم لم يعرفوا معدن هذا الرجل فقد عايشته أربعين سنة وقد تأثرت به "**.[1]

وهنا تتجلى لنا سمة الوفاء التي يتحلّى بها، وذلك عرفانا بفضل أبي القاسم سعد الله عليه؛ حيث تَرْجم ذلك في تأليفه كتابا عن أبي القاســم ســعد الله تضــمّن الرســائل المتبادلة بينهما عندما كان **المؤرّخ سعيدوني** في المشرق والجزائر، وأبو القاسم في أمريكا، فكانت تربطه به علاقة وطيدة، خاصة خلال السّت سنوات في جامعة الجزائر، عندما كان أبو القاسم سعد الله رئيسا للمجلس العلمي.

وأما علاقته بالمفكّر مالك بن نبي؛ فقد بدأت منذ أن كان طالبا في الجامعة، يحضــر ندواته، فقد كان يرى أنّ مالك بن نبي مدرسة فكرية لم تستفد منها الجزائر، ويقول في هذا الصدد : **"كنت من ضمن الطلبة الغاضــبين الذين توجهوا لملاقاة مالك بن نبي في قصــر الشــعب بعد هزيمة أكتوبر 1967 فأدخلهم مالك بن نبي فطلب منهم أن يطلوا من النافذة، وقال انظروا جيدا ثم أشار إلى النفايات الملقاة في الشارع التي تأخر تنظيفها ثم توجه إلى الحنفية ولا ماء فيها فقال هذه هي الهزيمة ...هذه الصغائر في الحضارة التي تلد الكبائر...الحياة غير منتظمة، إذا لا مكان للنصر"**.[2]

وأما الحديث عن منهج الكتابة التاريخية عند **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني**؛ فإنّه كان يتّبع منهجا تاريخيا، يتميز بالضــبط والنظرة العلمية والتحليلية؛ القائمة على مبدأ النقد العلمي، مما أهّله لأن

[1] مرجع سابق: موقع وسام العالم الجزائري.

[2] مرجع نفسه.

يصبح من المؤرّخين الذين ارتقوا بعلم التاريخ وبينوا قيمته وفوائده، كما أبرزوا دور العلوم المساعدة في تحقيق كتابة تاريخية دقيقة ونزيهة، ولذلك ركز على الكتابة في التاريخ الاقتصـــادي إلى جانب المجالات الأخرى السـياسـية والاجتماعية والثقافية، حيث برز في المجال الاقتصـادي على غير عادة المؤرّخين السـابقين، ولذلك فهو يرى أن من الأهمية بمكان الاسـتعانة بوسـائل الإيضـاح لتبسـيط الأفكار وتوضيحها، والتي لا يمكن إيجادها في التاريخ إلا بالاستعانة بعلوم مساعدة؛ كعلم الجغرافيا من خلال إدراج خرائط طبيعية، وعلم الإحصـاء؛ وذلك بإدراج الجداول والمنحنيات البيانية ومختلف الأشكال البيانية، وغيرها من العلوم الأخرى المساعدة في الكتابة التاريخية.[1]

وغايتُه في ذلك إنتاج مؤلفات تاريخية تتميز بالموضـــوعية؛ حيث يلتزم في كتاباته بقواعد المنهجية في أي عمل تاريخي، وذلك للسّـــمو بالكتابة التاريخية وجعلها أقرب إلى الحقيقة، و يتضـــح ذلك من خلال كتابه "أساسيات منهجية التاريخ"، حيث يقول في هذا الصدد : " **أن المنهجية هي الوسيلة العلمية التي تمكّن دارس التاريخ في اكتســاب المهارة في التعامل مع الحدث التاريخي و تجعله لا يقنع بالسرد... بل يطمح إلى الجمع بين التطور الأدبي و النظرة الموضوعية و التناول العلمي في سـعيه لتكوين صـورة معبرة عن الماضـي** " ، ومن هنا نسـتخلص أنّه لم يكن يسـعى إلى سـرد الأحداث و الوقائع من الوجهة القصصية، بل يدرسها من وجهة أعمق و أدق؛ تقوم على البحث والاستكشاف و النقد و التنظير؛ أي أنّ الأسباب نفسها تؤدي إلى النتائج نفسها؛ وذلك إثباتٌ لعلمية التاريخ و تجاوز للنّمط القصصي كما أسلفنا، و تعظيم للمواقع و الأحداث والشخصيات أو تقزيمها، وتحقيق بحث تاريخي قائم على النقد و التحليل و الموضـــوعية التي لا تركز على الماضـــي فحسب، بل تقارنه بالحاضر و تستشرف به المستقبل، لذلك فمنهجه يرى أنّه لتحقيق كتابة تاريخية مضبوطة بمواصفات منهجية علمية، يجب أن تتوفر في المؤرّخ عدة مواصفات تجعل منه مؤرخا يدرس الوقائع التاريخية وفق منهجية محكمة في أي زمان ومكان، ومن أبرز هذه المؤهلات :

- الاستعداد النّفسي لإنجاز البحث التاريخي.
- والتّحلي بالصبر والمثابرة لتجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجه الباحث أثناء بحثه.
- والأمانة والنزاهة والإخلاص.
- وعدم التحيز مع التجرّد من الميول الشخصية.

[1] ناصر الدين سعيدوني: **أساسيات منهجية التاريخ**، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار–الجزائر، 2014 ص83،84.

– والسّعي للوصول إلى الحقيقة التاريخية في إطار ما يمتلكه المؤرخ من معلومات[1].

ولذلك نجد أنّه يلخّص صفات المؤرّخ في مقولته التالية : **"إنّ المؤرّخ الواسع الأفق و العارف بخصوصيات البحث التاريخي هو الذي يجعل القيم الحضارية منطلقا له، و البيئة الجغرافية إطارا لبحثه و المنظور الفلسفي بعدا لتصوراته و الآثار المادية و الوثائق الأصلية مرجعا في بحثه والاهتمامات الاجتماعية و الميول النفسية و واقع الحياة اليومية انشغالا رئيسيا في استقصائه للأسباب و رصده للوقائع، و تقييمه للنتائج، و بذلك فقط يمكن أن يصبح التاريخ صورة حية للماضي في مختلف مظاهره، و يكون المؤرخ نموذجا للمثقف الواعي لماضيه و المتفهم لواقعه والمنطلق لمستقبله و المجدد لتراث مجتمعه"** [2]، ومن خلال هذه المقولة نستنتج أنه يرى بأنّ المؤرّخ الحق الذي يغوص في بحث التاريخ بشكل موضوعي في ظل قيمه ومبادئه وبما يتوافق مع بيئته التي ينتمي إليها، وما يتوفر عليه من وثائق وآثار مادية تكون مصدرا لبحثه، وكذا امتلاكه ملكة التحليل و الاستقصاء لكافة الأحداث التاريخية وصياغتها بشكل منهجي أكاديمي، يتميز بالتخصص، وهذا ما جعل **المؤرّخ سعيدوني** يَبْرزُ في مجالات متعددة في بحثه في التاريخ، خاصة المجالات الاقتصادية ما أهّله لتأسيس مدرسة تاريخية وطنية ينتمي إليها ثلة من المؤرّخين.

إنَّ **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** يعتبر شخصية فذة متمسكة بدينها وقيمها ومبادئها، ويتضح ذلك من خلال كتاباته ومداخلاته، فهو يطمح حاليا لإنشاء زاوية ومكتبة تابعة لها كما يسعى أيضا إلى بناء مسجد حيث قال: **" لا بركة بدون مسجد ... لأني عشت الحياة وكل شيء تافه بدون الأصالة والدين"**.

[1] مصدر سابق: **أساسيات منهجية التاريخ**: ص 43.

[2] سهيلة أحمد سرير: مرجع سابق، ص 391.

خاتمة الفصل الأول:

- يُعدّ **المؤرّخ ناصـــر الدين ســعيدوني** من أبرز أعلام المدرســة التاريخية الجزائرية الحديثة، إذ كرّس حياته للبحث العلمي وخدمة التاريخ الوطني، بروح أكاديمية قائمة على الموضوعية والمنهجية الدقيقة.

- وساهم بشكل فعّال في إثراء المكتبة الجزائرية والعربية بمؤلفات ودراسات تناولت مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني.

- وتشــكلت شــخصــيته العلمية في بيئة محافظة ووطنية، تأثرت بقيم الدين والعلم والإصــلاح التي حملتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مما جعله يجمع بين الأصالة الفكرية والانفتاح العلمي.

- وتميّز منهجه التاريخي بالاعتماد على الوثائق والتحليل والنقد العلمي، مع توظيف العلوم المساعدة كالجغرافيا والإحصاء لإنتاج كتابة تاريخية دقيقة وموضوعية.

- ومن خلال مســـاره العلمي والمهني، يظهر أنّه لم يكن مجرد مؤرّخ، بل كان مربيا ومفكرا وموجها للأجيال، آمن برســـالة العلم ودور المؤرخ في بناء الوعي الوطني والحفاظ على الذاكرة الجماعية للأمة ولذلك تبقى إســـهاماته العلمية والفكرية مرجعا مهما للباحثين والمهتمين بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

الفصل الثاني :نماذج من كتابات ناصر الدين سعيدوني حول تاريخ الجزائر الاقتصادي 1518-1830

المبحث الأول: منهج وطابع الكتابة عند **ناصر الدين سعيدوني**.

المبحث الثاني: الواقع المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792–1830.

المبحث الثالث: الملكية والوقف والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني.

المبحث الرابع: ورقات جزائرية (دراسة اقتصادية).

الفصل الثاني: نماذج من كتابات ناصر الدين سعيدوني حول تاريخ الجزائر الاقتصادي 1518-1830

تمهيد:

لقد تميّز **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** في كتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني خاصة المجال الاقتصادي؛ إذ يعد من أبرز من غاص فيه، متخذا منهجية محكمة ومضبوطة في كتاباته التاريخية المختلفة، التي برزت في مؤلفاته ومقالاته ومداخلاته الوطنية والدولية، حيث برز في دراسة مختلف الجوانب، خاصة المجالات الاقتصادية، إذ تطرق للنظام المالي للجزائر خلال العهد العثماني، من حيث مصادر الدخل والخزينة والضرائب بالتفصيل، مستندا إلى إحصائيات ووثائق أرشيفية، كما تعرّض لواقع الملكية والأوقاف والجباية للجزائر خلال الفترة الحديثة، ولذلك تطرقت في هذا الفصل لمنهج وطابع الكتابة عنده، وواقع النظام المالي والملكية والوقف والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني وما تعلق بالوضع الاقتصادي، من خلال بعض مؤلفاته.

أولا: منهج وطابع الكتابة عند ناصر الدين سعيدوني:

يعد **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** من أبرز القامات العلمية في تدوين تاريخ الجزائر الحديث (الفترة العثمانية)، حيث تميز منهجه بالدقة والموضوعية والاعتماد الكلي على الوثائق والمصادر الأصلية.

ومن خلال الاطلاع على أبرز مراجعه الخاصـــة بكتابة التاريخ، والمقالات التي نَشَـــرها، يمكننا أن نلخّص أبرز أساليبه في النقاط الأساسية التالية:

1 الاعتماد على الوثائق والمصادر الأولية:

يعتبر **ناصـر الدين سـعيدوني** أنَّ الوثائق والمصـادر والمخطوطات الأصـلية، تعتبر من أسـاسـيات البحث العلمي بشـــكل عام والتاريخي بشـــكل خاص، حيث اعتمدت مجمل مؤلفاته وأبحاثه على الأرشيف الجزائري العثماني والفرنسي، فمن خلال تقدمه في دراسة الفترة العثمانية والغوص في أعماقها تكوّنت لديه معرفة شاملة بمراكز الأرشيفات التي توجد فيها وثائق هذه الفترة، بالإضافة إلى الأرشيف العثماني بإسطنبول الذي يعتبر مصدر وثائق الأرشيفات الأخرى [1] .

2- التوجهات البحثية (كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي):

واهتمت دراسـاته وأبحاثه بشـكل كبير بالجانب الاقتصـادي بالدرجة الأولى ثم الجانب الاجتماعي فأحدث طفرة وتطورا في كتابة تاريخ الجزائر الحديث مركّزا على أبرز جوانب الحياة اليومية للســـكان ومبرزا الواقع الاقتصـادي (الأسـواق، والتجارة، والضـرائب، والنظام المالي والجباية) والواقع الاجتماعي من خلال إبراز عادات وتقاليد المجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانية. إضـــافة إلى دفاعه عن الفترة العثمانية في الجزائر وإزالة كل الشـبهات حولها، من خلال الوثائق والرسـائل التي تثبت امتلاك الجزائر لمؤسسات اقتصادية (الأوقاف)، عكس ما روّجت له الكتابات الفرنسية بالخصوص [2].

3- الموضوعية والمنهجية التاريخية:

[1] ناصر الدين سعيدوني: **تجربتي مع أرصدت الأرشيفات المتعلقة بتاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ع1، م5، Algerian Review of Ottoman and Mediterranean Studies، وهران-الجزائر، 2025، ص103، ينظر: نعيمة رحماني مرجع سابق، ص 989-994.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **تجربتي مع أرصدت الأرشيفات المتعلقة بتاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المصدر السابق، ص 103.

وقد سعى في كتاباته ومؤلفاته التاريخية إلى التقيّد بالموضوعية إلى حد بعيد والالتزام بالقواعد المنهجية، فقد عمل على ترقية الكتابات التاريخية وتقريبها الى الحقيقة [1]، حيث يقول: "**إن المنهجية هي الوسيلة العملية التي تمكن دارس التاريخ من اكتساب مهارة في التعامل مع الحدث التاريخي تجعله لا يقتنع بالسرد ... بل يطمح الى الجمع بين التطور الأدبي والنظرة الموضوعية والتناول العلمي في سعيه لتكوين صورة معبرة عن الماضي** " [2].

فمن خلال قوله هذا نستنتج أن الهدف من دراسة التاريخ والأحداث التاريخية بالنسبة إليه ليس السرد فحسب، بل النقد والتحليل، والصياغة الموضوعية، والاهتمام بالحاضر، والمستقبل.

4- المؤهلات الشخصية للمؤرّخ ناصر الدين سعيدوني:

ركّز **ناصر الدين سعيدوني** على حتمية اتصاف المؤرخ بمؤهلات تؤهله لدراسة الأحداث التاريخية في وقت ومكان معيّين، وتحلّيه بإمكانيات ومؤهلات شخصية تمكنه من دراسة الحقيقة التاريخية.

ونذكر من أهم هذه الصفات: الاستعداد النفسي لإنجاز البحث التاريخي، وضرورة التحلي بالصبر والمثابرة؛ التي تمكنه من اجتياز العراقيل التي ربما يواجهها أثناء الدراسات التاريخية، بالإضافة إلى التحلي بالأمانة والنزاهة والإخلاص وعدم التحيز للميول الشخصية لأفكاره [3]، وتوخي الحقيقة التاريخية في ظل المادة التاريخية الخام المتاحة لدى الباحث، وهذا ما أكّده في قوله:" **إنّ المؤرخ الواسع الأفق والمعارف بخصوصيات البحث التاريخي هو الذي يجعل القيم الحضارية منطلقا له والبيئة الجغرافية إطارا لبحثه والمنظور الفلسفي بعدا لتصوراته، والآثار المادية والوثائق الأصلية مرجعا في بحثه، والاهتمامات الاجتماعية والميول النفسية وواقع الحياة اليومية انشغالا رئيسيا في استقصائه الأسباب ورصده الوقائع وتقييمه للنتائج، وبذلك فقط يمكن أن يصبح التاريخ صورة حية**

[1] سهيلة أحمد سرير: مرجع سابق، ص 391.

[2] مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية: **المؤرخ ناصر الدين سعيدوني رائد الدراسات العثمانية في الجزائر**، تق: ودان بوغفالة الرشاد للطباعة والنشر، جامعة معسكر، 2014، ص167، ينظر: ناصر الدين سعيدوني: **واقع آفاق الدراسات العثمانية في الجزائر " عرض تعريفي ونظرة تقييمية "**، ع7، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، د.م، ديسمبر 2012، ص 28-41.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **أساسيات منهجية التاريخ**، مصدر سابق، ص 43.

للماضـــي في مختلف مظاهره، ويكون المؤرخ نموذجا للمثقف الواعي لماضـــيه والمتفهم لواقعه والمنطلق لمستقبله والمجدد لتراث مجتمعه "[1].

5– توظيف العلوم المساعدة:

وضّح **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** دور العلوم المساعدة أثناء الدراسات التاريخية خاصة الدراسات الاقتصادية من خلال توظيف وسائل الإيضاح والتحليل لتبسيط الأفكار وتسهيل فهمها من خلال إدراج بعض العلوم المســاعد كعلم الجغرافيا (الخرائط الطبيعية)، إضــافة إلى علم الإحصــاء كالجداول الإحصائية والمنحنيات البيانية التي تساعد الباحث في دراسته وأبحاثه [2] .

6– نقد وتقييم الكتابات الفرنسية حول العهد العثماني في الجزائري:

يذكر **ناصـــر الدين ســـعيدوني** أنّ معظم المؤرخين الأوروبيين يرون أن الوجود العثماني في المنطقة العربية بشكل عام و الجزائر بشكل خاص السبب الرئيسي في تخلف المنطقة، ويعدونه بمثابة احتلال وهذا ما روجت له الكتابات الأوروبية خاصـــة الفرنســـية، لذلك يعزى هذا التأخّر في العالم العربي والإســـلامي إلى جذور تاريخية أبعد من ذلك تعود الى القرن 13م، عند اجتياح المغول للمشـــرق الإسـلامي، وحركات الاسـترداد المسـيحي والتمدّد الإسـباني نهاية القرن 15م وبداية القرن 16م على سـواحل المغرب الاسـلامي، مما جعل العالم الإسـلامي عموما يدخل مرحلة الانغلاق للمحافظة على الذات .

ويرى أنّ من مؤشرات التخلّف في المغرب الاسلامي ما يلي:

– إحراق مؤلفات ابن رشد: وقد حدث في عهد الموحّدين أواخر القرن 12م (قرابة عام 1195م وتوفي 1198م أي نهاية القرن 12م.

– وقتل لسان الدين الخطيب، حيث وقع في فاس سنة 1374م، أي في القرن 14م.

– وهجرة ابن خلدون الى مصر عام 1382م، أي في القرن 14م.

لتدخل الأمة الإســلامية والعربية مرحلة السّــبات، وكل هذا كان قبل الوجود العثماني، أي عكس ما يروّج له الأوروبيون الذين اغتنموا الفرصةّ حيث احتلوا المنطقة مع بداية القرن 19م والقرن 20م فدخول

[1] سهيلة أحمد سرير: مرجع سابق، ص 361.

[2] مرجع سابق، ينظر: أسماء حوتي، حكيمة مدغاغ: **المؤرخ ناصر الدين سعيدوني وإسهاماته في كتابة تاريخ الجزائر الحديث** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث 1518 –1830، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة، 2018 – 2019، ص 98.

نابليون الإسكندرية، وإنزال دي بورمون بسيدي فرج، جعل الأمة العربية تتيقّن من الخطر الأوروبي، وليس نهضة عربية كما يراها البعض، فلم تنتج مشروع نهضة في العالم العربي، وأما الحركات الإصلاحية والتنويرية؛ مثل حركة جمال الدين الأفغاني، وابن باديس كانت بدايات لم تكتمل بعد.

وتوصّلنا إلى اكتشاف حقيقتنا من خلال ثلاثة مستويات؛ مستوى قومي، ومستوى وطني، ومستوى محلي، أما المستوى القومي فقد أثبت فشله؛ حيث أصبحنا مضطرين إلى الاحتماء بالقومية الوطنية القطرية.

كما يرجع **سعيدوني** التأخر الحضاري إلى غياب مشروع للمجتمع العربي الإسلامي للنّهوض واللّحاق بالركب الأوروبيّ واليابانيّ والصينيّ، لذلك فالخطر الحقيقي الذي تواجهه الأمة حاليا هي نظرية الإقصاء للآخر[1].

7- التمسك بالجانب الأكاديمي في البحث التاريخي:

يشير المؤرخ معاوية سعيدوني إلى تمسك **ناصر الدين سعيدوني** بالمعايير الأكاديمية، ورفض التوجهات الشعبوية في البحث التاريخي، ويرى ضرورة إخضاع المجال الأكاديمي لمعايير علمية، ويدعو إلى المحافظة على القيم الأكاديمية العلمية من خلال تقدير الجهد ومكافئة الباحث وإبعاده عن التعصب لميولاته وتوجهاته النضالية للوصول إلى المعرفة والموضوعية والنقدية.

فمن خلال خبرته وتميّزه في البحث الأكاديمي استطاع التمسك بقيمه الثابتة في المجال التعليمي والبحثي [2].

ثانيا/ الواقع المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830:

لقد تناولنا في دراستنا في هذا المبحث النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، مركزين على كتابه النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، والذي هو شهادة دكتوراه الطور الثالث من جامعة الجزائر، تخصص التاريخ الحدث والمعاصر سنة 1974، وقد طبع ثلاث طبعات الأولى سنة 1979 والثانية سنة 1985 أما الثالثة فكانت سنة 2012[3] ، وقد تناول فيه **المؤرّخ سعيدوني** مدخلا حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم قسّمه إلى ستة فصول؛ الأول عنوانه: العوامل

[1] محمد الورواري: "**منارات " حلقة المؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني**، قناة العربية، 29 أكتوبر 2017.

[2] مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية: مرجع سابق، ص49 -50.

[3] سهيلة أحمد سرير: مرجع سابق، ص 392.

المؤثرة في النظام المالي للجزائر، والثاني عنوانه: مصـادر الدخل، والثالث عنوانه: وجوه الانفاق، والرابع عنوانه: خزينة الجزائر، والخامس عنوانه: عملة الجزائر، والسادس عنوانه: السياسة المالية.

من هنا نجد أنه قد اهتم بمختلف جزئيات الواقع الاقتصـادي؛ من خلال التطرق للنظام المالي المعمول به في الجزائر العثمانية، حيث شمل مختلف الأنشطة الاقتصادية الموجودة، التي تركز على الزراعة باعتبارها موردا أساسيا لمعيشة السكان، فهي تمثل نشاط الأغلبية الساحقة منهم، حيث تتشكل أغلب المناطق الشمالية للجزائر من الغابات التي تراجعت أوائل القرن التاسع عشر نتيجة النشاط الرعوي والاستغلال المفرط، ثم تليها منطقة الهضاب الشرقية التي أصبحت جرداء، وذلك لاستغلال أخشابها لصناعة السفن؛ فمثلا أصدر الداي أمرا بقطع أشجار تلك المناطق لصناعة خمسين سفينة سنة 1789، والشيء نفسه ينطبق على باقي المناطق الشرقية، مثل عنابة والقالة وضواحيها.

وأما بالنسبة للإنتاج الفلاحي، فقد تخصصت سهول وهران مجانة وقسنطينة في إنتاج الحبوب الموجهة للاستهلاك المحلي والتصدير خاصة القمح، لذلك سعت السلطات العثمانية لامتلاك الأراضي المنتجة لهذه الثروة حيث غطت حوالي 84000 هكتار عشية الاحتلال[1].

وبالنسبة لزراعة الأشجار المثمرة فتنتشر في المناطق الجبلية بالقبائل والمدية، وازدهرت البساتين في الفحوص المحيطة بالمدن الكبرى مثل وهران، الجزائر، قسنطينة، ... وذلك لتلبية احتياجات السكان من الخضر والفواكه حيث كانت جل ملكيتها للأتراك والكراغلة والحضر الموسرين، مثل حمدان خوجة الذي ذكر أنه يملك في سهل متيجة من الأراضي ما تحتاج الى 160 حمولة من الحنطة وما بين 100إلى120 حمولة من الشعير، لزراعتها خلال السنة، وكان هؤلاء الملاك يستعينون في النشاط الزراعي بالفلاحين مقابل خمس المحصول أو يستعينون بالعبيد والأسرى المسيحيين [2]. إلا أن المشاكل التي تواجه النشاط الفلاحي تتمثل في استخدام الوسائل تقليدية.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830**، ط3، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 30-31.

[2] مصدر سابق: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830**، ص 36-38.

وبالنسبة للنشاط الصناعي، فقد كان ضعيفا بإيالة الجزائر؛ وينحصر في الصناعات اليدوية وبعض الصناعات التحويلية البسيطة، مثل الصناعات النسيجية التي تعتمد على الصوف كمادة أولية ناتجة عن النشاط الرعوي، مثل الأغطية الصوفية والأحزمة الحمراء بتلمسان، والبرانس والزرابي والحصائر بالأطلس الصحراوي، والفخار بندرومة، والأحذية والزرابي بقلعة بني راشد، والأدوات الجلدية والأقمشة بمازونة، ومهن الحدادة وصناعة الأسلحة والفضة بمناطق جرجرة، ومعالجة الاصواف والجلود وصنع السروج والجواهر بقسنطينة، وصناعة الحلي والأحذية والشواشي بمدينة الجزائر، فقد ساهمت الطبقات الاجتماعية في الحضر من الأندلسيون واليهود في المحافظة على الصناعات المحلية، فمثلا تخصص اليهود في صناعة الجواهر و الحلي في كبرى المدن مثل قسنطينة، والجزائر، ووهران، وذلك بسبب الأرباح الكبيرة التي تدرها، في حين لم تتطور الصناعة المعدنية أو الثقيلة كمًّا ولا نوعًا، حيث انحصرت هذه الصناعة في استخراج الملح ومعالجة الجير واستغلال الثروة الخشبية لبناء السفن بميناء الجزائر و تحضير البارود و سبك المدافع بمدينتي قسنطينة، والجزائر[1].

وبالنسبة للنشاط التجاري، فقد انقسم إلى مجالين للتبادل التجاري؛ مجال داخلي يتم داخل المدن أو عبر الأسواق الأسبوعية والسنوية، إذ شهدت نشاطا كبيرا وذلك لعاملين:

- تشجيع السلطة العثمانية بالجزائر للأسواق التجارية لبسط نفوذها على سكان الأرياف. ومرور القوافل نحو المشرق العربي وبلاد السودان.

ومجال خارجي، كان مع بلدان المغرب العربي، والإيالات العثمانية بالمشرق، إضافة إلى الدول الأوروبية، فالتجارة مع المغرب الأقصى وإيالة تونس وبقية الأقطار العثمانية بالمشرق تركز على المواد الكمالية، وقد عزّزتها طرق قوافل الحج التي كانت تدر أرباحا عظيمة، وأما التجارة مع بلاد السودان فكانت تعتمد على الحاجات الضرورية إلى جانب بعض الحاجات الكمالية و استيراد العبيد و التبر وريش النعام، إلا أنَّ هذه التجارة تراجعت مطلع القرن التاسع عشر بسبب انفتاح بلاد السودان على المحيط الأطلسي والغاء النخاسة وانعدام الأمن بالطرق الصحراوية، ولكن التبادل التجاري الخارجي يتم في الغالب مع الدول الأوروبية رغم حالات العداء معها، فكانت تستورد من الجزائر المواد الأولية كالصوف، والجلود، والشمع، والحبوب، والزيوت مقابل استيراد أشياء كمالية؛ كالعطور من فرنسا

[1] مصدر نفسه: ص 34.

والزليج من إيطاليا، والعتاد الحربي من اسكندنافيا، والرصاص والأقمشة القطنية من إسبانيا، والسكر والقهوة والأقمشة من إنجلترا[1].

ويشير **المؤرّخ سعيدوني** في تحليله للوضع المالي للجزائر خاصة أواخر العهد العثماني 1792-1830م إلى أنَّ هناك عواملا مؤثرة على النظام المالي داخليا وخارجيا، فمن أبرز العوامل الداخلية ما يلي:

- تدهور الأوضاع الصحية والمعيشية التي ساهمت في تدهور الأحوال المالية.
- وانفتاح الجزائر على مناطق متعددة عن طريق التجارة مع بلاد السودان والمشرق وأوروبا وقوافل الحج.
- وظهور المجاعات بسبب القحط ما بين سنة 1806-وسنة1807م، مما أثّر سلبا على العائدات المالية وبدأت الضرائب في التراجع بسبب الجراد سنة 1816م.
- وغلاء الأسعار وندرة المواد الغذائية الأساسية، ما جعل الخزينة تلجأ إلى استيراد الحبوب.
- وانعدام الأمن والاستقرار واضطراب شؤون الحكم، حيث تم اغتيال ستة دايات من أصل ثمانية ما بين 1798-و1830م، كما توالت الثورات هنا وهنالك، ومن بينها ثورات درقاوة بالغرب الجزائري خلال سنوات 1805، و1812، و1817، وثورة ابن الأحرش في شمال قسنطينة سنة 1804م، والثورة التيجانية من 1820-إلى1827 (حصار عين ماضي – معركة الخنق) ... الخ، مما أثّر سلبا على النظام المالي في الجزائر[2].

ومن أبرز العوامل الخارجية التي أثّرت على النظام المالي للجزائر:

- انعقاد المؤتمرات الأوروبية، على غرار مؤتمري فيينا 1814م، واكس لاشبيل 1818م، بحجة محاربة القرصنة وتأمين الملاحة الدولية بالمتوسط والقضاء على الرّق، فكوّنت الدول الأوروبية المؤتمرة جمعية محاربة القرصنة وجمعية محرري الرق الأبيض في إفريقيا، بغية إبعاد البحرية الإسلامية عن حوض المتوسط.
- وتوالي الحملات الأوروبية على الجزائر، على غرار حملة اكسماوث الإنجليزية بشراكة هولندية سنة 1816م، ثم الحملة الإنجليزية على الأسطول الجزائري سنة 1824م.

[1] مصدر سابق، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830**، ص 38.

[2] مصدر نفسه: ص51- 56.

وبذلك تراجعت الموارد المالية لإيالة الجزائر بتراجع نشـــاطها البحري، والذي يطلق عليه الأوروبيون مصطلح قرصنة الإيالات الإسلامية بشمال افريقيا، وأما بالنسبة للمسلمين فيعتبرونه جهادا بحريا لأنه كان دفاعا عن سواحلهم التي كانت تتعرض للعدوان المسيحي الصليبي، إلا أنَّ الجهاد البحري ترتّب عنه غنائم عظيمة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث ارتكز عليها اقتصاد البلاد من خلال ما توفره البحرية من أموال وأسـرى وما تفرضـه من إتاوات وهدايا و ترضـيات، ولكن تراجع البحرية مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر جعل الأسطول الجزائري لا يصمد أمام الأساطيل الأوروبية المتفوقة عليه تقنيا وعدديا.

كما ارتبط واقع المالية بالظروف الدولية السائدة، خاصة بداية القرن التاسع عشر، حيث كانت أوروبا منشغلة بالحروب النابليونية فكانت الخزينة تحقق أرباحا من حين لآخر.

- وعقد معاهدات غير متكافئة مع الدول الأوروبية مثل فرنسا، وإنجلترا، وبعض الإمارات الإيطالية، لأنها كانت جائرة في حق الجزائر، والتي تقضي بتصدير موادها الأولية بأثمان زهيدة واستيراد مواد جاهزة غالية الثمن، إضافة إلى تدخل السماسرة اليهود وبعض التجار الأوروبيين في أي معاملة تجارية مع الجزائر.
- واشـتداد التنافس بين القوى الأوروبية، خاصـة بين فرنسـا وانجلترا مع بداية القرن التاسـع عشـر لاكتساب نفوذ بإيالة الجزائر واستغلال ضعفها.
- ولذلك كانت الجزائر تســجل عجزا في ميزانها التجاري من خلال معاملاتها مع القوى الأوروبية حيث بلغت قيمة صادراتها سنة 1822م حسب ما رواه القنصل الأمريكي في الجزائر **شالر**: 273000 دولار، وأما قيمة وارداتها فبلغت: 1200000 دولار، أي تقدر قيمة العجز ب 927000 دولار، وأما تقرير اللجنـة الإفريقيـة فيؤكـد العكس، حيـث تقـدر قيمـة معـاملات الجزائر مع الـدول الأوروبيـة بـــــ:4800000 فرنك؛ منها 2200000 فرنك واردات، و2600000 فرنك صادرات وبالتالي يحقق الميزان التجاري فائضا يقدر بـ: 400000 فرنك.
- ودور الامتيازات الأوروبية في الجزائر، التي ســاهمت في إضــعاف ماليتها، فكثيرا ما كانت الدول الأوروبية تحافظ على امتيازاتها بمقابل ضئيل ليس له معنى ولا يساهم مساهمة فعالة في الخزينة العمومية، فمثلا قدمت الغرفة التجارية بمرسيليا للدّاي في 08 مارس 1764م كمية من الفواكه

والمصبرات وبعض المواد الغذائية الأوروبية، مقابل الحفاظ على امتيازات فرنسا في البلاد، حتى أصبحت الدول الأوروبية خاصة فرنسا، تتصرف بكل حرية في مناطق نفوذها وتجني فوائد ذلك لنفسها على حساب الجزائر، فعلى سبيل المثال كانت فرنسا تمنح رخص الصيد للسفن مقابل فوائد لها[1].

➢ ودور الشركات الأجنبية في استنزاف موارد الجزائر الاقتصادية وتصديرها والاستفادة من أرباحها دون الرجوع للسلطة الجزائرية، متجاهلة الاتفاقيات بينهما، فكانت المراكز التجارية الأوروبية خاصة الفرنسية نقطة ضعف في الاقتصاد الجزائري.

ويكمن تضرر الوضعية المالية للجزائر وانهيار اقتصادها خاصة أوائل القرن التاسع عشر في غلاء المواد المجهزة المستوردة وبالأخص ثمن المواد الأولية المصدرة، مما جعل الاقتصاد الجزائري آنذاك يعاني الهشاشة فلا يقوى على المنافسة في الأسواق الدولية، ما جعل البلاد تدخل في ضائقة مالية مهّدت للحصار الفرنسي سنة 1827م، ثم الإنزال العسكري بسيدي فرج في 14 جوان 1830م، لتقع الجزائر في براثن الاحتلال الفرنسي رسميا في 05 جويلية 1830م لمدة قرن وثلث القرن.

ولذلك يعالج **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** مصادر الدخل في إطار دراسته الاقتصادية، فيقول أنّه توجد إشكالية في تناول الموضوع، فهناك من يتناوله باعتباره عبارة عن رسوم وضرائب مباشرة وغير مباشرة، والمقصود بالمباشرة هنا كل ما يتعلق بإنتاج الأراضي الزراعية، وغير مباشرة كل ما يتعلق بعائدات الجمارك والاحتكارات والمكس ...، وهناك من يناقشها على أساس أنها ضرائب شرعية والمقصود بها؛ الزكاة والعشور والخراج والجزية، وأخرى ليست من الشرع بل بمقتضى العرف الاجتماعي المتعارف عليها لتحقيق أغراض اجتماعية، مثل: ضريبة اللزمة، والغرامة، والخطية ... الخ، وهناك من يعالجها على أساس ضرائب قارة أو ثابتة، مثل: العشور، والغرامة، والدنوش ...الخ، ومصادر غير ثابتة تخضع للظروف و المتغيرات زيادة أو نقصانا، مثل: أرباح القرصنة، والصادرات، والهدايا المعونات المختلفة، أو في شكل ترتيب حسابي كما فعل (**فونتو دو بارادي Venture de Paradis**)، و الذي يرى أنّ مصادر الدخل لإيالة الجزائر خمسة، وهي: القرصنة، وحقوق الامتيازات والإقطاع؛ كالاحتكارات اليهودية والأجنبية، وحقوق الديوانة، وعتق الأسرى المستعبدين ومساهمة اليهود المالية [2].

[1] مصدر سابق، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830**، ص 71-72.

[2] مصدر سابق، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830**، ص 81-83.

ولذلك يقسمها **المؤرّخ سعيدوني** إلى ضرائب ورسوم على القطاع الريفي، ورسوم على النشاط الاقتصادي في المدن وما يتصل بها من حقوق تتعلق بالتبادل الداخلي والخارجي:

أ- ضرائب القطاع الريفي: ويمكن تلخيصها في الضرائب الناتجة عن النشاط الزراعي، وهنا تتحدد وفق طبيعة ملكية الأرض خاصة، أو أملاك البايلك، أو أراضي العروش، أو أراضي صعبة التضاريس وبعيدة عن مراكز الحكم والتي أغلب سكانها من الرّحل وشبه الرّحل.

فأراضي الملكيات الخاصة تساهم بالعشور والزكاة، وأما أراضي البايلك يستخدم فيها نظام الخماسة أو يتم كراؤها للفلاحين أو منح الفلاحين مرتبات مقابل نشاطهم فيها، وأما أراضي العروش والأراضي المستعصية عن السلطة فيفرض عليها ضرائب اللزمة والمعونة والغرامة، وإذا رفضت دفع هذه الضرائب توجه إليها حملات عسكرية تأديبية.

فلذلك يرى **المؤرّخ سعيدوني** أنّ ضرائب ورسوم القطاع الريفي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

- **ضرائب الملكيات الخاصة**، المتمثلة في الزكاة والعشور، وهي ضرائب شرعية تخضع لمراقبة البايلك المباشرة.

- **فوائد ورسوم أراضي البايلك**، وهي الفوائد المترتبة عن أراضي الدولة أو الرسوم الناتجة عنها، إذ يعمل فيها الأهالي وتشكل مصدر معيشتهم، إما عن طريق كراء الأرض، أو العمل فيها كأجير، أو خماس[1].

- **الضرائب المستحقة عن أراضي العرش والمناطق المستعصية على نفوذ البايلك**، ومن أهمها اللزمة، والغرامة، والمعونة، والخطية، فالغرامة تفرض عن المناطق الخارجة عن سلطة البايلك بالصحراء والهضاب العليا والمناطق الجبلية، مثل بلاد القبائل الكبرى، عوضا عن زكاة العشور، وأما اللزمة والمعونة فهي تعتمد على أساس ترابط اجتماعي بين المسلمين، وذلك لتموين الجند، فهي بمثابة الخراج الذي تنص عليه الشريعة الإسلامية، وينقسم إلى عدة فروع منها: معونات بلاد القبائل، فهي عبارة عن معونات معينة من التين و الزيتون والحبوب ومقادير محددة من الفضة أي ما تنتجه أرضهم وصناعاتهم الحرفية، وأما ضيفة الدنوش أو ضيفة الباي، وهي ما يقدم للباي والذي بواسطته يشترى ما يقدم

[1] مصدر نفسه: ص 84-93.

للداي في الجزائر، وتكون كل ستة أشهر، حيث يطلق عليها أهالي بايلك التيطري غرامة الصيف وغرامة الشتاء، وأما ضريبة الفرح أو البشارة، وهي بمثابة التعبير عن فرح وابتهاج بتولي الباي أو تثبيته في منصبه، أو بمناسبات سعيدة أخرى، وتكون سنوية، ومنها خيل الرعية، حيث تلتزم قبائل الرعية خاصة في الجهة الغربية بالمساهمة المادية التي تتمثل في منح الخيول و الدواب للتنقل. وتسخر لخدمة البايلك، فيعوض بها البايلك الخيول التي ماتت أو التي سخرت في مهام أخرى ويتم بيع ما زاد عن الحاجة[1].

ب- الرسوم المرتبطة بالحياة الاقتصادية في المدن: وهذه الضرائب هي الصنف الثاني لمصادر دخل الإيالة، والتي تنتج عن الرسوم المفروضة على سكان المدن ونقاباتهم المهنية، وجزية أهل الكتاب من اليهود والنصارى، ورسوم الجمارك، ومكس الأسواق، وإتاوات الدول الأجنبية، وأملاك الدولة الناتجة عن المصادرات والتغريم وهي أقسام:

-الدنوش والعوائد: وتلتزم بها البايلكات، إضافة إلى أوطان دار السلطان، ومنها ما يذهب إلى خزينة الدولة، ومنها ما يحظى به موظفو الإيالة، في شكل هدايا وترضيات عينية ونقدية، تسلم في مواعيد محددة، فإذا قدّمها الباي كل ثلاث سنوات تسمى دنوشا، وإذا قام خليفة الباي بتبليغها خلال فصلي الربيع والخريف يطلق عليها الدنوش الصغرى أو العوائد، وتتفاوت قيمة الدنوش بين البايلكات فيتصدّر بايلك الشرق من حيث قيمة الدنوش، ثم بايلك الغرب ويكون قريبا منه، أما بايلك التيطري وأوطان دار السلطان تكون قليلة جدا[2].

-عائدات بيت المال: ونظرا لأهميتها بالنسبة للخزينة ولضخامة عائداتها، وضع لها ثلاثة سجلّات لضبطها، فهي تسد عجز الخزينة والمصاريف والنفقات، ومن أبرز مصادرها مردود الأملاك العقارية التي تعود ملكيتها للبايلك، والشركات والودائع العمومية، التي تعود ملكيتها لبيت المال عند موت أصحابها أو فقدانهم بعد تأدية حقوق ذوي الحقوق من الغائبين والورثة وتكاليف الدفن والصدقات ... الخ.

[1] مصدر سابق، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830**، ص 84-93.

[2] الحاج أحمد الزهار الشريف: **مذكرات نقيب الأشراف**، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974 ص 35-47.

-عوائد سكان المدن: وهي الضرائب المفروضة على السكان المعروفة بضيفة دار الباي وضيفة دار السلطان، وتتراوح ما بين 800 و2000 ريال، إضافة إلى 14 حصاناً، أما ضيفة دار السلطان تقدّم للآغا عن طريق شيخ البلد بمناسبة استبدال الحامية وتزيد لأهميتها تبعا لأهمية المدينة[1].

-الرّسوم المفروضة على اليهود والنّصارى: والمقصود بها الجزية التي يدفعونها مقابل حمايتهم وضمان حرية ممارسة معتقداتهم، فيتكفل بدفعها أمين جماعة أهل الذمة المقدرة بقرش عن كل فرد، إضافة إلى الترضيات التي يقدمونها للخزينة مقابل امتيازات تجارية.

رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية: حيث تقوم النّقابات عن كل حرفة بدفع أموال لخزينة الدولة، وتزويد موظفي الدولة بمواد مصنّعة مجانا، مثل التزام حدود مليانة، بتقديم ما يحتاجه البايلك من أسلحة وسروج وألجمة، كما يلتزم كل دكّان عن طريق النقابات بدفع ضريبة شهرية للدولة تقدر بـ 30 سنتيم من الفرنك الفرنسي.

-الفوائد المترتّبة عن أنظمة التعامل التجاري: وهي التي ترتّبت عن حقوق الجمارك ورسوم المكس على الأسواق وأرباح تصدير المواد الأولية وضرائب تفرض على السلع والبضائع المستوردة.

-المصادرات: وتعني قيام السلطات بعمليات مصادرة وتغريم وعزل من المناصب لجلب المال، عند تعرض الدولة لضائقة مالية أو حدوث فوضى أو وضع حد لرجال الدولة الذين يطمحون للمزيد من النفوذ، مثل بيات البايلك، أو ضغط الرأي العام ضد بعض رجال الدولة، أو الهيمنة التجارية اليهودية وغيرها [2].

-أرباح وغنائم الجهاد البحري: وهي عائدات النشاط البحري، الذي كان يمثل شريان الاقتصاد الجزائري آنذاك، إذ تغنم الدولة ما بين سبع الى عشر الأموال المتحصل عليها في إطار كسوة أو أسلحة أو عبيد وغيرها.

---

[1] مصدر سابق، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830**، ص 94-100، ينظر: عائشة غطاس: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية – اقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث جامعة الجزائر، 2001، ص 124-128، ينظر: مجهول: **مذكرات خير الدين بربروس**، ط1، تر: محمد دراج، دار الوسم للمعرفة والثقافة، الجزائر، 2021، ص35-39.

[2] مصدر سابق: ص 94-100.

وعرفت مع نهاية العهد العثماني نموا ملحوظا، حيث ارتبط تجدد نشـــاط البحرية الجزائرية بجهود رياس البحر المشهورين، حيث تأخذ الدولة (الخزينة) الخمس (البنجق)، ويوزع الباقي على أصحاب السفن المساهمين في تجهيز الأسطول [1].

الإتاوات والهدايا: وتتمثل في الهدايا والإتاوات التي تشير إليها مراسلات القناصل وسجلّات الدولة وكتب الرحالة الأوروبيين، إلا أنها في الفترة الأخيرة من العهد العثماني أصبحت عبارة عن ترضيات يقدمها الأوروبيون للحكام مقابل امتيازات حرية الملاحة والتجارة، إذ يستفيدون منها على حساب مصلحة الجزائر[2].

وبعد دراسة مصادر الدخل يتعرض **المؤرّخ سعيدوني** إلى وجوه الانفاق مشيرا إلى أنّ المصادر التاريخية التي تدرسها شحيحة، إذ تتطلب من الباحث جهدا كبيرا لتوضيحها، ويبرز هذه الوجوه فيما يلي:

-جرايات الجند: وهي عبارة عن مبالغ مالية تمنح للجنود كأجور كل شـــهرين قمريين وتعرف بالجرايات الصـــغرى أو تكون عبارة عن منح ومكافآت، وأما بقية الجنود الموزّعين على الحاميات فتصرف جراياتهم كل سنة وتعرف بالجرايات الكبرى، وبخصوص هذه الجرايات يعزّز **المؤرّخ سعيدوني** ذلك بإحصـــائيات رقمية، تبرز الحد الأدنى للجرايات، والحد الأقصـــى، والزيادة الســـنوية والمبالغ المخصصة لها انطلاقا من مصادر متعددة، والتي يمكن ابرازها في الجدول التالي[3] :

المصادر المعتمدة	الحد الأدنى للجرايات	الحد الأقصى للجرايات	الزيادة السنوية	المبالغ المالية المخصصة للجرايات
لو مركور	/	/	/	9000 فرنك
لوجي دوتاسي	8 صائمات	80 صائمة	صائمة واحدة	/
شاو	410 أسير	5800 أسير	115 أسير	200000 دولار

[1] مجهول: **مذكرات خير الدين بربروس**، مصدر سابق، ينظر: ناصر الدين سعيدوني: **صفحات من ماضي الجزائر المجيد: البحرية الجزائرية، ظروف نشأتها وعوامل تطورها وأسباب ضعفها**، ع 137 – 165، دار البصائر الجديدة، الجزائر 2013 ص 33.

[2] مصدر نفسه: ص 10-109.

[3] مصدر نفسه: ص 118-122.

فانتو دو برادي	14 موزونة	400 موزونة	/	150000 سكة أو 5.1 مليون جنيه
باناتي	4 صائمات أو ما بين 400 و500 أسير	4 سكات فرنسية	/	/
شالر	/	/	/	775000 دولار اسباني
روي	8 صائمات	80 صائمة	صائمة واحدة	/

-رواتب الموظفين والعمال: حيث يتقاضى الموظف مرتبه من عائدات مهنته أو نيل الهدايا والتشجيعات مقابل خدماته، إلاّ أنَّ المرتبات التي تتكفل بها خزينة الدولة، فهي للأشخاص الذين يقدمون خدماتهم في المؤسسات الدينية، والقضائية، والثقافية، والعمال في الورشات البحرية، والأعمال العمرانية، والخدم التابعين لقصر الداي، حيث يتفاوتون فيما بينهم من حيث المرتبات حسب التخصص.

-نفقات بيت المال: وهي مؤسسة خيرية ينحصر نشاطها في أملاك اليتامى والغائبين وحصة الدولة من التركات حسب الشرع، فهي مؤسسات مستقلة عن الأوقاف والأحباس، ومن مهامها ما يلي:

- تقديم الهدايا للداي وحاشيته وخدمه في المواسم والمناسبات.
- وتوزيع الصدقات على الفقراء أسبوعيا كل يوم خميس.
- والتّكفل بتجهيز موتى الفقراء من دفن وتغسيل وتجهيز.
- والمساهمة في النفقات المتعلقة بالتركات.
- وتخصيص جزء لعتق المسلمين الأسرى في البلاد الصليبية.[1]

-مساهمة الأوقاف في الأعمال الخيرية: ابتغاء للأجر والثواب من عند الله عز وجل، ونجد بعض الأغنياء والحكام يخصصون جزء من أملاكهم وقفا خيريا كصدقة جارية، لذلك شجّع السلاطين هذا

[1] عائشة غطاس: مرجع سابق.

العمل الخيري وأصبحوا يتنافسون مع الأغنياء في ذلك، فمثلا السلطان بايازيد الثاني أقرّ حق الأوقاف وأعفاها من الضرائب والمصادرات. ويوضح لنا الجدول التالي أنواع المؤسسات الخيرية:

المؤسسات الخيرية	عدد الأملاك الموقوفة	عدد المساجد والزوايا والأضرحة التابعة لها	مدخولها السنوي	نفقاتها السنوية
سبل الخيرات	119 بناية	/	16000 فرنك	14583 فرنك
أوقاف الأولياء والمرابطين	/	19 ضريحا	/	/
أوقاف أهل الأندلس	40 بناية	61 مكانا دينيا	5000 فرنك	/
أملاك الحرمين الشريفين	/	/	5703 فرنك	/

–هدايا الحرمين الشريفين: وهي عبارة عن هدايا توجّه للحرمين الشريفين. وهنا تتضح قوة الرابطة الدينية، حيث توزع الهدايا على فقراء تلك البقاع المقدسة وتغطية مصاريف الحرمين.

–الهدايا المتبادلة بين الجزائر واسطنبول: وهي عبارة عن هدايا ترسلها إيالة الجزائر إلى الباب العالي إذ تصور مدى ارتباط إيالة الجزائر بالدولة العثمانية.

–نفقات المرافق العامة: وقد تميزت المرافق العامة بالتنوع والتعدد، حيث شملت المنشآت الثقافية والدينية والعمرانية والاقتصادية ووسائل الدفاع وشبكة المواصلات، ويعد مرفق الدفاع أهمها، حيث اهتم به الحكام، وذلك لاستتباب الأمن، فمثلا للدفاع عن وهران توجّب إنشاء متاريس كلّف الواحد منها خزينة البايلك أربعة آلاف ريال[1].

ولقد اعتمد **المؤرّخ سعيدوني** على الجانب الإحصائي في توضيح وجوه الإنفاق، ومن أمثلة ذلك ما نراه في الجدول التالي:

[1] ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792–1830**، مصدر سابق، ص15– 37.

المصادر المعتمدة	النفقات التي تستهلكها الخزينة	ملاحظات عامة
شاو	2300000 فرنك	حسب ريباندير (Rehbinder)
شالر	859000 دولار اسباني أو قرش مستعمل	اعتمده ديستري وكذلك النشرة الفرنسية (Aperçu historique)
روزي	5000000 فرنك	يتضمن هذا الرقم كل المصروفات بجميع أنواعها
روا	520000 فرنك	يعود لفترة متأخرة
أكثر الاحتمالات ورودا	5000000 فرنك	نظرا لأنّ إحصاء شاو يعود لفترة متقدمة، كان يعتبر فيها الفرنك ذا قيمة مرتفعة

وأما عن مميزات وجوه الإنفاق يشير **ناصر الدين سعيدوني** إلى أنَّ المصاريف التي تتحمّلها الخزينة أغلبها تخصص لتسديد مرتبات الجند وموظفي الدولة، وتجهيز المرافق الدفاعية وتقديم الترضيات للأعيان والأشراف والمرابطين، وبالتالي نجد أن هذه المصاريف مسخرة لتحقيق الأمن والاستقرار بصفة عامة والحفاظ على سلطان الفئة الحاكمة بصفة خاصة والتي كانت مهددة بالعصيان.

وانطلاقا من مصادر الدخل ووجوه الإنفاق تتضح ملامح الخزينة التي تمثل ثروة البلاد آنذاك، أما عن العملة فهناك صنفين؛ عملة جزائرية سُكَّتْ بالجزائر منها الفضية مثل ريال بوجو، وربع بوجو، وثمن بوجو، وقرش الجزائر، وزوج بوجو (دورو)، والموزونة، وزوج الموزونة، ...، وذهبية مثل السكة الجزائرية (السلطاني)، ونصف سكة، وربع سكة، والسلطاني الجديد، والنحاسية مثل خروبة، وغرامس، ودراهم صغار، وأما النقود الأجنبية المتداولة في الجزائر، فتتمثل في النقود الإسبانية، مثل الدبلون الفضي الدوكه، والدولار الإسباني، والقرش الإسباني، إضافة الى الجنيه الفرنسي، والسلطاني التونسي، والريال التونسي، والسلطاني المغربي، والبندقي، أو العشروي المغربي[1].

[1] مصدر سابق، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830**، ص 177-208.

ثم يعرّج **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** على السياسة المالية التي عمل على دراستها وتحليلها من كافة الجوانب ونقدها في آخر المطاف، حيث يؤكد أنّ السياسة المالية كان لها دور فعال في تشكل نمط اجتماعي، حيث كانت تتشكل مدينة الجزائر من فئات مختلفة ومتنوعة، أهمها العرب الفارّين من إسبانيا والأتراك الذين أنجدوهم، والكراغلة[1] ،حيث ارتبط هذا النمط الاجتماعي ارتباطا وثيقا بالامتيازات الممنوحة لمختلف الفئات الموجودة المتمثلة في الأتراك، وهم الطبقة الحاكمة المسيطرة على الحكم و طبقة الكراغلة، وهم الفئة الثّانية التي تمارس دور الوساطة بين الطبقة الحاكمة من الأتراك وبقية السكان، من سكان الحضر والبرانيّة وفئة اليهود التي لا تندمج مع المجتمع و إنما يهمها مصالحها المادية فحسب، إلا أنَّ الكراغلة كانوا مبعدين عن المناصب الحساسة رغم أصلهم التركي حتى لا يتحكموا في الموارد الاقتصادية، وبالقدر نفسه بعيدون عن الأهالي الذين تربطهم بهم القرابة، إلا أنّهم استفادوا من الامتيازات التي منحها لهم الأتراك، وهناك فئة الأندلسيون فقد كان لهم دور بارز في الجانب المادي من حيث نشاطاتهم، وهذا ما شكّل لديهم الترابط الاجتماعي فيما بينهم؛ أي المصالح المادية، ولكن سرعان ما تراجع دورهم المالي بسبب ضعف نشاطهم ومضايقة السلطة لهم، وأما بقية السكان الحضر فاقتصر دورهم على النشاط الاقتصادي، ولم يسعوا للوصول لمناصب عليا في قيادة البلاد، ومن أوجه نشاطهم الاقتصادي؛ الحرف المتوارثة والتجارة والزراعة، وأما جماعة البرانية الذين يقطنون المدن الكبرى يقدمون خدمات اقتصادية واجتماعية بمقابل مادي، وذلك لحاجتهم الماسة للمال، فتخصّصت كل جماعة منهم في نشاط ما فمثلا الأغواطيون تخصصوا في التنظيف، والبساكرة في حمل الأثقال والحراسة والقبائل في أعمال البناء، والزّنوج في خدمة المنازل... وهذه الفئة تنتشر في المدن الكبرى؛ خاصة مدينة الجزائر، فمثلا تتكون القصبة في مدينة الجزائر من بضع منازل تحيط بجامعها، والباقي كان خلاء يعقد فيه البدو والبرابرة أسواقهم في أيام معينة من الأسبوع، وتحمل هذه الأماكن أسماء خاصة مثل سوق الجمعة، وسوق السّمن وهي التي تباع فيها الزبدة، وسوق الكتان وهي خاصة بالأقمشة[2].

وأما بالنسبة لفئة الدخلاء، فهي تتشكل من الأسرى المسيحيين و اليهود؛ فالأسرى المسيحيون ارتكز نشاطهم على الخدمات الاقتصادية التي يؤدّونها مثل تدبير قصور الداي و الحاشية و العمل بالبساتين

[1] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق، تع وتح: محمد العربي الزبيري: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية- الجزائر 2006، ص 63.

[2] مصدر سابق، **المرآة**، ص 70.

و السجون و الإشراف على الحانات، وذلك بغية حصولهم على فوائد مالية ضخمة إلا أن هذه الفئة تراجعت في أواخر العهد العثماني خاصة مع بداية القرن التاسع عشر، وأما فئة اليهود فكانت تركز على المجال المالي، إذ يقومون بالوساطة التجارية وتقديم القروض بفوائد ضخمة، ويعرضون خدماتهم المالية على الدولة الجزائرية، وكل ما له علاقة بالنشاط الاقتصادي، فجمعوا الثروة وأصبحوا من ذوي النفوذ، هذا ما جعلهم فئة منبوذة من طرف المجتمع، لذلك لجئوا إلى التقرب أكثر من السلطة لحمايتهم من جهة، وللحصول على امتيازات تجارية و التهرب من الضرائب من جهة أخرى.

وأما بالنسبة لسكان الأرياف فمنهم من يتعامل مع السلطة مقابل فوائد مالية ومعنوية، وهم قبائل المخزن، وصنف ثان خاضع للأتراك، وهم قبائل الرعية المعرّضون للاستغلال، لأن ظروفهم المعيشية تفرض ذلك، و صنف ثالث بعيد عن السلطة تتزعّمه الأسر الشريفة بالصحراء و الجبال، إلا أنّهم مضطرون للتعامل مع الأرياف التابعة للسلطة التركية، لتصريف منتجاتهم و جلب احتياجاتهم، ولذلك فالواقع المالي كان نتاجا للضرائب والرسوم التي نظمت تنظيما محكما، فمثلا يفرض على الحوانيت دفع ستة صوردي من صوارد فرنسا، وضبطت غرامة على اليهود والأغنياء لحماية أشخاصهم وضمان معتقداتهم وهي غرامة تتناسب مع ثرواتهم وتتماشى مع قانون البلاد[1].

ولذلك ساهمت مختلف عوائد النشاط الاقتصادي في تصنيف سكان الريف باعتبارهم فئة تحصلت على امتيازات مقابل نشاطهم، فهم الفئة التي يقع عليها مد الدولة بالأموال رغم أن الدولة لا تخصهم برعاية معينة، ولذلك عملت السلطة بواسطة نظمها المالية على الحفاظ على النسق الاجتماعي لسكان الريف، مستعطفة المرابطين والعلماء وشيوخ القبائل والإبقاء على نظام الملكية الجماعية في البوادي. وكما تبنّت سياسة تأجيج التنافس بين القبائل والعشائر لضمان عدم التمرد والعصيان على السلطة.وعملت السلطة الحاكمة على احتكار الإنتاج الزراعي وتربية الماشية، وبالتالي الهيمنة على التبادل التجاري استيرادا وتصديرا، حيث تفرض رسوما على ذلك، إلا أن هذا التنظيم الاحتكاري من طرف الدولة كان له آثار سلبية على الواقع المالي، من خلال تدهور النشاط الزراعي والتجاري وعدم تلبية احتياجات السكان وهيمنة التجار الأجانب على المواد الأولية، مما جعل أسعارها تنخفض وهي

[1] مصدر نفسه: ص 71.

أهم الصادرات، وأسعار المواد المصنّعة ترتفع وهي أهم الواردات وبالتّالي يؤدي ذلك إلى عجز في الميزان التجاري[1].

ومن هنا نخلص إلى أنّ النظام المالي حدد الواقع الاقتصادي من جهة، وساهم في تشكّل الواقع السياسي والاجتماعي للجزائر العثمانية إيجابا في مرحلة القوة، وسلبا في مرحلة الضعف من جهة أخرى.

ثالثا/ الملكية والوقف والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني:

تناولنا في دراستنا لهذا المبحث واقع الملكية والوقف والجباية في الجزائر خلال العهد العثماني، حيث ركزنا على كتاب **المؤرّخ سعيدوني**: "دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية في الجزائر (الفترة الحديثة)"، فهذا الكتاب عبارة عن دراسات تاريخية قدّم بعضها في ملتقيات تاريخية وأخرى في مؤتمرات دولية كتبت باللغة الفرنسية (Propriété et fiscalité en Algérie à l'époque ottomane) ثم أصدره **المؤرّخ سعيدوني** باللغة العربية، فلقد عالج في هذا الكتاب عدة مواضيع حيث قسّمت إلى ثلاثة أقسام؛ القسم الأول: حول الملكية، حيث تطرق فيه إلى أوضاع الأراضي في المغرب العربي بشكل عام خلال الفترة الحديثة، ثم عرّج على ملكية الأرض في بلاد الشام خلال الفترة نفسها، وذلك للمقارنة بينها وبين الجزائر، والقسم الثاني: حول الوقف، حيث تطرّق فيه إلى وثائق الأوقاف بالأرشيف الجزائري وموظفي مؤسسة الأوقاف في أواخر العهد العثماني ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، والأوقاف العقارية بفحص مدينة الجزائر خلال الفترة نفسها، وأما القسم الثالث والأخير: فعالج فيه الجباية، إذ تطرق إلى ضرائب الريف و المدينة في الجزائر أواخر العهد العثماني، ثم الضرائب الزراعية في الجزائر دار السلطان وبايلك التيطري أنموذجا 1750-1830م، ثم اختتمه بالنظام الضريبي لدولة الأمير عبد القادر.

ويشير **المؤرّخ سعيدوني** إلى أنَّ نظام الملكية بالنسبة للأراضي شهد تطورا تاريخيا منذ الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني، وبخصوص الفترة العثمانية يذكر أنّ النشاط الزراعي شهد ازدهارا خاصة خلال مرحلة الارتباط المركزي في عهد البيلربايات والباشاوات 1518-1659م، حيث استقرت القبائل بالسهول الداخلية، وأصبحت الأراضي مشاعة في البايلكات الثلاث التيطري، وقسنطينة، ومازونة

[1] مصدر سابق، **المرآة**، ص 210- 216.

كما ظهرت الملكيات الخاصة في المناطق الجبلية وفحوص المدن، فأصبح السكان مرتبطين بالأرض لذلك اهتم الحكام بالسيطرة على الأراضي[1] الخصبة بعد طرد القبائل الرافضة أو المعارضة خاصة من سهول وهران والشلف ومتيجة وقسنطينة.

ولذلك يشير **المؤرّخ سعيدوني** إلى أنَّ الأراضي الزراعية تراجع منتوجها وأداؤها بسبب التحول السياسي الذي شهدته الجزائر خلال الفترة الانتقالية، ألا وهي فترة الأغوات 1659-1671م، حيث تحولت ملكية الأراضي، خاصة المنتجة للحبوب إلى ملكية البايلك أو مزارع مشاعة لصالح القبائل المخزنية (الحليفة) أو قبائل الرعية، وأصبحت توجه الحملات العسكرية من البايلك لجمع الضرائب والمغارم حيث تمكث هذه الوحدات العسكرية لفترات طويلة بالأرياف، مما أثر على الإنتاج الزراعي سلبا[2].

إلّا أنّ واقع الملكية شهد استقرارا، خاصة الأراضي المشاعة خلال مرحلة الدايات، وذلك لاستقرار الحكم وبروز حكام أقوياء من أمثال إبراهيم باشا 1732-1745م، ومحمد عثمان باشا 1766م 1791 ثم تحوّلت بعض الملكيات الخاصة بفحوص المدن، مثل: الجزائر، والبليدة، والقليعة إلى أوقاف يعود ريعها على المؤسسات الدينية والمشاريع الخيرية، ولكن سرعان ما تغيرت الأوضاع إلى الأسوأ خاصة بعد وفاة الداي محمد عثمان باشا، حيث انتهجت سياسة مغايرة تقوم على تصدير المحاصيل الزراعية بواسطة الشركات الأجنبية الأوروبية والمحتكرين و السماسرة اليهود أمثال البكري وبوشناق 1778-1819م في تصدير كميات ضخمة من الحبوب، فمثلا تم شحن 100 سفينة من ميناء وهران قدرت حمولتها ب 75000 قنطار من القمح و 6000 قنطار من الشعير، مما أدى إلى اضطراب النظام السياسي، كما أشرنا إلى ذلك في العوامل الداخلية المؤثرة على النظام المالي من المبحث الثاني، مما أدّى إلى تراجع الإنتاج الزراعي وإعلان التمردات، فظهرت العديد من الثروات خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، ما جعل الأهالي يتحولون من النشاط الزراعي إلى حياة البداوة وتربية الماشية تجنبا للقمع العسكري والانتقام من طرف السلطة، فأصبحت ملكيات البايلك هي السائدة في الرّيف، وأما الملكيات الخاصة فتركزت في المناطق الجبلية الممتنعة عن الحكام، وأما الملكيات المشاعة فتنتشر في

[1] ناصر الدين سعيدوني: **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية في الجزائر (الفترة الحديثة)**، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، 2001، ص 34.

[2] مصدر نفسه: ص 37.

السهوب الداخلية، مما ساهم في تراجع المحاصيل الزراعية التي لا تلبّي احتياجات السكان، لذلك فقد عزف الفلاح الجزائري عن العمل في مجال الزراعة، فمثلا سنة 1786 لم يجد ملاك الأراضي في سهل عنابة من يقوم بحصاد محصولهم، فاضطروا إلى التنازل عن نصف محصولهم من القمح، لأن الفلاح لم يقنع بخمس المحصول وهو الذي يبذل المجهود الأكبر، لذلك تراجعت الأراضي الزراعية، وهذا ما أثّر على تنوع طبيعة ملكية الأرض. لذلك يؤكد **المؤرّخ سعيدوني** أنَّ الأرض تصنف إلى عدة أصناف حسب الملكية منها:

-أراضي الموات: ويقصد بها الأراضي غير المستغلة ولا يملكها أحد، فعادة تكون معزولة عن العمران أو كانت غير صالحة لأي نشاط من قبل، ووفق القواعد الفقهية، الأرض لمن أحياها فإذا كانت قريبة من العمران، فاستغلالها يحتاج إلى إذن السلطة، وأما إذا كانت بعيدة فليس من الضروري أخذ الإذن من السلطة.

-الملكية الخاصة: وهي أراضي يمتلكها أصحابها عن طريق البيع والشراء، أو الإهداء، أو الوراثة، أو استغلالها عن طريق عقود المغارسة، ولأصحابها الحرية التامة في التصرف فيها، ويتوجب عليها بالنسبة للدولة دفع العشر والزكاة فحسب، وتنقسم هذه الأراضي إلى فحوص؛ جمع فحص؛ ويقصد به الأراضي القريبة من المدن المتمثلة في بساتين الخضر والفواكه والحبوب، ويمتلكها عادة أعيان المدن وموظفو الدولة، وأما القسم الثاني: فيتمثل في الأراضي البعيدة عن المدن وتكون بالمناطق الجبلية وتعرف بأراضي الأقاليم الريفية الخاضعة لتنظيم قبلي يستند لعادات تلك المناطق وتقاليدها[1].

-الملكيات المشاعة: وهي الأراضي التي تعود ملكيتها إلى العرش أو الدوار أو القبيلة، حيث يتم استغلالها جماعيا ويترك جزء منها للاستغلال الجماعي في الرعي أو تركها بورا لتجدد خصوبتها وفي حالة غياب أحد أفراد القبيلة فإنّ أعيانها يتولون منحها لمن يخدمها أو يتولى شيخ الدوار أو الدشرة أوالعشيرة ذلك، وإذا كانت القبيلة خاضعة للدولة فيتولى ذلك القائد أو الشيخ تنفيذ ذلك نيابة عن الدولة [2].

[1] مصدر سابق، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية في الجزائر (الفترة الحديثة)**، ص 46-58.

[2] مصدر سابق، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية في الجزائر (الفترة الحديثة)**، ص 50-53.

-أراضي الدولة: وهي الأراضي التي تعود ملكيتها إلى الدولة، وللحكام حرية التصرف فيها، حيث تحولت خلال العهد العثماني ملكيتها للدولة بواسطة استحواذ الحكام العثمانيين عليها منذ القرن السادس عشر عن طريق المصادرة أو الشراء أو في حالة الشغور أو انعدام الورثة أو غياب القبائل التي تم ترحيلها لتمردها وامتناعها عن دفع الضرائب أو تصادمهم مع الإسبان في المناطق الساحلية[1].

-أراضي الوقف: وهي الأراضي التي حبست للإنفاق في الأعمال الخيرية، مثل الإنفاق على اليتامى وأبناء السبيل والأشراف والمرابطين وفداء الأسرى المسلمين لدى المسيحيين وأهل الأندلس والمؤسسات الدينية، مثل أوقاف الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) والمساجد والزوايا والأضرحة وإصلاح المرافق العامة، كالعيون، والسواقي، والحصون، والثكنات.

ولذلك يشير **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** إلى أنّ الوقف يمثّل مصدر دخل هام، له تأثير مباشر على الأوضاع الاقتصادية، إذ يوفّر مناصب عمل ويحقق التكافل الاجتماعي، كما يؤثر على الأوضاع الثقافية، وذلك بتمويل المؤسسات التعليمية، كالمساجد والكتاتيب والزوايا، ولذلك ينقسم بدوره إلى عدة أقسام منها:

-أوقاف الحرمين الشريفين (مكة والمدينة): وتعد من أبرز مؤسسات الوقف من حيث عدد أوقافها وما توفّره من مداخيل، فهي تمثل حوالي نصف عدد الأوقاف، إذ يقدر ذلك بـ1419 وقف كما قدرت قيمة هذا الوقف سنة 1837 بحوالي 122503 فرنك.

-أوقاف الجامع الأعظم: وهي تصرف في المساجد المالكية، إذ تمثل هذه الأوقاف من حيث أهميتها وقيمتها المرتبة الثانية بعد أوقاف الحرمين الشريفين، حيث قدر عددها سنة 1830 بحوالي 1558 وقف إذ قدرت قيمة ما تحققه سنويا بحوالي 43222 فرنك [2].**-أوقاف سبل الخيرات: وتمثل** أوقاف المساجد الحنفية البالغ عددها 14 مسجدا، إذ تتوفر على 331 وقف بمدخول سنوي قدر بـ 13639 فرنك سنة 1837، إلّا أن عدد المساجد الحنفية تراجع بعد الاحتلال إلى ثمانية مساجد فقط لذلك فهي تحتل المرتبة الثالثة.

[1] مصدر نفسه، ص 54-58.

[2] مصدر نفسه، ص 58-79.

-أوقاف الأولياء والمرابطين: جُعل للأولياء والمرابطين أوقافا، حيث بلغ عدد الأولياء في العاصمة ثمانية عشر وليا، ومن أبرز الأوقاف؛ أوقاف سيدي عبد الرحمان الثعالبي التي تقدر بـ82 وقفا، منها 13 معطلة، وحيث يقدر مدخولها السنوي، أوائل فترة الاحتلال، حسب ما صرّحت به السلطات الفرنسية بقيمة 6000 فرنك.

-أوقاف أهل الأندلس: وهي أوقاف حبست لفائدة النازحين الأندلسيين، إلا أنها تراجعت في أواخر العهد العثماني، والتي لا تتجاوز 101 وقف، وتقدر عائداتها السنوية بحوالي 5000 فرنك.

-أوقاف الأشراف: وتضم مجموعة من الأوقاف، تعود عائداتها على الأسر الشريفة بمدينة الجزائر وضواحيها وهي 300 أسرة.

كما يضاف إلى ذلك أوقاف أخرى ذات طابع اقتصادي واجتماعي وعسكري، تستفيد منها الثكنات العسكرية والقلاع والقناطر والطرق والآبار والسواقي والعيون، إذ شهدت هذه الأخيرة تزايدا حيث كان يوقفها الحكام والأعيان والوجهاء والتجار ابتغاء للأجر والثواب[1].

وأما عن نظام الجباية، فيشير **المؤرّخ سعيدوني** إلى أنه يتمثل في الضرائب المفروضة بمختلف أنواعها خاصة في مجال النشاط الزراعي وما يتعلق به من تربية الماشية سواء ضرائب شرعية كالزكاة والعشور أو ضرائب متعارف عليها كضريبة اللزمة والمعونة وغيرها يتم تحصيلها في مواقيت محددة، وهناك رسوم وضرائب على أوجه النشاط الاقتصادي في المدن يتم تحصيلها بالطريقة نفسها تقريبا.

رابعا/ ورقات جزائرية (دراسة اقتصادية):

اعتمدنا في دراسة هذا المبحث على كتاب **المؤرّخ سعيدوني**، "ورقات جزائرية -دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني"، والذي كان عبارة عن بحوث ودراسات مختلفة لكافة مناحي الحياة في الجزائر خلال العهد العثماني، وحيث ينقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسية كل منها يحتوي على فصول، وإذ يتناول القسم الأول منهجية البحث التاريخي، والتي ترتبط بالفترة العثمانية للجزائر، والقسم الثاني ركّز على عرض التاريخ الإداري والعسكري للجزائر من خلال التطرق لنشاطالبحرية الجزائرية والتي لها علاقة وطيدة بالواقع الاقتصادي، إضافة إلى تنظيمات الجهاز الإداري والعلاقة بين

[1] مصدر سابق، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية في الجزائر (الفترة الحديثة)**، ص 207-209.

السلطة والبايلك وردود فعل السكان على هذه السياسة، وأما القسم الثالث فقد ركّز على التاريخ الاقتصادي والاجتماعي[1]، مسلّطا الضوء على مختلف مناحي الحياة في جوانب عديدة.

وعندما تطرق للجانب الاقتصادي، دَرَسَه انطلاقا من الموارد الاقتصادية آنذاك، ولعل من أبرزها دور البحرية الجزائرية، حيث تناولها على مرّ التاريخ، من الفتح الإسلامي إلى الوجود العثماني، والذي يهمّنا في هذا الصدد الفترة العثمانية، حيث بَرَزت البحرية الجزائرية كقوة سياسية فرضت هيمنتها على الحوض الغربي للمتوسط، واقتصادية من خلال عائداتها المالية والتي اتخذت أشكالا متعددة منها الإتاوات المفروضة على الدول والغنائم الناجمة عن الجهاد البحري، ولعل من أبرز أسباب قوة البحرية الجزائرية خلال العهد العثماني، وفق نظر **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني**، ما يلي[2]:

- احتلال موقع استراتيجي، وذلك بانفتاح الجزائر على أوروبا بساحل يمتد بـ1200 كلم.
- وواقع العلاقات الدولية القائمة على التنافس بين الدول الأوروبية، والصراع فيما بينها، مثل الصراع بين فرنسا واسبانيا، والتنافس الهولندي الفرنسي الإنجليزي، لاكتساب مناطق نفوذ، والمتمثل في الحركة الاستعمارية، والهيمنة على التجارة العالمية.
- واندماج الأعلاج الأوروبيين، خاصة البحارة في المجتمع الجزائري، ودورهم الفعّال في البحرية، رغم أنهم من أصول أوروبية (إسبانيون، وفرنسيون، وهولنديون، ...الخ)، وهذا يُعبّر عن التسامح الديني الذي يتميز به الإسلام.
- والحاجة إلى قوّة الأسطول البحري لصد العدوان الصليبي، خاصة الإسباني، والذي عُرف بالجهاد البحري من طرف الأهالي والأتراك والعلوج الذين أسلموا وما يترتب عنه من عائدات.
- وامتلاك تقنية لصناعة أنواع من السفن الموجهة للغزو البحري، مثل السفن المعروفة بالكرفات والقاليوطة والبريك ... الخ.[3]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**، ط2، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2014، ص 13-14.

[2] مصدر نفسه: ص 140-141.

[3] مصدر نفسه، ص 140-141.

- والكفاءة البحرية والحربية للبحارة الذين تعاقبوا على البحرية الجزائرية، أمثال الإخوة بربروس خير الدين وعروج، والرايس صالح، والعلج علي حسن فينزيانو، والرايس حميدو.[1]

ويشير **المؤرّخ سعيدوني** إلى أنّ العالم الإسلامي والجزائر جزء منه، شهد تراجعا في القوة البحرية منذ نهاية القرن الثاني عشـــر ميلادي، ويقابله تفوّق دول أوروبا المســـيحية، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع العالم الإســلامي من اســتعادة مكانته البحرية، خاصــة مع القرن الخامس عشــر وما بعده. حيث شــكّلت الجزائر خلال هذه الفترة دار جهاد، حملت على عاتقها حماية السواحل المغاربية باسم الدولة العثمانية ضد الخطر الصليبي، وأدى ذلك إلى ما يلي:

- إحداث توازن دولي بين ضـفتي المتوسـط الشـمالية المتمثلة في الدول الأوروبية، والجنوبية المتمثلة في مصر والدول المغاربية تونس والمغرب والجزائر، حيث برزت هذه الأخيرة خلال العهد العثماني في القرن السادس عشر.

- توحيد المسـلمين في بلاد الغرب الإسـلامي بزعامة الجزائر العثمانية لمواجهة الخطر الصـليبي وتصـفية المنطقة من الوجود الإسباني ببلاد المغرب الإسلامي، مثل تحرير جيجل سنة 1514 وتنس سنة 1516 وبجاية سنة 1555 ... الخ، وكانت هناك محاولات عديدة لتحرير وهران والذي تم عام 1792. وشـهد الأسطول البحري تطورا ملحوظا، أثر إيجابا على الاقتصاد الجزائري خلال القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، ثم بدأ في التراجع مع نهاية القرن السابع عشر[2].

ولم تقتصـر عائدات الأسـطول البحري على الأموال فحسـب، بل هناك عائدات أخرى خاصـة الأسرى الأوروبيون المسيحيون، الذين مثّلوا مصدرا من مصادر الدخل عن طريق الفداء أو الاستفادة من نشـاطهم الاقتصـادي كعبيد في شـكل أنشـطة مختلفة، مثل ممارسـة الفلاحة في فحص الجزائر ومهن أخرى أيضـا، ويتوقف تعداد الأسرى حسب نشاط البحرية الجزائرية وعلاقات الجزائر بالدول الأوروبية ويحدد لنا الجدول التالي عدد الأسرى حسب السنوات[3]:

[1] مصدر سابق، **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**، ص 142.

[2] مصدر نفسه: ص 143-144.

[3] مصدر نفسه: ص 145-146.

السنوات	1580	1620	1634	1662	1724	1785	1788	1826	1830
عدد الأسرى	25000	35000	25000	21000	2000	6000	2000	1642	122

وعندما نستقرأ الجدول، نخلص إلى أنّ تعداد الأسرى يتزايد حسب قوة الأسطول، فنجد التعداد متزايدا يتراوح ما بين 25000 إلى 21000، والذي كان في مرحلة القوة، ما بين سنة 1580 وسنة1662، أي القرنين السادس عشر والسابع عشر، ثم شهد تراجعا سنة 1724 حيث قدر عددهم ب2000 أسير فقط، وشهد تزايدا نهاية القرن الثامن عشر، والتي كانت مرحلة انتعاش البحرية الجزائرية ثم بدأ في التراجع، حيث بلغ عدد الأسرى ب122 أسير فقط سنة 1830، وبالتالي قوة الجزائر العثمانية مرتبطة بمدى قوة أسطولها وما يحققه من عائدات، أي مرتبطة بالقوة الاقتصادية.

وتكمن أهمية الأسير من الناحية الاقتصادية، من حيث مكانته الاجتماعية والدينية أو السياسية وقد حظيت الجزائر بمثل هؤلاء، وهنا يكون الفداء بمبالغ خيالية، ومن أمثال هؤلاء الأسرى، الرّسام الإيطالي "فرافيليبوليبي دومادون (سنة 1535) – Fra Filippo Lippi de Madone"[1] وإضافة إلى الأسرى هناك غنائم البحرية، إذ تُعدّ من مصادر الدخل الأساسية في الإيالة، فشهدت تزايدا كبيرا أثناء الفترة الأولى من العهد العثماني خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ثم تراجعت في القرن الثامن عشر، لتتحسن نسبيا بداية القرن التاسع عشر، مستغلة انشغال أوروبا بالثورة الفرنسية وتوسعات نابليون بونابرت، فبرز بحارة جزائريون حاولوا النهوض بالبحرية، ومن أهمّهم "الرايس حميدو 1790-1815" في بايلك الغرب، وكانت تأخذ خمس الغنائم المعروفة ب"البنجق" ويتوزع بقيتها على السفن المشاركة في الحملة.

ويمكن استعراض بعض الإحصائيات حول الغنائم حسب الفترات، فمثلا استولت الجزائر أثناء الحرب ضد فرنسا على 80 سفينة و1331 أسير، حيث بلغت قيمة الغنائم 4752000 جنيه ما بين سنة 1737-وسنة1799، وغنم البحارة الجزائريون 376 سفينة، منها 16 سفينة برتغالية أسرها الرايس حميدو عام 1797 وفي سنة 1785 أسرت بعض السفن الجنوية والبندقية والنابوليتانية، حيث قدرت غنائمها ب70000000 فرنك، وأما ما بين سنة 1800-وسنة1802، فقد قدرت قيمة الغنائم ب575152

[1] مصدر سابق، **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**، ص 145-147.

فرنك والاستيلاء على 20 سفينة منها 19 نابوليتانية إضافة إلى سفينة برتغالية استولى عليها الرايس حميدو مزودة بـ44 مدفعا إذ يقدر ثمنها بـ1942325 فرنك[1]، وأما ما بين سنة 1805وسنة1815، فقد قدرت قيمة الغنائم بـ8000000 مليون فرنك و30 سفينة، وأما في عام 1825 فبلغ عدد الغنائم ثمانية سفن هولندية واسبانية وانجليزية، قيمتها حوالي 77041547 فرنك، كما بلغت قيمة الغنائم سنة 1827 حوالي 700000 فرنك.

ومن مصادر دخل الخزينة الإتاوات والهدايا الإلزامية، إذ فرضت الجزائر على الدول الأوروبية التي لها علاقات تجارية بها إتاوات مقابل السماح لها بالملاحة في الحوض الغربي للمتوسط ومنح امتيازات لتجارها، منها تخفيضات على الرسوم الجمركية، لذلك يؤكد **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** أنّ هذه الإتاوات تختلف من دولة إلى أخرى، حسب طبيعة علاقتها بها وحسب الظروف الدولية، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

الدول	القيمة
اسبانيا	48000 فرنك سنة 1807، وبعد توقيعها على هدنة سنة 1785 وانسحابها من وهران التزمت بدفع 18000 فرنك.
توسكانيا	قبل سنة 1823 التزمت بدفع 250000 فرنك.
البرتغال	التزمت بدفع 20000 فرنك عام 1822.
سردينيا	أُرغمت على دفع 216000 فرنك بعد معاهدة 1746.
فرنسا	كانت تدفع قبل سنة 1790 ما قيمته 37000 جنيه، وبعد 1790 تعهدت بدفع 108000 فرنك، وفي سنة 1816، التزمت بدفع 200000 فرنك.
إنكلترا	تعهدت بدفع 267500 فرنك مقابل بعض الامتيازات.
هولندا	دفعت 160000 فرنك عام 1807، وبعد معاهدة سنة 1826، التزمت بدفع 10000 سكة جزائرية.
النّمسا	دفعت عام 1807 ما قيمته 200000 فرنك.

[1] مصدر نفسه: ص 148.

الو.م.أ	دفعت عام 1795 ما قيمته 1000000 دولار، منها 21600 دولار في شكل معدات مقابل امتيازات خاصة، وفي عام 1822 دفعت 22000 دولار.
نابولي	دفعت عام 1816 ما قيمته 24000 دورو فضة.
النرويج	التزمت سنة 1822 بدفع 12000 فرنك كل سنتين.
الدانمارك	التزمت سنة 1822 بدفع 180000 فرنك كل سنتين.
السويد	التزمت سنة 1822 بدفع 120000 فرنك كل سنتين.
البندقية	التزمت سنة 1747 بدفع 2200 سكة ذهبية سنويا، وفي سنة 1763 أصبحت تقدر بـ50000 ريال.

ويضاف إلى ذلك الإتاوات المفروضة على بعض الدول الأخرى، تدفعها في المناسبات مثل إمارة هانوفر، وبروسيا، والفاتيكان[1].

ومن خلال ما سبق نرى أنّ **المؤرّخ سعيدوني** ركّز على الواقع الاقتصادي بالتطرق إلى مداخيل الخزينة، التي تميزت بالتنوع، مثل عائدات الأسطول البحري أو الجهاد البحري والغنائم والأسرى والإتاوات المفروضة على الدول، معززا ذلك بإحصائيات وفق مراحل معينة فنجد أن تحديد قيمة العائدات مرتبطة بمدى قوة الأسطول البحري أو ضعفه، وهنا يرى أن الواقع الاقتصادي للإيالة يتأثر تأثرا مباشرا بالأوضاع السياسية والاجتماعية وظروف العلاقات الدولية آنذاك.

ويرى بأنّ الوثائق المحلية المتاحة تفتح المجال أمام البحث التاريخي خلال الفترة الحديثة للجزائر في العهد العثماني، إذ تمسّ مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولعلّ الجانب الاقتصادي من أهم هذه الجوانب التي تناولتها هاته الوثائق، حيث تتعرض لأوجه النشاط الاقتصادي والنمط العمراني لمدينة الجزائر، باعتبار أن هذه الوثائق تدوّن أنماط معيشة السكان والقضايا ذات الصلة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[2] :

-مصادر الدخل: وهي متعددة ومتنوعة، كنظام الجباية ورسوم الجمارك والأسرى وغنائم البحر وإتاوات وهدايا الدول الأوروبية والتركات والأمانات وودائع وعائدات بيت المال، وبالإضافة إلى

[1] مصدر سابق، **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**، ص 149-150.

[2] مصدر نفسه: ص 109.

القرصنة (الجهاد البحري)، الذي يعتبر موردا أساسيا لإيالة الجزائر، والضرائب الداخلية المحصّلة من أموال الشعب والضرائب السنوية المحصّلة من شيوخ العرب؛ مثل: القمح والشعير [1].إضافة إلى الضرائب وهدايا الأجانب وفدية الأسرى، كلها تزيد من مداخيل الدولة، والغنائم البحرية التي عادل قيمتها الضرائب المفروضة على رعايا الحاكم خاصة في عهد الدايات، إذ شكلت إيرادات ضخمة لخزينة الدولة [2].

-أوجه الإنفاق: والتي تتمثل في رواتب الإنكشـــارية ورياس البحر والموظفين وأجور عمال البايلكات ونفقات التجهيز والعتاد كالبارود والأسلحة ومصاريف المرافق العامة التي تنفق عليها المؤسسات الخيرية أو تتكفل بها خزينة الدولة على مستوى البايلك [3].

-العملة والخزينة والأسعار والمعاملات التجارية: وما يرتبط بها من تقارير الوكلاء والجمارك وحقوق الديوانة ووضعية الميزان التجاري [4].

-المصانع بمختلف أنواعها: وأماكن إنتاجها وأسعارها والقائمون عليها والعاملون بها.

-الأســـواق وأماكن التجارة بمختلف أنواعها: مثل الحومة، والزنقة، والرحبة، والســـويقة، والفندق والدكان، والقيسرية، والحوانيت.

وانتشرت كذلك في الجزائر المنتجات الصناعية كأبرز مظاهر الحياة الاقتصادية، ومن أهم الصناعات الحرير، والصوف، والجلود المدبوغة، ومن المنتجات الرئيسية، الشالات، والمناديل، والأحزمة، ونوع من العمائم، والقماش المطرز بالذهب، وكميات كبيرة من الصوف لنسج البرانس، والحايك والسجاد التي تستهلك محليا، كما نجد مصانعا في جميع المدن والقرى لنسج الصوف.

-المرافق الاقتصادية والاجتماعية: كالحمامات، والأفران، والفنادق، والعيون، والسواقي، والطرقات والإقامات المتمثلة في القصور، والمساكن الخاصة.

---

[1] وليام شالر: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816 – 1824**، تع، تق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 58.

[2] جيمس ولسن ستيفين: **الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797**، تر:علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007 ص 174- 175.

[3] ناصر الدين سعيدوني: النظام **المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830**، مصدر سابق، ص 152-156.

[4] ناصر الدين سعيدوني: مصدر السابق، ص 180.

ويركز **المؤرّخ سعيدوني** على نظم الأسواق، خاصة في مدينة الجزائر، وهو ما يعرف بالرحبة حيث يذكر عن "عبد الله بن محمد بن الشويهد" حوالي 1705 متحدثا عن صلاحيات المحتسب، الذي يقوم بمراقبة جودة السلع واحترام الأسعار والمكاييل والنظر في الشكاوى والنزاعات بين المتعاملين إضافة إلى ما تطرق له من الحرف والخدمات المتوفرة وفئات المتعاملين في السوق، مثل: الدلالين والحمالين، والجلابين؛ وهم تجار المواشي، والوزانين؛ القائمين بالوزن، وأصحاب المهن، مثل: الحدادين والفخارين، والقزازين، والنحاسين، وصانعي الشواشي والأحذية، وغيرهم[1].

ويرى أنّ التاريخ الاقتصادي للجزائر العثمانية يمنح صورة واضحة ودقيقة عن التاريخ خلال هذه الفترة الحديثة، لأنَّ الجانب الاقتصادي له تأثيرات مباشرة على الواقع السياسي والاجتماعي والنظم الإدارية، باعتبار أنّ الدوافع الاقتصادية أبرز موجه للعلاقات الخارجية بين الجزائر والدول الأخرى خاصة الأوروبية، من خلال نشاط الجهاد البحري ونظام الإتاوات والهدايا الإلزامية من جهة، ومن جهة أخرى فهو الموجّه للأوضاع السياسية والاجتماعية داخليا، فالغايات الاقتصادية توجّه التنافس المحموم بين فرق الأوجاق ورياس البحر على السلطة، وكذا اندلا ع الثورات الداخلية الناجمة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي المزري، مثل ثورة بن الأحرش سنة 1816، وأما عن الأنماط العمرانية فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمداخيل الأحباس والأوقاف، فهو من الموارد الرئيسية للإنفاق على المساجد والمدرسين و الطلاب[2].

ولعلّ من أبرز أوجه النشاطات الاقتصادية لمجتمع مدينة الجزائر العثمانية ما يلي:

- الضرائب بمختلف أنواعها مثل: اللزمة، والمعونة، والإتاوة، والزكاة، والعشور، والغرامة، والضيفة ...الخ.
- والحرف، والصناعات.
- والمحاصيل، والسلع.
- والأسواق، والجمارك، والمبادلات التجارية للدولة والمؤسسات والأفراد.
- والخزينة، والعملة، والأسعار.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر (مخطوط بالمكتبة الجزائرية رقم 670)**، تح، تق، تع: ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر الجديدة، الجزائر ،2012، ص 117-125.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية**، مصدر سابق، ص 357.

- والجهاد البحري، والإتاوات، وقضية الأسرى، وشؤون البحرية.
- وأمانات وودائع وأملاك بيت المال ومؤسسات الأوقاف.
- وشؤون الأوقاف (الحبوس) وسبل الخيرات[1].

ولذلك يرى **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** أنّ هذه الوثائق المحلية بمجموعاتها الثلاث، تركز على الحياة الاقتصادية للجزائر من خلال تسجيل الأحكام الشرعية وتقاييد الحكام والموظفين المتعلقة بالأملاك العقارية، وهدايا الحرمين الشريفين مكة والمدينة، وودائع بيت المال، وأملاك المؤسسات الدينية مثل: الأحباس (الأوقاف) والحرمين الشريفين مكة والمدينة، وأهل الأندلس، وسبل الخيرات وقوائم تتضمن مرتبات الموظفين وأجور العمال وجرايات الجند، وقضايا ذات صلة بالأسرى والغنائم والمصنوعات، ومختلف السلع وأنواع الضرائب، والمطالب المخزنية، وبعض قضايا التحكيم في المنازعات مثل: الفصل بين أفراد العشائر، وبعض الأسر من سكان الحواضر.

توصل **المؤرّخ سعيدوني** من خلال دراسته لمصادر المادة العلمية حول الحياة الاقتصادية للجزائر العثمانية إلى جملة من النتائج، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- كون أغلب ما كتب في التاريخ الاقتصادي عنها، إنما يعكس وجهة نظر الأوروبيين، وذلك نظرا للاعتماد على أرشيفاتهم، بينما لا نجد وجهة نظر محلية، وهذا ما يصعّب الوصول إلى الحقيقة التاريخية.

- ضرورة التركيز على الأرشيفات المحلية بالدرجة الأولى، رغم قلتها خاصة خلال القرن السادس عشر ونهاية القرن السابع عشر.

- كون الأرشيفات الخارجية رغم ضخامتها وتنوعها، لا يمكنها أن تساهم في الدراسة الاقتصادية بشكل أساسي، وإنما توظف كمصادر مساعدة، لأنّه لا يمكن الاستغناء عنها، كما أنه يمكن اعتمادها في الكتابة التاريخية حول العلاقات السياسية والدبلوماسية للجزائر خلال الفترة العثمانية.

- عدم فهم التاريخ الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني، يشكل عائقا أمام المؤرّخ، للتفسير والتحليل المنطقي الدقيق للأحداث التاريخية[2].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية**، مصدر سابق، ص 358.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية**، مصدر سابق، ص 361.

إنّ ما يميز **المؤرّخ سعيدوني** في الدراسة التاريخية، هو دراسته النقدية الدقيقة، حيث يذهب إلى طرح إشكالات جديدة تدفع للبحث أكثر وبتحليل أعمق للوصول إلى الحقيقة أو ما يقاربها، ومن أبرز هذه الإشكالات ما يلي:

- انطلاقا من طبيعة الحكم العثماني ومدى تأثيره على علاقات الجزائر بالباب العالي، يطرح إشكالا لماذا برزت الجزائر في العهد العثماني كدولة متكاملة الأركان؟ ولم تبرز كذلك في عهود سابقة، مثل عهد الرستميين، وعهد الحماديين، وعهد الزيانيين؟
- وانطلاقا من طبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين يطرح إشكالا؛ كيف تمكّن الأتراك بقوة رمزية قليلة أن يبسطوا هيمنتهم على الجزائر لمدة ثلاثة قرون؟ وهل مرجع ذلك إلى وجود عامل مشترك بين الأتراك والجزائريين؛ وهو الدين الإسلامي في مقابل خطر عدو مشترك؛ وهو الخطر الصليبي؟ أم لوجود علاقة تربط الزوايا وشيوخ العشائر بالحكام قائمة على مكاسب مادية؟ رغم أنه كلما تزايدت ضريبة اللزمة والغرامة على سكان الريف، كلّما تراجع نصيب المرابطين والشيوخ من الزيارة والهدايا؟
- الحكم الأخلاقي على القرصنة ونظام الإتاوات والهدايا الإلزامية، جَعَلَه يطرح إشكالا؛ هل القرصنة عمل مشروع في إطار الدفاع عن مصالح تُسَلِّمُ بها الدول الأوروبية مقابل حصولها على امتيازات؟ أم هي عمل عدائي حسب وجهة نظر بعضها؟
- هل انهيار الجزائر كليّا عند الغزو الفرنسي على الأرض بعيدا عن البحر، كان نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأهالي؟ أم كان نتيجة التطور الاقتصادي الذي شهدته أوروبا؟ أم كان نتيجة عدم تكافؤ القوة العسكرية بين الجزائر وفرنسا؟
- هل العلاقات بين الحكام والمحكومين، تتلخّص كما يراها الأوروبيون في الضرائب المفروضة على الأهالي ليستفيد منها الحكام؟ أم أنّ هناك علاقات أخرى إيجابية؟ وهل الحرف كانت مدعاة للركود الاقتصادي أم لتشكل طبقات اجتماعية في المدن؟
- ما مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر على بقية إيالات الدولة العثمانية؟ وما أوجه التشابه والاختلاف مع بقية الأقطاب العثمانية الأخرى؟ ولماذا لم يتحوّل الحكم العثماني في الجزائر إلى أسرة حاكمة على غرار الأسرة الحسينية في تونس والقرامنلية في ليبيا؟ وهل كان ذلك

بســـبب العامل الاقتصـــادي، الذي جعل طائفة الأتراك، تعمل على الحفاظ على امتيازاتها، حيث توظف عناصر تركية من الأناضول؟[1]

وكما يشير **المؤرّخ سعيدوني** إلى أنَّ تطور فحص الجزائر مرتبط بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بشكل خاص، فلم تكن مساحته محدودة، بل تزيد في فترات الأمن والرخاء وأثناء تزايد عدد السكان وتتراجع مســـاحته نتيجة الأمراض والأوبئة الفتاكة والمجاعات وتوالي ســـنوات القحط، بســـبب الجراد والزلازل في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، مثل: ظهور الأمراض والأوبئة الفتاكة خلال ســـنوات 1787، و1812، و1816، و1819، و1822، وزحف الجراد ســـنة 1722، و1794، وتوالي ســـنوات الجفاف ما بين ســـنة 1800، وســـنة 1804، وحدوث الزلازل ســـنوات 1716، و1717 و1755، مما أدى الى الانهيار الاقتصادي كنتيجة حتمية لهذه الأوضاع[2].

ولذلك فقد تطرق **المؤرّخ سعيدوني** إلى العديد من القضايا في كتابه "ورقات جزائرية"، الذي يخص الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، وأما تركيزه على الواقع الاقتصـادي فيه، فكان في القســم الثالث منه حيث فصّل في الحياة الاقتصادية للجزائر أثناء هذه المرحلة[3].

[1] ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية**، مصدر سابق، ص 362-363.

[2] ناصر الدين سعيدوني: ورقات **جزائرية**، مصدر سابق، ص 366-367.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية**، مصدر سابق، ص 394.

خاتمة الفصل:

-اتضح من خلال هذا الفصل أنّ **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** يُعدّ من أبرز أعلام المدرسة التاريخية الجزائرية المعاصرة، لما قدمه من إسهامات علمية رائدة، أسهمت في تجديد البحث التاريخي خاصة في مجال التاريخ الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني. فقد تميزت أعماله بالاعتماد على المنهج النقدي والتحليل العلمي الدقيق، مع توظيف واسع للمصادر الأرشيفية المحلية والأجنبية الأمر الذي مكّنه من إعادة قراءة التاريخ الجزائري قراءة موضوعية بعيدة عن الطروحات الاستعمارية. ويعتبر من أبرز الباحثين في مجال التاريخ الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني، ومن الذين أسهموا في تجديد الدراسات التاريخية الجزائرية، خاصة من خلال اعتماده على المنهج العلمي الدقيق والوثائق الأصلية والأرشيفات المحلية والعثمانية والأوروبية، فقد تجاوز في كتاباته الطابع السردي التقليدي، وركّز على التحليل والنقد وربط الأحداث التاريخية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

-وتميّز منهجه التاريخي بالاعتماد على الوثائق والتحليل والنقد العلمي، مع توظيف العلوم المساعدة كالجغرافيا والإحصاء، لإنتاج كتابة تاريخية دقيقة وموضوعية.

-ووضّحت دراساته أنّ الواقع الاقتصادي للجزائر العثمانية، كان متشعبًا ومتداخلًا مع الأوضاع السياسية والعسكرية والاجتماعية، حيث اعتمد اقتصاد الإيالة على النشاط الزراعي والتجاري والبحري، إضافة إلى الضرائب والرسوم والأوقاف والجهاد البحري.

-وبيّن أنّ النظام المالي كان منظّمًا وفق آليات دقيقة شملت الجباية، والخزينة، والعملات، ووجوه الإنفاق المختلفة، غير أنّ هذا النظام تأثّر بعوامل داخلية؛ كالمجاعات، والاضطرابات والثورات وعوامل خارجية؛ كالحملات الأوروبية، والمعاهدات غير المتكافئة، والتدخل الأجنبي.

- وتوصّلنا إلى أنّ الملكية، والوقف، والجباية، شكّلت ركائز أساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر العثمانية، إذ لعبت الأوقاف دورًا مهمًا في تحقيق التكافل الاجتماعي وتمويل المؤسسات الدينية والتعليمية والخيرية، بينما ساهمت الضرائب والرسوم في تمويل الخزينة والحفاظ على توازن السلطة، رغم ما ترتّب عنها أحيانًا من توترات وثورات داخلية.

- وأظهَرَ كتاب "ورقات جزائرية" أهمية التاريخ الاقتصـــادي في فهم طبيعة المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، من خلال دراسة الأسواق والحرف والصناعات والبحرية والتجارة والعلاقات الدولية وهو ما يؤكد أنّ الجانب الاقتصادي كان المحرك الأساسي للعلاقات الداخلية والخارجية للإيالة.

- واستخلصنا أنّ **ناصر الدين سعيدوني** استطاع من خلال أبحاثه أنْ يقدم قراءة علمية موضوعية لتاريخ الجزائر العثمانية، مدافعًا عن خصوصية هذه المرحلة ومصححًا الكثير من الأحكام التي روّجتها الكتابات الاستعمارية، مما جعل أعماله مرجعًا أساسيًا للباحثين في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر الحديثة.

الفصل الثالث :إسهامات المؤرّخ سعيدوني العلمية في مجال البحث التاريخي

المبحث الأول: إسهاماته في مجلة الدراسات التاريخية، وأهم المؤتمرات الوطنية والدولية.

المبحث الثاني: شهادات بعض المؤرخين حول شخصيته وإنتاجه العلمي.

المبحث الثالث: أثر كتاباته التاريخية في تدوين التاريخ الاقتصادي للجزائر العثمانية.

تمهيد:

إنّ **للمؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** إسهامات علمية جليلة في مجال البحث التاريخي، مسّت مختلف المجالات، خاصة المجال الاقتصادي، إذ نلمس ذلك في كتبه التي ألّفها ومقالاته التي ساهم بها في العديد من المجلات، مثل: مجلة الدراسات التاريخية ، ومشاركته في العديد من المؤتمرات والندوات الوطنية والعالمية، وكذا احتكاكه بالعديد من المؤرخين، سواء ممن درس عندهم أو ممن كانوا رفقاء دربه في التعليم العالي كزملاء أو كانوا طلبة لديه في جامعة الجزائر أو جامعات أجنبية، مثل: جامعة الكويت، لذلك كان له الأثر البالغ في كتابة تاريخ الجزائر الحديث، خاصة المجال الاقتصادي الذي تميز به وبرع فيه.

أولا/ إسهاماته في مجلة الدراسات التاريخية، وأهم المؤتمرات الوطنية والدولية:

ساهم **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** في عدة مجلات، إذ تضمنت مجهوده العلمي، من بينها: مجلة "إنسانيات"، ومجلة "أشتور"، ومجلة "دار الفكر"، ومجلة "الأوقاف" بالكويت، ومجلة "الدراسات التاريخية" التابعة لمعهد التاريخ بجامعة الجزائر قيد الدراسة، إذ يعد **المؤرّخ سعيدوني** من أبرز الفاعلين فيها منذ إصدار عددها الأول عام 1986م، كونه من مؤسسيها إذ حظيت باهتمامه كثيرا، فكان يقول عند توقفها: "...**ظل غيابها بالنسبة لي بمثابة الابن الذي طال انتظار عودته...**"[1] .

ولقد ظهر دوره في المجلة مع انطلاقة عددها الأول، فكان من ضمن أعضائها، حيث شغل منصب رئيس التحرير لها ، فأشرف على إدارتها، وكان من الحريصين على استمراريتها، وفي هذا الصدد، نجد معنى قوله في العدد العاشر للمجلة سنة 1996م، بأنها كانت تعبّر عن هيئة التدريس في معهد التاريخ، فهي بمثابة منبر حر يعبر عن آرائهم وأفكارهم، إلّا أنّها عاشت بين تواصل وانقطاع وبين أمل ويأس، فلولا رعاية جامعة الجزائر لها، وذلك بتخصيص الاعتماد المالي الضروري لنشرها لكان مصيرها الاختفاء والالتحاق بالدوريات العديدة التي دخلت رفوف الأرشيف، مثل: الحوليات الجغرافية، والكراريس التاريخية، ومجلة "الوثائق"، ومجلة "التاريخ"، ومجلة "سيرتا"، وغيرها.

ولذلك فمضمون المجلة يعد بمثابة مساهمة إيجابية في تطوير تجربة الباحث الجزائري، وإثراء المكتبة التاريخية الجزائرية، إذ حسّنت واقع الكتابة التاريخية بحق، من حيث نوعية المواضيع، وطبيعة الاهتمامات، وطريقة الإنجاز، فاحتوت المجلة على 116 موضوع في التاريخ؛ 16 موضوعا في التاريخ القديم، و17 موضوعا في التاريخ الوسيط، و18 موضوعا في التاريخ الحديث، و27 موضوعا في التاريخ المعاصر، كما احتوت على بيبليوغرافيا متنوعة، ووثائق تاريخية، والعديد من الأطروحات الجامعية، وما لا يقل عن 15 دراسة باللغتين الفرنسية والإنجليزية، إذ تناولت مادتها العلمية من حيث الشكل، حسب الأقسام المتعارف عليها منذ صدور عددها الأول، المحاور التالية:

- الدراسات والأبحاث التاريخية.
- عرض القضايا التاريخية ونشر الوثائق الأرشيفية.
- تقديم الرسائل الجامعية ذات صلة بالتاريخ.

[1] أسماء حوثي، حكيمة مدغاغ: مرجع سابق، ص 22-26.

- الدراسات والعروض باللغات الأجنبية، خاصة بالفرنسية والإنجليزية[1].

وقد ساهم **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** في هذا العدد في القسم الأول منه بمقال تحت عنوان "صفحات من ماضي الجزائر المجيد*البحرية الجزائرية ظروف نشأتها وعوامل تطورها وأسباب ضعفها* "وهذا المقال يمسّ المجال الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني. ونظرا لعلاقته الوطيدة بالمجلة فقد عبّر عن ذلك بمقال تحت عنوان: " تجربتي مع مجلة الدراسات التاريخية لمعهد التاريخ بجامعة الجزائر في العدد المزدوج الحادي عشر والثاني عشر"، حيث يؤكد أنّ المجلة قد انهت سلسلتها الأولى من سنة 1986_إلى سنة1996، لتنتقل إلى مرحلة جديدة، تتراوح بين الانقطاع فيكون مصيرها مصير المجلات الأخرى المتوقفة، أو تعرف استمرارا وتطورا لتواصل رسالتها في ظل ظروف صعبة يعيشها البحث التاريخي ويخضع لها النشر العلمي بالبلاد، ويلخّص لنا مسيرتها في ظل نشاطه فيها قائلا : **" كانت مجلة الدراسات التاريخية في عددها الأول كالمولود الذي يحمل السرور مع قدومه، وكان في عددها الأخير من هذه السلسلة كالشاب اليافع الذي تصبح وداعته أمرا لا مناص منه"**، ثم يعقّب على ذلك مبرزا مدى أهمية مجلة الدراسات التاريخية بالنسبة له، باعتبارها قد احتلت حيزا كبيرا من اهتماماته خاصة أعدادها الإثني عشر الأولى، فأصبحت بمثابة صديق ورفيق له تخفف عنه أعباء الإدارة [2]، كما كانت طريقا يربطه بالآخرين خاصة أثناء عودته لأداء مهنة التدريس كيف لا وقد لازمها مدة ثلاث عشر سنة من النشر والتحرير بما تخللها من مشاكل وصعوبات وتحفيزات بغية تحقيق التواصل الثقافي والمعرفي، ويؤكد أنّه يكفي هذه المجلة إنجازا أنها استطاعت أن تقدم عملا منظما وأكاديميا في ظل واقع ثقافي تكتنفه المعيقات.

ويذكر أنّه كان صاحب المبادرة لتأسيس هذه المجلة التي عرضها على المجلس العلمي بالجامعة سنة 1984م، ليجد تجاوبا من رئيس الجامعة آنذاك الدكتور محمد الصغير بناني، وهيئة التدريس، حيث بدأت انطلاقتها بتكوين طاقم لها يتشكل من الهيئة الإدارية للمعهد، وبعد الاتفاق على محتواها وشكلها وحجمها وطبيعة مضمونها، يقول **المؤرّخ سعيدوني**: واجهتني مشاكل الطبع والإخراج إلاّ أننا استطعنا تجاوز ذلك نتيجة الاتصالات والمساعي الحثيثة لتذليل هذه الصعوبات، فكان التشجيع

[1] ناصر الدين سعيدوني: **مجلة للدراسات التاريخية – مجلة دورية يصدرها معهد التاريخ**، ع 10، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،1997، ص 13_15.

[2] ناصر الدين سعيدوني: مصدر نفسه، ص 155.

المادي والمعنوي من طرف جامعة الجزائر عاملا مساعدا لإصدار العدد الأول، ثم توالت الأعداد الثاني، والثالث، ثم الرابع، والخامس، ثم تحضير العددين السادس والسابع، إلا أنَّ انقطاعه، كما يشير ، عن الجامعة مؤقتا، وتركه للمعهد سنة 1988، أدى إلى توقف إصدار المجلة وبقي العددان السادس والسابع دون إخراج، إلا أنَّه كانت هناك مبادرات لتفعيل المجلة، ومن ذلك محاولة الدكتور عمار هلال بعد توليه إدارة المعهد، حيث أصدر العددين الثامن والتاسع بمبادرة شخصية منه وبما توفر لديه من مادة علمية ، إلاّ أنَّ ذلك لم يحافظ على مواصفات المجلة من حيث الشكل والمحتوى والإخراج.

لذلك يذكر **المؤرّخ سعيدوني** أنه تدخّل لتصحيح مسار المجلة بعد رئاسته لمجلس البحث العلمي لمعهد التاريخ في ربيع سنة 1994م[1]، حيث عمل في إطار العدد العاشر، والتحضير للعددين الحادي عشر والثاني عشر لجمع المادة العلمية، حيث أُصدِر العدد العاشر منها في غيابه، بعد التحاقه بجامعة آل البيت بالأردن، وتم تجميد إخراج العددين الحادي عشر والثاني عشر مع أنهما كانا جاهزين للسحب بحجة عدم توفر التغطية المالية لإخراجهما مطلع سنة 1998م، إلاّ أنَّ تأخير إخراج هذين العددين ساهم في الإضرار بالمجلة. لذلك سجل **المؤرّخ سعيدوني** ملاحظات مهمة حول تجربته في مجلة الدراسات التاريخية بكل موضوعية. كما يرى أنَّ قيمة أيّ بحث أو عمل تكمن في الاستفادة من أخطائه وسلبياته، ويمكن تقديم هذه الملاحظات بإيجاز وفق منظوره، فيما يلي:

- أن المجلة عبَّرت عن بحوث وآراء وأفكار الباحثين، وذلك من خلال الدور الفعّال للجامعة المتمثّل في تكوين المفكرين وإنتاج المثقفين لا تلقين الكم المعرفي وتخريج حاملي الشهادات، ولا يتأتى ذلك إلاَّ بالاستعانة بالمجلات والمشاركة فيها وإثرائها بالبحوث.
- افتقار الجزائري، خاصة المثقف إلى مبدأ الجهد الجماعي في البحث. والجهد الجماعي توفّره المجلات على غرار مجلة الدراسات التاريخية. ولكن نشاط المثقّفين يكون مرتبطا بالظرفية في إطار المناسبات، لذلك فالنشاط الثقافي متوقف على المبادرات الفردية.
- تغليب المصالح الإدارية على المبادرة العلمية، لذلك أصبح إصدار أغلب المجلات في الجزائر مرتبط بمبادرة الإدارة وحسب الإمكانيات المتاحة لها، فكان من المفروض تجاوز ذلك الواقع بتوفير إدارة مستقلة للمجلة، تشرف على إصداراتها وتضمن استمراريتها وتسعى للارتقاء بها بعيدا عن المآخذ التي تؤخذ عليها.

[1] مصدر سابق، **مجلة للدراسات التاريخية – مجلة دورية يصدرها معهد التاريخ**، ص 157.

- صعوبة تواصل الأجيال في مجال البحث العلمي والاستفادة من التجارب السابقة، فأصبح المعيار لدى بعض الباحثين فرض الذات لا كتابة المزيد من الأبحاث بشكل دقيق ومتقن، والاقتصار على تقليد كبار المؤرّخين المشهورين، فلا نكاد نجد من الباحثين من يقيّم عروض المجلة ويصحّحها، مما أدى إلى انعدام الرقابة العلمية عليها.
- يغلب على الجزائريين محدودية القراءة والكتابة، والذي يتضح من خلال المجلة فلا يوجد تعامل مع التراث المكتوب، بل التركيز على التراث الشفوي، مما يجعل الكتابة الأكاديمية معاناة نفسية وسلوكا شاذاً للكثيرين، مما جعل الإسهام التاريخي في وضع مزر.
- تنامي ظاهرة الاستقلال في التعامل، والفردية في العمل لدى الباحث الجزائري، بسبب الذاتية على حساب الآخر، والنظر للآخر باعتباره منافسا، لذلك كان اختيار هيئة التحرير للمجلة منذ عددها الأول صعباً ويدخل في إشكالية من يقوّم من، ومن يوجّه من.
- العمل على أن تكون مجلة الدراسات التاريخية معبرا علميا يتدرّب فيه الباحث على الكتابة التاريخية، ومنبرا حرا وفضاءً مفتوحا، يعبر فيه بكل حرية، إلاّ أنَّه تمت بعض التحفظات فيها على مقالين، هما؛ الأول: مسألة الديمقراطية في الثورة الجزائرية، وكان سنة 1986م، والثاني: حول الإيديولوجية والانتماء في المغرب العربي، وكان سنة 1996م فقط، وما عداهما لم يتم التحفظ على أي مسألة[1].

إلى جانب إسهامات **المؤرّخ سعيدوني** في مجلة الدراسات التاريخية، ومجلات أخرى، وفي التأليف فإنّه قد برزت له إسهامات في المؤتمرات والندوات الوطنية والعالمية، فمن محاضراته داخل الوطن محاضرات حول الدكتور سعد الله، وبعض القضايا التاريخية في مختلف الجامعات.

وأما عن مداخلاته ومحاضراته الخارجية، فمنها محاضرة في جامعة صوفيا بطوكيو، ومحاضرة في بيروت باللغة الإنجليزية، وعدة محاضرات بجامعة الزهراء بطهران، وحضر العديد من المحاضرات بجامعة قطر والكويت، هذا ما جعله يحظى بتكريمات واستحقاقات متعددة، منها:

- تكريم من مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية بجامعة معسكر سنة 2014م، بعنوان: "**ناصر الدين سعيدوني** رائد الدراسات العثمانية بالجزائر"، في شكل كتاب تكريمي.
- وحصل على وسام بدرجة عشير من مصفّ الاستحقاق الوطني من طرف رئيس الجمهورية سنة 2017م.

[1] مصدر سابق، **مجلة للدراسات التاريخية – مجلة دورية يصدرها معهد التاريخ**، ص 156- 158.

- وتكريم من جامعة غرداية بإشراف من الدكتور إبراهيم بحاز.
- وتكريم من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر.
- وتكريم من مؤسسة الشروق سنة 2017م.

كما شرع في إنشاء مؤسسة **ناصر الدين سعيدوني** مع ابنه الدكتور معاوية في كندا، إذ تعمل على ما يلي:

- أولا: الوصول بالثقافة إلى مستوى أكاديمي.
- وثانيا: جعل المؤسسة في خدمة المجتمع الجزائري، خاصة ما يتعلق بالذاكرة التاريخية للجزائر.

كما أنشأ موسوعته؛ الموسومة بالذاكرة الجزائرية، وهي نتاج عما يزيد عن 35 سنة من الجهد، تتضمن الأماكن والمواقع والمدن والأقاليم الجزائرية حوالي 600 موقع [1].

ثانيا / شهادات بعض المؤرخين حول شخصيته وإنتاجه العلمي:

إنّ المكانة العلمية **للمؤرّخ نصر الدين سعيدوني** منحته سمعة أخلاقية وعلمية مع كل من تعامل معه في محيطه العلمي، لذلك فقد تمّ تكريمه من طرف مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية بجامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر سنة 2014م بعنوان: "**المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** رائد الدراسات العثمانية في الجزائر"، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، ومنه نتناول بعض شهادات المؤرّخين المشاركين في التكريم حول مصادره:

1) **شهادة الدكتور عمار بوحوش بعنوان: "الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني كما عرفته":**

حيث أشار إلى أنّ أول لقاء جمعه مع **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** كان عندما أعدّ دراسة بعنوان: "خصائص الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات الكبرى في القرن العشرين" لمجلة الدراسات التاريخية العدد 8، سنة 1994/1993م، من الصفحة 105 الى الصفحة 115، ثم يواصل قائلا:" تعمّقت علاقتي بالأستاذ **ناصر الدين سعيدوني** عندما كنا ندرس بجامعة آل البيت مع الدكتور بلقاسم سعد الله منذ سنة 1996م و كان لنا إسهامات في مجلة منارة التي تصدرها جامعة آل البيت، وشاركنا بفعالية بإصلاح برامج التعليم العالي بهذه الجامعة، وكانت تجمعنا لقاءات أسبوعية في بيوتنا مع

[1] مرجع سابق: وسام العالم الجزائري.

الأستاذ سعد الله نلتقي كل ليلة من ليالي الأربعاء في بيت أحدنا على وجبة العشاء ونتناول أطراف الحديث حول ما يجري في بلدنا وفي الجامعة وفي سائر البلاد العربية، إذ تبيّنَّ لنا في هذه الأوقات التجارب في التدريس واكتشف كل منا صاحبه.

فمن خصائص **المؤرّخ سعيدوني** أنّه كان معتدلا يرضي جميع زملائه رغم توجهاتهم المتباينة، وكان يعمل على مساعدة الطلبة على التخرج والحصول على شهادتهم العلمية، مما جعل له شعبية كبيرة في أوساط الطلبة، ومن أمثلة ذلك أننا ناقشنا أطروحة طالب ليبي متكونة من ثلاثة أجزاء ومحشوة بالمعلومات لكنها غير مرتبة ترتيبا علميا، فكنت أتوقع أنّ اللجنة ستطلب إعادة كتابتها وتقديمها في شكل جيد، لكن **الدكتور سعيدوني** كان مشرفا عليها فدافع عن الطالب أمام اللجنة، واقتنعت هذه الأخيرة بتبريراته وتحصل الطالب على شهادة الدكتوراه."

ويضيف الأستاذ عمار بوحوش بأنّ **الأستاذ ناصر الدين سعيدوني** حتى بعد تقاعده حضي بالاحترام والتقدير في الأوساط العربية والدولية[1] .

2) شهادة الدكتور ودان بوغوفالة بعنوان: "شهادة للتاريخ":

يقول:" كان أول لقاء لي مع **الأستاذ سعيدوني** سنة 1991م عندما كنت أجتاز شهادة الماجستير فكانت بداية الاحتكاك معه وكنت أتتبع أخباره منذ ذلك الحين إلى أن انتقل إلى التدريس بجامعة آل البيت بالأردن ، لكن منذ سنة 1999م وأنا في تواصل معه بكل الوسائط والوسائل حتى وهو في جامعة الكويت من سنة2001/إلى سنة2011م، كما تشرفت بتأطير الأستاذ لرسالة الماجيستير التي قدمتها سنة 2001م وأطروحة الدكتوراه التي ناقشتها سنة 2007م بإشراف مزدوج؛ جزائري تحت رعايته، وفرنسي تحت رعاية الأستاذة الفاضلة راندي ديغيلام، فكان يبعث في طلبته الأمل ويدفعهم للعمل بجد والمثابرة والصبر، ويطلعهم على أعماله ومشاريعه وأفكاره ومواقفه من قضايا السياسة والمجتمع والاقتصاد في الجزائر وفي العالمين العربي والإسلامي وأمريكا وأوروبا وباقي أنحاء العالم فكان يكسر الحواجز بينه وبين طلبته لذلك **فالدكتور سعيدوني** كان بالنسبة لي بمثابة الأخ والأب فهو بمثابة مدرسة بأتم معنى الكلمة تأخذ منه العلم كما تأخذ منه الأخلاق"[2].

[1] مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية: مرجع سابق: ص 67-74.

[2] مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية: مرجع سابق: ص 31 -33.

3) شهادة الدكتورة زكية زهرة:

تشير الدكتورة زكية إلى أنّ تعرّفها **بالأستاذ سعيدوني** كان بداية الثمانينات، عندما كان يطبق في مقياس" الجزائر في عهد العثماني "، "إذ كان **الأستاذ سعيدوني** يمتاز بحيوية ومعلومات قيمة وغزيرة تجعلنا نعيش الأحداث التاريخية، وفي السنة الثانية ماجيستير اقترح الأستاذ بارنار كابورال مدرس اللغة التركية العثمانية أن أسجل رسالتي مع **الدكتور سعيدوني**، فكان هذا الأخير يكنّ لي الاحترام والتقدير وبفضل جهوده وسعيه لتوظيفنا أصبحت أستاذة متعاقدة، وكان يراسل المسؤولين لتسبيق الراتب لي ولبعض الزملاء لحاجتنا لذلك، فكان مكتبه مفتوحاً لنا باعتباره مديرا لمعهد التاريخ، كما كان له الفضل في تحفيزي وتشجيعي لدراسة موضوع الوقف، حيث سجّلت الدكتوراه في هذا الموضوع بفرنسا، كما شاركت مع **الأستاذ سعيدوني** في عدة ملتقيات بالجزائر وخارج الجزائر؛ في استنبول وتونس، وفرنسا، وغيرها، فكانت ميزته الصبر على العلم مع التواضع، ما جعله محل احترام للجميع من باحثين وطلبة من مختلف الأعمار، فمن أبرز السمات التي يتصف بها سمة تواضع العلماء، فهو بالنسبة لي الأستاذ والأخ الكبير الذي أحترمه وأقدّره، فقد فتح لي بيته وعرّفني بأهله، وكان يقول لي أنتِ ابنتي الثالثة فلم يبخل عليّ بنصيحة أو معلومة، فمكتبته كانت تحت تصرفي"[1].

4) شهادة الدكتور معاوية سعيدوني، بعنوان: "الإنتاج التاريخي للدكتور ناصر الدين سعيدوني أسسه ومجالاته":

يؤكد الدكتور معاوية أنّ أول إنتاج علمي ذا قيمة **للدكتور ناصر الدين سعيدوني** هو رسالته الجامعية لنيل شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة من جامعة الجزائر حول النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م، والتي ناقشها سنة 1974م، لتتحول إلى كتاب سنة 1979م؛ فهي أول كتاب نشر له، متجاوزا بذلك الكتابة التاريخية التقليدية التي تقوم على سرد الأحداث وتكرار المعلومات بدل التحليل والاستكشاف الجديد، معتمدا على وثائق الأرشيف المهملة، ومتبعا منهجا تاريخيا يلتزم بدقة المعلومة التاريخية، ومتجنبا الأسلوب الأدبي في الكتابة رغم تحكمه في اللغة، ورابطا الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالعوامل المؤثرة في النظام المالي من ضرائب ورسوم وأساليب جبايات، ولم يقتصر تركيز دراسته على المدن فحسب بل تعداها إلى الأرياف متطرقا إلى مصادر دخل الدولة، وأوجه إنفاقها ونظم الخزينة وخصائص العملة والسياسة المالية والنقدية، حيث

[1] مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية: مرجع سابق: ص 87-89.

أثبت **الأستاذ ناصر الدين سعيدوني** بالدلائل على وجود كيان الدولة الجزائرية خلال العهد العثماني ليدحض بذلك مزاعم دعاة المشروع الاستعماري بعدم وجودها[1].

5) شهادة الدكتور مولود عويمر:

حيث يشير إلى أنّ **الدكتور سعيدوني** أهل للتقدير والعرفان وأعماله جديرة بأن تنال مكانة مرموقة في مكتبات الجامعات الجزائرية والعربية والعالمية، ولا يزال الدكتور مولود عويمر يتذكر كيف أنّ الأستاذ سعيدوني يصول ويجول على خشبة المدرج وهو يلقي محاضراته في وحدة منهجية التاريخ بصوته الجهوري وأسلوبه الممتع، فكان يعلّم معنى التواضع ويشجع على النقد ويحث على الاجتهاد ويدفع نحو التعاون المثمر[2].

6) شهادة الأستاذ الدكتور طاهر بن علي:

يؤكد الأستاذ بن علي في كلمته التكريمية **للأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني** بعدما أثنى عليه بما هو حقيق، حيث يقول:" **" من مقامك الوثائق والتأويل ... ومن كتبك التأريخ والتحليل ... ومنهجك الدليل والتأصيل"**.

أيها الحضـــور الكريم هاهنا رجل أفنى العمر في التحصـــيل والتدريس والتأليف والتحرير والتنوير فأما جامعاتنا فاحتضنته، وجامعات عربية انتدبته، وأخرى من ورائها استزارته ...، فقام هنا محررا وقام هناك محاضــرا، وانتصــب هنالك محاورا، هذا التكريم تحية إجلال وإكبار لشــخصــك الكبير وعلمك الغزير ...فأنت عنوان على الجامعة، وأنت عنوان على الدراســـات التاريخية، وأنت عنوان على الثقافة وأنت عنوان على الجزائر، ونحن إذ نحييك بهذه التحية إنما نحيي أنفسـنا ونحن إذ نكرمك نكرم جامعتنا التي تشـــرفت بحضـــورك، فهنيئا لنا على حضـــورك، والحمد لله على تحقيقه وهنيئا لنا على تكريمك والحمد لله على توفيقه"، حرر التكريم بغرداية 22 فيفري 2016 [3].

7) شهادة الأستاذ الدكتور الشافعي درويش:

حيث يقول: إنّه " قامة من قامات العلم، رجل متواضع، مؤرخ قد عرفته عندما كنت طالبا بقسم التاريخ بجامعة الجزائر ببوزريعة دفعة 1992-1996م، حقيقة أنّ **الأستاذ سعيدوني** لم يدرسني في مرحلة

---

[1] مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية: مرجع سابق: ص 103-105.

[2] مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية: مرجع سابق: ص 17-18.

[3] الطاهر بن علي: **كلمة تكريمية من طرف الأستاذ الدكتور طاهر بن علي في حق الدكتور سعيدوني**، جامعة غرداية، 22فيفري 2016، ينظر: (**الملحق رقم 10**).

الليسانس، ذلك أنه كان يدرس طلبة الماجستير وهذا من حسن حظهم، ولكنني عرفته من خلال مؤلفاته أولا ومن خلال مناقشات الماجستير والدكتوراه التي كنا نتلهف لحضورها، كما أن الملتقيات والندوات التاريخية التي كان يحضرها كنا لا نفوّت الفرصة لحضورها، يستمتع القارئ للتاريخ والمستمع للمحاضرة والحاضر للمناقشة كل هذا كان ميزة وخاصية ينفرد بها **الأستاذ سعيدوني** "[1].

ثالثا/ أثر كتاباته التاريخية في تدوين تاريخ الاقتصادي للجزائر العثمانية:

لقد تمكن **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني**، من خلال إنتاجه العلمي، في مجال البحث التاريخي الذي تناول مختلف جوانبه خاصة الجانب الاقتصادي، حيث شكلت كتاباته محورا هاما في إعادة قراءة تاريخ الجزائر العثماني، خاصة المجال الاقتصادي وتأثيراته على الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، فركّز على تحليل بنية الإنتاج وأنظمة التمويل من خلال الضرائب بمختلف أنواعها، وأوجه النشاط الاقتصادي من زراعة وصناعة وتبادل تجاري في حوض المتوسط، وذلك باستثمار الأرشيفات المحلية والأجنبية مما سلّط الضوء على المجال الاقتصادي الذي لم يحظ باهتمام الدراسات السابقة مقارنة بالجوانب السياسية والدبلوماسية، ويتضح ذلك من خلال اعتماده أُسساً في كتاباته التاريخية حول الجزائر خلال هذه الفترة خاصة في المجال الاقتصادي والتي تتضح فيما يلي :

- تبنيه المنهج النقدي وتعدد المصادر المعتمدة، أي يدرس الظاهرة التاريخيه اقتصاديا من عدة جوانب، مبرزا تأثيراتها وتأثرها، أي تفاعلها، فهو يرى أن الإلمام بالجانب الاقتصادي يقتضي التعرف على بنيه المجتمع، فتاريخ الجماعات البشرية لا ينحصر في سِيَر الأشخاص وبطولاتهم في المعارك كزعماء، وإنما يتجلى أيضا في استكشاف مدى تفاعل الإنسان مع بيئته ومحيطه[2] .
- واعتماده في دراسة التاريخ الاقتصادي على أرقام وإحصائيات من الأرشيف، وذلك بالولوج إلى دراسة السجلات المالية والجبايات والوثائق البحرية وتحليل الحالة الاقتصادية بناءً عليها في كل المقاطعات

[1] شافعي درويش: **شهادة مكتوبة في حق الدكتور سعيدوني عن طريق مقابلة شخصية**، عين الإبل، الجلفة 10 أوت 2025 ينظر: (**الملحق رقم 11**).

[2] ناصر الدين سعيدوني: **أساسيات منهجية التاريخ**، مصدر سابق، ص 207.

ومقارنتها بمثيلاتها بالإيالات المغاربية من جهة، والدول الأوروبية من جهة أخرى، أي في منطقة حوض المتوسط.

- وإعطاء نظرة جديدة إلى التاريخ؛ بالنظر إليه كظواهر اجتماعية وواقع اقتصادي ومفهوم ثقافي وبعد روحي، وليس كأحداث مستجدة وفترات متعاقبة وسِيَر الحكام، وإنما هو واقع تاريخي يعبر عن واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- وتجاوز التناول التقليدي للتاريخ الذي كان يركز على الحادثة التاريخية بشكل مبسط، ولا يتعمق في الجوانب الأخرى المتعلقة بمختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي كانت بعيدة عن اهتمام الباحثين.
- والاستفادة من المناهج التاريخية الحديثة، مثل المدرسة التاريخية الألمانية في القرن التاسع عشر ومدرسة الحوليات المعاصرة الفرنسية[1] ، وكذا الاستعانة بالعلوم المساعدة، لإسقاط الواقع الاقتصادي للجزائر العثمانية على مختلف مجالات الحياة.
- وانتقاله بالبحث التاريخي، من التاريخ السياسي أي كل ما يتعلق بالحكم والإدارة والعلاقات الدبلوماسية للجزائر العثمانية التي ركز عليها جلّ المؤرخين في كتابة تاريخ الجزائر العثمانية خلال هذه المرحلة، إلى صبّ الاهتمام على التاريخ الاقتصادي، وهنا تكمن الإضافة الجديدة التي تميز بها حيث حلل الواقع المالي للجزائر وأنواع الضرائب وآليات جبايتها وتأثيراتها على الواقع السياسي والاجتماعي.
- واعتماده مصادر أرشيفية محلية في كتابة التاريخ الاقتصادي للجزائر، وهذا يعد من أبرز اهتماماته ومن أمثله هذه المصادر؛ سجلات المحاكم الشرعية من هبات وعقود والدفاتر المالية، وما تقدمه هذه الوثائق من إحصائيات حول الأسعار والأجور والمعاملات التجارية.
- وتقديمه قراءة وطنية موضوعية تفنّد الرواية الاستعمارية، وبالتالي إنشاء مدرسة تاريخية وطنية منفصلة عن المدرسة التاريخية الاستعمارية التي تصور تاريخ الجزائر العثمانية على أنه ليس له مقومات اقتصاد دولة بل هي مجرد حامية عسكرية عثمانية تعتمد على القرصنة، فيرد عليها بالأدلة من خلال إبراز

[1] ناصر الدين سعيدوني: **أساسيات منهجية التاريخ**، مصدر سابق، ص 209.

مداخيل الخزينة المتنوعة من النشاط التجاري بنوعيه الداخلي والخارجي، والنشاط الصناعي من صناعات تقليدية وتحويلية، والنشاط الزراعي والرعوي، والضرائب بأنواعها، والهدايا، وغيرها، انطلاقا من الأرشيف العثماني والجزائري، أي الأرشيف المحلي.

- وتمهيده الطريق أمام الأجيال اللاحقة من المؤرّخين الجزائريين، للتأسيس للمدرسة التاريخية الوطنية التي تتخذ من الأرشيف المحلي مصادرا أولية، وأمَّا الأرشيف الأجنبي فيعتمد كمصادر ثانوية.
- وتحليله العلاقة بين البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني وواقع النشاط الاقتصادي لكل فئة، فكل منها تميزت بنشاط معين، وهنا تتحدد العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- وتعريفه بدور الجزائر الاقتصادي في حوض المتوسط، من خلال مبادلاتها التجارية المتمثلة في صادراتها وواردتها مع الدول الأوروبية والدولة العثمانية وإيَّالات المشرق العربي.
- وإبرازه أهم نظم الجباية والتمويل المحلي، مثل الضرائب بأنواعها والعشور، وعائدات الجهاد البحري وتوضيح وجوه انفاقها، وكيفية صرفها لتمويل أجهزة الدولة الإدارية والعسكرية، وكذا المرافق العامة وفق تنظيم محكم، عكس ما يصوّره الطرح الاستعماري.
- وتعريفه بالواقع الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية التي يرتكز عليها الاقتصاد، وهذه القطاعات هي:

1. **الزراعة:** حيث فصّل فيها **المؤرّخ سعيدوني**، من خلال تحديد العلاقة بين سكان المدن والأرياف إذ يلبي الريف كافة احتياجات المدينة من حبوب، وخضر، وفواكه، وغيرها.
2. **الصناعة:** حيث فصّل فيها، من خلال إبراز أهم الحرف، وتنظيماتها المعمول بها، كالنسيج والدباغة، وصناعة السفن، واستخراج الملح، ومدى تأثير السياسة الضريبية، والعلاقات الخارجية على هذه النشاطات وتطورها.

3. التجارة: حيث وضَّح مدى أهميتها، من خلال دور النشاط البحري الذي يشكل مصدرا من مصادر الدخل الهامة للإيالة، ومساهمتها في تحديد العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجزائر والدول الأوروبية بشكل خاص[1].

- تبيينه تأثير الواقع الاقتصادي على المجتمع، إذ بيّنت كتاباته أنّ أنظمة الجباية والسياسة المالية ساهمت في إحداث تباين طبقي واضح؛ فئات تركزت لديها الامتيازات كالأتراك والكراغلة، وفئة تحملت أعباء الاقتصاد من الفلاحين الجزائريين، مما أدى إلى اضطرابات سياسية واجتماعية ساهمت في هشاشة الدولة خلال أواخر عهدها.
- ومساهمة كتاباته في مختلف المجالات، خاصة الاقتصادية خلال العهد العثماني، فأصبحت مراجع أساسية للباحثين.
- وفتحه الباب أمام الباحثين للتركيز على المجال الاقتصادي وتحفيزهم على ذلك، خاصة من خلال دراسة الأرشيف المحلي، ليحدد لنا أسباب الاستمرارية والقوة، وأسباب الانهيار والضعف، فيعطينا صورة متكاملة عن التاريخ الاقتصادي للجزائر العثمانية.

[1] محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 57-70.

خاتمة الفصل:

اتضح من خلال هذا الفصل أنّ **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** يُعدّ من أبرز أعلام المدرسة التاريخية الجزائرية المعاصرة، لما قدمه من إسهامات علمية رائدة أسهمت في تجديد البحث التاريخي، خاصة في مجال التاريخ الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني. فقد تميزت أعماله بالاعتماد على المنهج النقدي والتحليل العلمي الدقيق، مع توظيف واسع للمصادر الأرشيفية المحلية والأجنبية، الأمر الذي مكّنه من إعادة قراءة التاريخ الجزائري قراءة موضوعية بعيدة عن الطروحات الاستعمارية التقليدية.

وتأثير مساهماته في مجلة الدراسات التاريخية، وندواته، ومؤلفاته، على ترسيخ البحث الأكاديمي الجاد، وتشجيع الأجيال الجديدة من الباحثين على الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، وعدم الاكتفاء بالسرد السياسي للأحداث، وقد ساهم من خلال ذلك في تأسيس رؤية تاريخية وطنية تُبرز وجود مؤسسات الدولة الجزائرية العثمانية وتنظيماتها المالية والاقتصادية، مما جعل كتاباته مراجع أساسية للباحثين والدارسين.

وعكست شهادات زملائه وطلبته المكانة العلمية والأخلاقية التي حظي بها، إذ جمع بين التميز الأكاديمي والتواضع وروح التعاون، فكان أستاذا وموجهاً ومؤطراً، ترك أثراً واضحاً في الوسط الجامعي داخل الجزائر وخارجها.

ونستخلص أنّ جهوده لم تقتصر على التأليف والتدريس فحسب، بل امتدت إلى بناء مدرسة تاريخية وطنية قائمة على التحقيق العلمي والوعي بأهمية الذاكرة التاريخية الجزائرية، وهو ما يجعل إنتاجه العلمي رصيداً معرفياً مهماً في دراسة تاريخ الجزائر الحديث والعثماني.

الخاتمة

بعد دراسة جهود **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** في كتابة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني، توصلنا إلى مجموعة من النتائج، والتي نلخّصها فيما يلي:

✓ أنّ الظروف الصعبة التي عاشها **المؤرّخ ناصر الدين سعيدوني** لم تمنعه من الوصول إلى مكانته العلمية التي بلغها بعد جد واجتهاد ومثابرة، والتي تمثل تحديا لواقعه.

✓ تعددت مناهجه في كتابة تاريخ الجزائر، حيث اعتمد على التوثيق والأرشيف من خلال مصادره الأصلية العثمانية، والفرنسية، والمحلية، مع تحقيقها، والقيام بالتحليل النقدي، حيث تجاوز السرد لينتقل إلى تفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتبني المنهج المقارن، إذ ربط التجربة الجزائرية بتجارب الإيَّالات المغاربية، والدولة العثمانية. والمنهج التكاملي، حيث يدرس التاريخ الاقتصادي من خلال علاقته بالسياسة والمجتمع والثقافة. وانتهاج المنهج الأكاديمي الموضوعي، إذ يلتزم بالصرامة العلمية في التوثيق والتحليل بعيدا عن العاطفة.

✓ أسهم في إعادة الاعتبار للتاريخ الوطني، حيث أكدت النتائج أنّ أعماله ساهمت في مواجهة الطرح الاستعماري للتاريخ الجزائري، وتصحيح الكثير من المغالطات التي روّجت لها المدرسة الكولونيالية.

✓ تَنَوّع إنتاجه العلمي، حيث بيّنت الدراسة أنّه قدّم مساهمات متنوعة بين التأليف والتحقيق والترجمة، ما يجعله مرجعًا غنيًا للباحثين.

✓ كان له دور مهم في تكوين مدرسة تاريخية وطنية، إذ بيَّنت النتائج أنَّ جهوده لم تقتصر على التأليف الفردي، بل امتدت إلى تكوين جيل من الباحثين الجزائريين الذين ساروا على نهجه.

✓ ريادته في كتابة التاريخ الاقتصادي الجزائري، حيث أظهرت الدراسة أنّه من أوائل المؤرّخين الجزائريين الذين أولوا اهتمامًا خاصًا بالجانب الاقتصادي خلال الفترة الحديثة والمعاصرة.

✓ رَبْطه الاقتصاد بالبعد الاجتماعي والسياسي، حيث يتضح لنا أنّه لم يعالج الاقتصاد بمعزل عن المجتمع والسياسة للجزائر خلال العهد العثماني.

✓ مساهمته في إثراء المكتبة التاريخية الجزائرية، وذلك بمساهمة دراساته الاقتصادية في سد فراغ معرفي حول تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني الذي ظلّ مهمشًا أمام التركيز التقليدي على الجانب العسكري والسياسي.

✓ إبرازه الدور الاقتصـــادي للجزائر العثمانية في المتوســـط، إذ بينت أبحاثه أنّ الجزائر لم تكن مجرد قاعدة عسكرية بحرية، بل كانت فاعلًا اقتصاديًا مهمًا في التبادل التجاري داخل حوض المتوسط ومع أوروبا.

✓ اهتمامه بالجباية والنظام المالي، حيث أبرزت دراســـاته، البنية المالية في الجزائر العثمانية، ودور الضرائب والجبايات في تمويل جهاز الدولة والإنفاق العسكري.

✓ تحليله البنية الزراعية والحرفية باعتبارها أســـاس الاقتصـــاد المحلي، مبرزًا القيود التي واجهتها، مثل محدودية الأراضي الخصبة والتذبذب المناخي.

✓ توجيهه الباحثين الشـــباب إلى الاهتمام بالتاريخ الاقتصـــادي كمدخل أســـاســـي لفهم التجربة الاستعمارية.

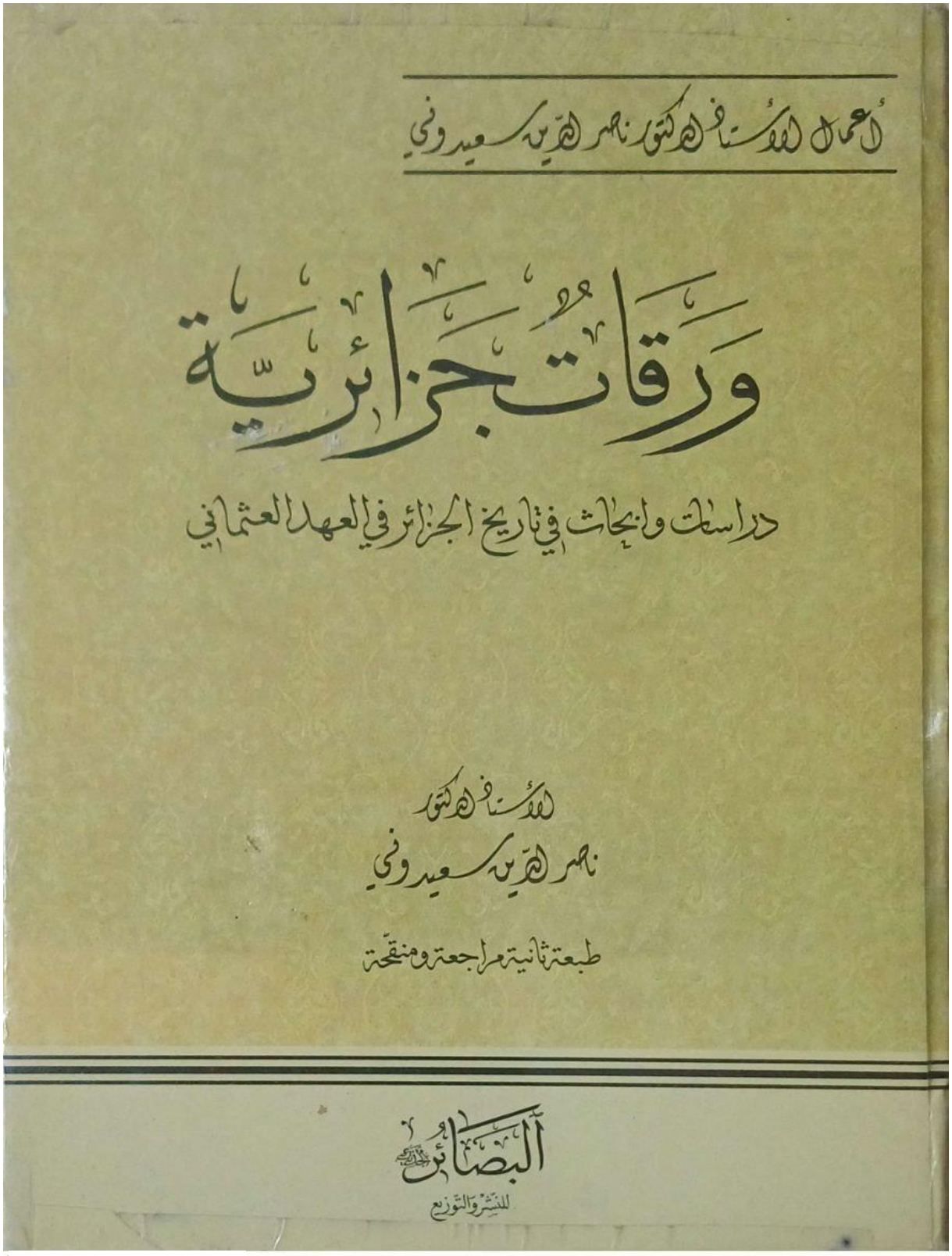
✓ أهمية اســـتمرارية البحث فتحت آفاقًا جديدة للباحثين للاهتمام بمؤرّخين جزائريين آخرين ما تزال أعمالهم بحاجة إلى قراءة علمية نقدية.

الملاحق

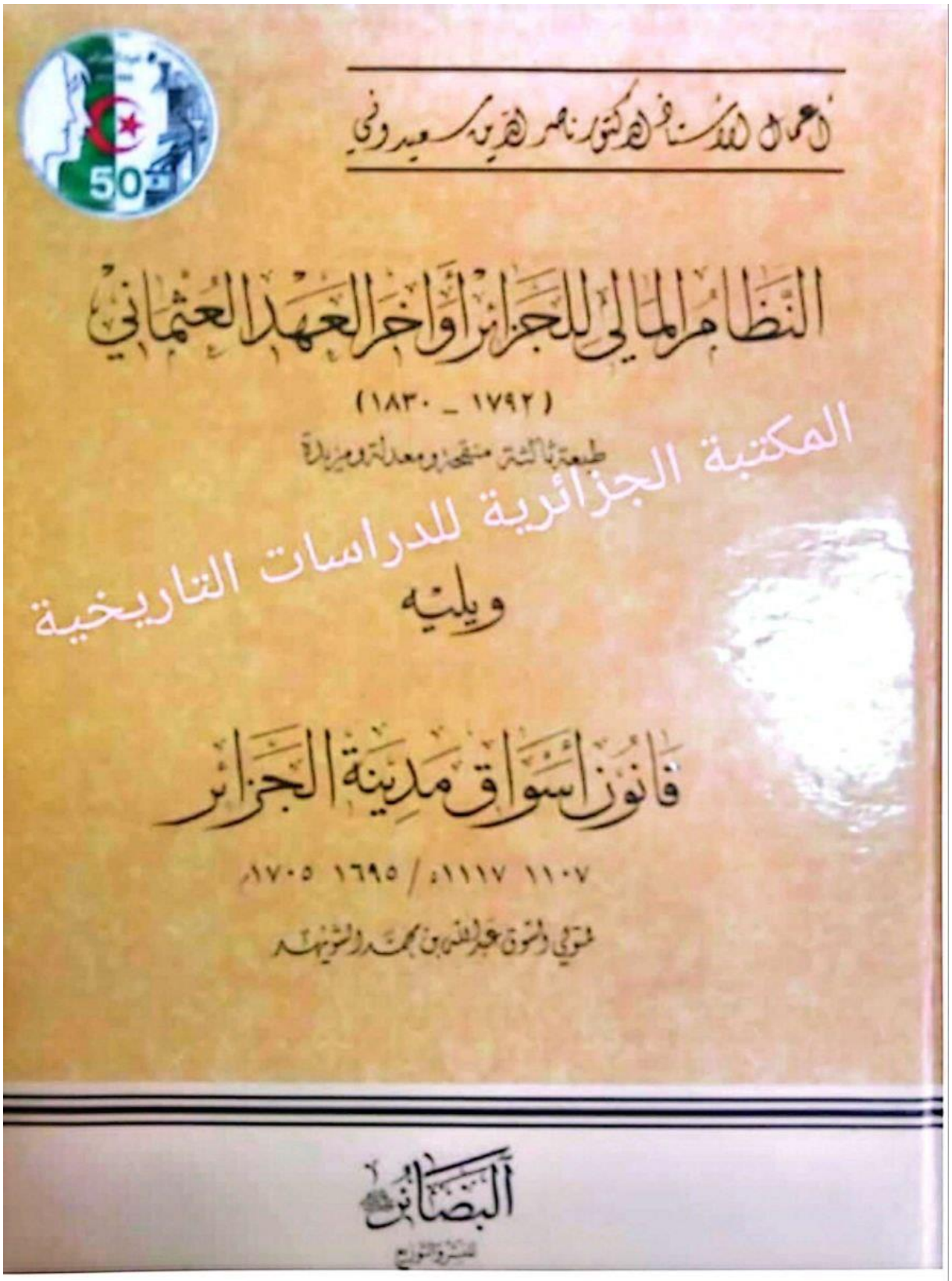
الملحق رقم 01: صورة للأستاذ المؤرخ ناصر الدين سعيدوني



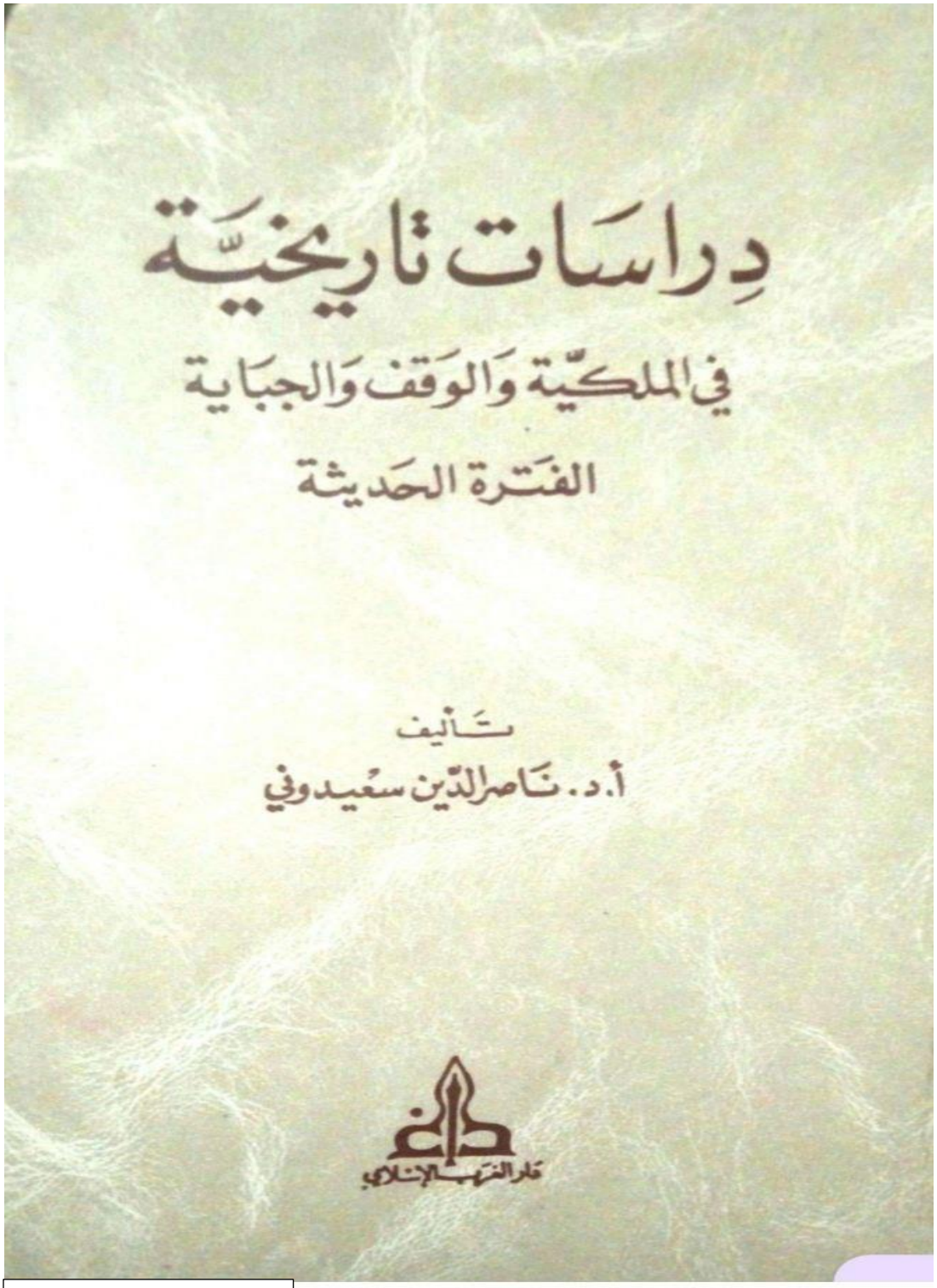
الملحق رقم 02: صورة لغلاف كتاب ورقات جزائرية – دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني



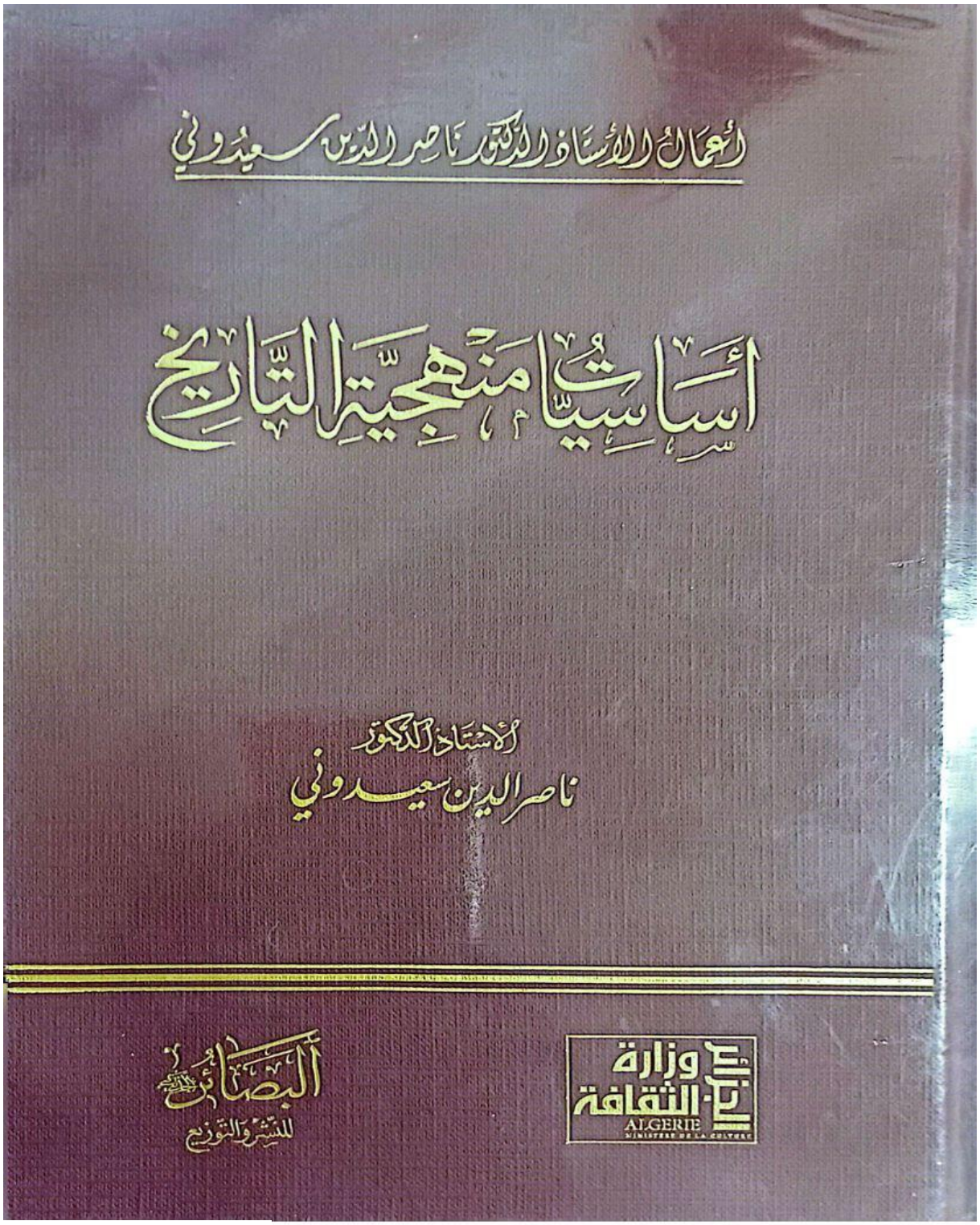
الملحق رقم 03: صورة لغلاف كتاب النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792–1830



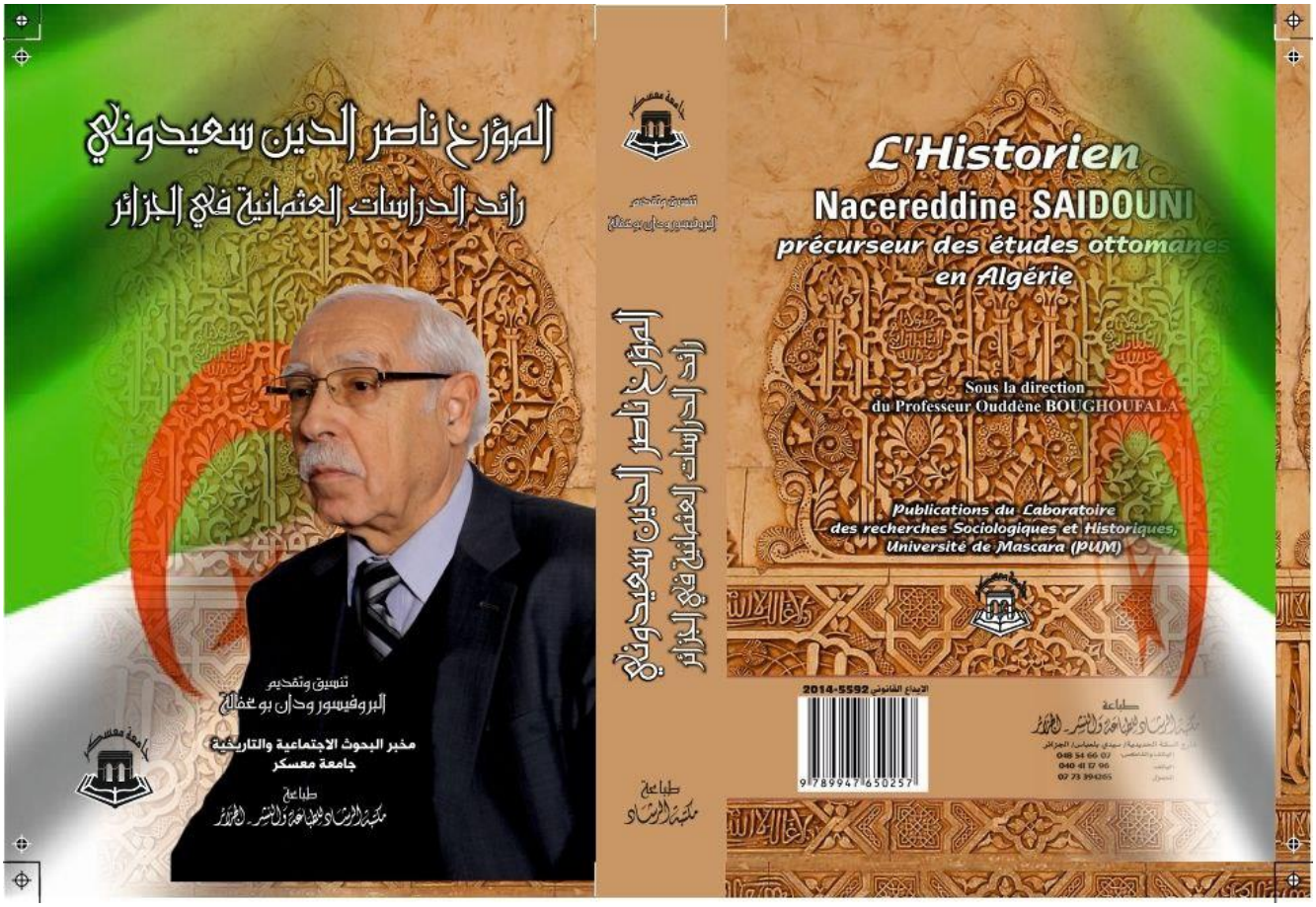
الملحق رقم 04: صورة لغلاف كتاب دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية – الفترة الحديثة



الملحق رقم 05: صورة لغلاف كتاب أساسيات منهجية التاريخ



الملحق رقم 06: صورة لغلاف كتاب تكريمي للمؤرخ ناصر الدين سعيدوني من مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية – جامعة معسكر



الملحق رقم 07: صورة توضح جدول المقاييس والمكاييل المعتمدة آنذاك

3. جدول المقاييس والمكاييل والموازين

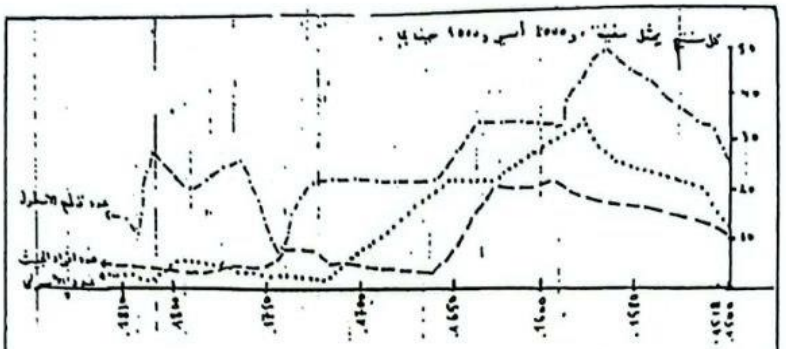
أنواعها	ما يعادلها	استعمالاتها
(1) الأوزان		
القيراط	0،207 غ	للماس
المثقال	4،669 غ	للذهب
الرطل القضي	797،435 غ أو 500 غ	الفضة والجواهر
الرطل العطاري	446،080 غ أو 506،880 غ أو 530 غ	للسلع والبضائع ، التمر الفواكه رطل الزيت 27 أوقية رطل الشاي 14 أوقية
الرطل الخضاري	614،340 غ أو 639،453 غ أو 540 غ أو 1.510 غ	للخضر والفواكه واللحوم والخبز
الرطل الكبير	921،510 غ	للزبدة والتمور والزيت والصابون
القنطار العطاري	54،608 كلغ	
القنطار الخضاري	61،434 كلغ	
القنطار الكبير	92،151 كلغ	للأوزان الثقيلة ، وهو يختلف من مكان لآخر ، فقنطار مدينة الجزائر يساوي 130 أو 133 رطل مرسيلي ، وقنطار مدينة عنابة يساوي 120 كلغ مرسيلي
(2) المكاييل		
المد	0،075 ل	
القلة	16،66 ل أو 17،18 ل 12 ل إلى 18 ل	للزيت ، تنقسم إلى النصف – الربع – الثمن

الصاع	80، 48 ل حوالي 60 ل	ينقسم إلى النصف ـ الربع ـ الثمن
القفيز أو القيسة	300 كلغ	ينقسم إلى النصف ـ الربع ـ الثمن
(3) الأطوال		
الذراع التركي	070، 0 م أو 0,0636 ؟	للأقمشة الحريرية والكتانية والأشياء المطرزة والموشاة ينقسم إلى ثمانية أرباع ؟
الذراع العربي	520، 0 أو 480، 0 أو 0,500	للأقمشة القطنية والحبال
الذراع القياسي أو الذراع التركي المستعمل	633، 0 أو 640، 0 م	يستعمله أصحاب الدكاكين

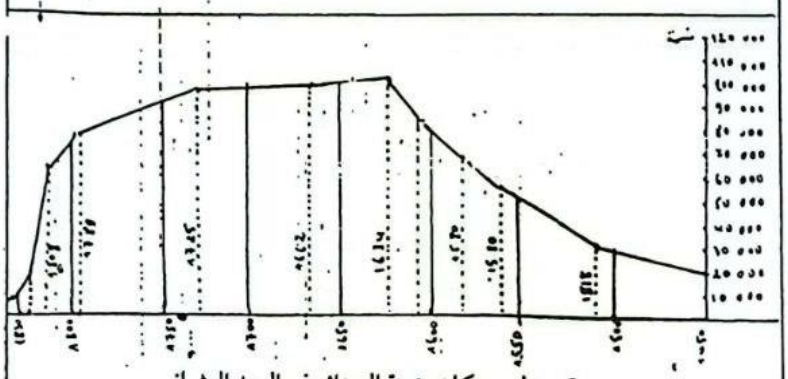
المصادر المعتمدة في جدول المقاييس والمكاييل والموازين :

- A.N.P. F. 80, Notes sur Alger, monnaies, poids, mesures.
- Boutin, p. 82.
- Dugaste, p. 57.
- *Aperçu*, p. 149.
- Rozet, T. III, pp. 106-107.
- Tableau 1840, p. 373.
- A.M.G. H. 227, Agalik de Cherg.
- Le Roy, p. 140.

الملحق رقم 08: صورة توضح رسم بياني لنشاط البحرية، وتطور سكان مدينة الجزائر



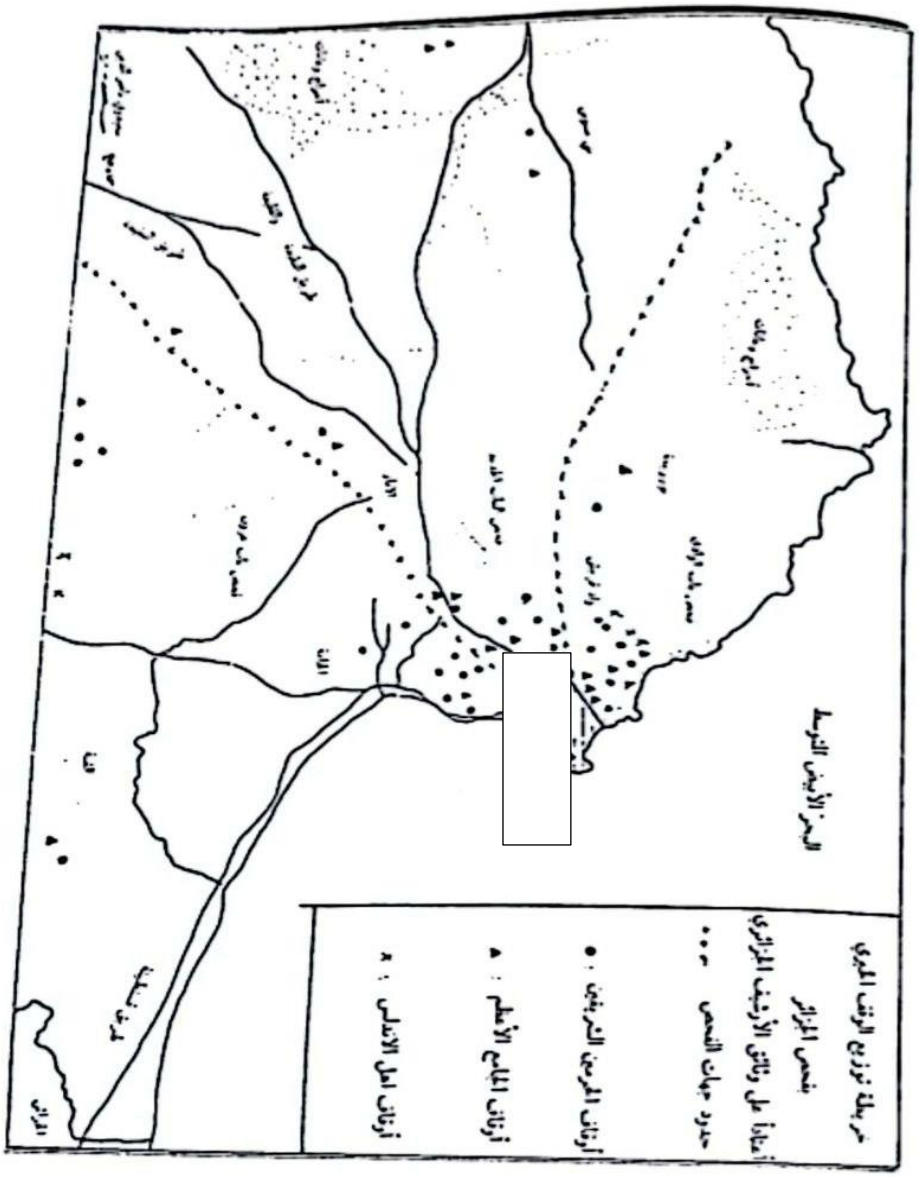
1 ـ تطور القطع البحرية وعدد الأسرى وأفراد الجيش بالجزائر أثناء العهد العثماني



2 ـ تطور سكان مدينة الجزائر في العهد العثماني

4 ـ رسم بياني لنشاط البحرية الجزائرية ولتطور سكان مدينة الجزائر اعتمادًا على المصادر المعاصرة ملحق مقالي : البحرية الجزائرية ، ص 187 ، والأحوال الصحية والوضع الديمغرافي ص 123 .

الملحق رقم 09: صورة توضح خريطة توزيع الوقف الخيري



287

الملحق رقم 10: كلمة تكريمية من طرف الأستاذ الدكتور طاهر بن علي في حق المؤرخ سعيدوني (1)

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله ملء الأرض والسموات، وعلى محمّد أزكى السلام وأفضل الصلوات

أيّها الجمع المبارك:

ديدني أن أمتطي صهوة الارتجال، أبزّ به الفطاحلة من أفذاذ الرجال، وأنفي عن حمانا أحاديث الابتذال..

ولكن اعتراني من المرض ما اعتراني، واحتواني من سقم الحمّى ما احتواني..

وصدق المتنبّي إذ يقول: يضيق الجلد عنّي وعنها*** فتوسعه بأنواع السقام

فبتّ ليلة نابغية عنوانها السهر، كلّما أومضت في ذهني الفِكَر، أطفأها من السهد الكدر..

وكنت والليل يسري إلى الفجر، أظنّني بين المغرب والعصر، وصدق عمر بهاء الدين الأميري حين يقول:

إغفاءة المحموم فيها***يشيع الهمّ والنّكد

ولكن لأنّ التكريم تكريم من نال في العلم باعا وشأوا، وحاز في المحافل جاها وبَأوا، وانتصب في التأليف كالجبل شموخا وجَذوا، قلت آتيه طوعا أو كرها، سعيا أو حَبْوا، وإن سامني المرض شحوبا وخَثْوا..

أيّها الحضور الكريم:

منذ أن خاطبني السيّد العميد، في احتفاليتنا بهذا اليوم العظيم، زوّرت في نفسي كلاما جميلا، وأودعته معنى جليلا، وجعلت القلب به كفيلا، وكنت كلّما خطر خاطر زدت فيه شيئا قليلا، ليكون كلامي كلاما جزيلا، فأخاطب بمعناه عالما بَجيلا..

وقمت على عادة المشايخ يقومون أسحارا، لأدوّنه على القرطاس أسطارا، فلم أجد في جعبتي أفكارا، فقد طلّقن فؤادي ثيّبات وأبكارا..

وخلا منها المزود والجراب، وانقشعت كما ينقشع السحاب، بل تلاشت كما يتلاشى السراب، كأنّها أسراب القطا أفزعها الإهاب..

وركبني من الهموم والأحزان، وقلت كيف أكون من جلستي في أمان، وليس لي من بلاغة الكلام وفصاحة اللسان، وأنا في رحاب الطلبة والأساتذة والأعيان، فهتف هاتف في الآذان: إن حضرة العلماء دوحة الجنان..

فكل ممّا تدلّى من عراجينها رُطَبا.. واقطف ممّا دنا من عناقيدها عنبا..

ففي دوحتك يا سيّدي وأستاذي:

نعصر من ثمارها الشراب المباح..

نملأ من أصنافه الكؤوس والأقداح..

ونتجاذب بمعناك أطراف الحديث الملاح..

من مقالك الوثائق والتأويل.. ومن كتبك التأريخ والتحليل.. ومن منهجك الدليل والتأصيل..

أيّها السادة الفضلاء:

ها هو وقد أشرفت عليه الثمانون، ما زال شاحذ فِكَر..نافذ ذِكَر..

ديدنه الجدّ والمثابرة، جلوسه الدرس والمحاضرة، دأبه الحركة والمبادرة، نكتته التذكير والمذاكرة..

أيّها الحضور الكريم:

ها هنا رجل أفنى العمر في التحصيل، والتدريس، والتأليف، والتحرير ، والتنوير ..

فأمّا جامعاتنا فاحتضنته، وجامعات عربية انتدبته، وأخرى من ورائها استزارته..

فقام هنا محرّرا، وقام هناك محاضرا، وانتصب هنالك محاورا..

سيّدي الدكتور ناصر الدين سعيدوني حفظه الله:

هذا التكريم تحيّة إجلال وإكبار لشخصك الكبير ، وعلمك الغزير ..

فأنت عنوان على الجامعة، وأنت عنوان على الدراسات التاريخية، وأنت عنوان على الثقافة، وأنت عنوان على الجزائر ..

أنت يا سيّدي يعشقك القرطاس والحِبْر..

أنت يا سيّدي يتيه بك التأليف والنشر..

أنت يا سيّدي يزهو بك العقل والفكر..

أنت يا سيّدي مدوّنة الجزائر ولا فخر..

ونحن إذ نحيّيك بهذه التحية إنّما نحيّي أنفسنا، ونحن إذ نكرّمك نكرّم جامعتنا التي تشرّفت بحضورك.

فهنيئا لنا على حضورك، والحمد لله على تحقيقه..

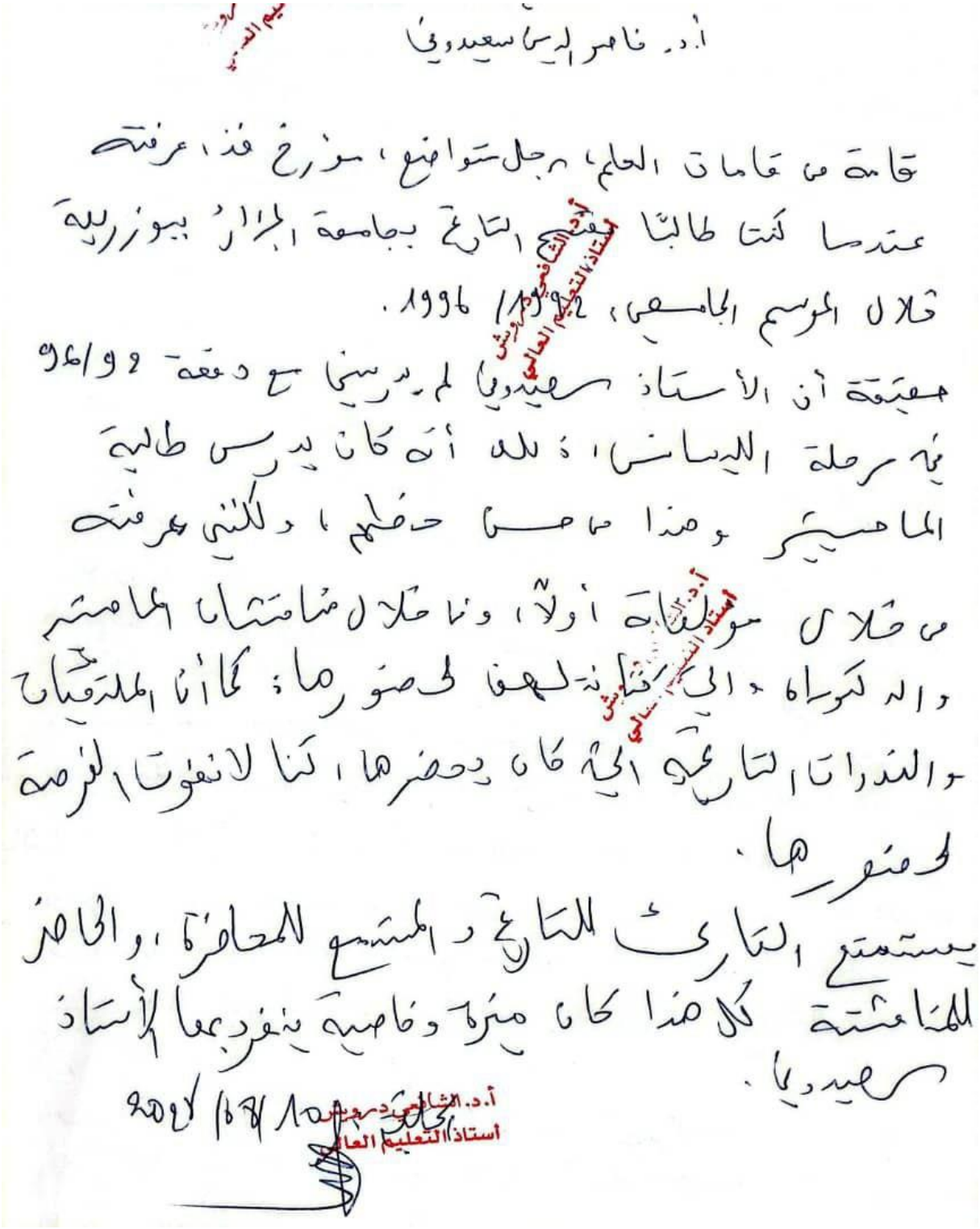
وهنيئا لنا على تكريمك، والحمد لله على توفيقه..

والسلام عليكم ورحمة الله

كتبها د/طاهر بن علي

غرداية 22 فيفري 2016

الملحق رقم 11: شهادة الأستاذ المؤرخ شافعي درويش



أ.د. طاهر إبراهيم سعيدوني

قامة من قامات العلم، رجل ستوافق، مؤرخ فذ، عرفته عندما كنت طالبًا بقسم التاريخ بجامعة الجزائر ببوزريعة خلال الموسم الجامعي 1995/1996.

حقيقة أن الأستاذ سعيدوني لم يدرسنا سوى دفعة 95/96 بمرحلة الليسانس، ذلك أنه كان يدرس طلبة الماجستير وهذا ما جعلهم حظهم، ولكنني عرفته من خلال سوابقه أولًا، ومن خلال مداخلاته الماجستير والدكتوراه، إلى جانب محاضراته لهذه الصور ما: كما أنا الملتقيات والندوات التاريخية التي كان يحضرها، كنا لا نفوت الفرصة لحضورها.

يستمتع التاريخ والمستمع للمحاضرة، والحاضر للمناقشة كل هذا كان ميزة وخاصية ينفرد بها الأستاذ سعيدوني.

أ.د. الشافعي درويش
أستاذ التعليم العالي

2024/10/18

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر:

1) جيمس ولسن ستيفين: **الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785–1797**، تر: علي تابليت منشورات ثالة، الجزائر، 2007.

2) سعيدوني ناصر الدين: **تجربتي مع أرصدت الأرشيفات المتعلقة بتاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ع1، م5، Algerian Review of Ottoman and Mediterranean Studies، وهران-الجزائر، 2025.

3) خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تق، تع، تح، محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر 2006.

4) سعيدوني ناصر الدين: **صفحات من ماضي الجزائر المجيد: البحرية الجزائرية، ظروف نشأتها وعوامل تطورها وأسباب ضعفها**، ع 137 – 165، دار البصائر الجديدة، الجزائر ، 2013.

5) سعيدوني ناصر الدين: **مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر (مخطوط بالمكتبة الجزائرية رقم 670)**، تح، تق، تع: ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر الجديدة، الجزائر،2012.

6) سعيدوني ناصر الدين: **واقع آفاق الدراسات العثمانية في الجزائر " عرض تعريفي ونظرة تقييمية "**، ع7، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، د.م، ديسمبر 2012.

7) سعيدوني ناصر الدين: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792–1830**، ط3، من مع ومزيدة، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

8) سعيدوني ناصر الدين: **ورقات جزائرية – دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني** ط2، من، مع، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

9) سعيدوني ناصر الدين: **"دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية – الفترة الحديثة"**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 2001.

10) سعيدوني ناصر الدين: **المؤرخ ناصر الدين سعيدوني رائد الدراسات العثمانية**، تق، ودان بوغوفالة، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، مكتبة الراد للطباعة والنشر، الجزائر 2014.

11) شالر وليام: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816 – 1824**، تع، تق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

12) الشريف الزهار: **مذكرات نقيب الأشراف**، تح، أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974.

13) مجهول: **مذكرات خير الدين بربروس**، ط1، تر: محمد دراج، دار الوسم للمعرفة والثقافة الجزائر، 2021.

2- المراجع:

1) محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر،1983.

3- المجلات:

1) أحمد سرير سهيلة: **إسهامات ناصر الدين سعيدوني في كتابة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني**، مجلة تاريخ العلوم، م5، ع 13، جوان 2020.

2) رحماني نعيمة: " **بدايات تشكل الذات التاريخية عند المؤرخ ناصر الدين سعيدوني التأليف العلمي الموسوعي أنموذجا**"، م05، ع02، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة تلسمان الجزائر، 2022.

3) سعيدوني ناصر الدين: **مجلة الدراسات التاريخية – مجلة دورية يصدرها معهد التاريخ**، ع10 معهد التاريخ، جامعة الجزائر،1997.

4) مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية: **المؤرخ ناصر الدين سعيدوني رائد الدراسات العثمانية في الجزائر**، تق: ودان بوغفالة، الرشاد للطباعة والنشر، جامعة معسكر، 2014.

4- المذكرات:

1) حوتي أسماء، مدغاغ حكيمة: ناصر **الدين سعيدوني واسهاماته في كتابة تاريخ الجزائر الحديث**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تاريخ الجزائر العهد الحديث 1518،1830م، جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة، 2019.

2) غطاس عائشة: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700–1830 مقاربة اجتماعية – اقتصادية** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2001.

5- المواقع الإلكترونية:

1) موقع مؤسسة وسام العالم الجزائري:

https://www.algerianscholaraward.org/

6- الحصص التلفزيونية:

1) محمد الورواري: **"منارات " حلقة المؤرخ الجزائري ناصـر الدين سـعيدوني**، قناة العربية، 29 أكتوبر 2017.

7- المقابلات الشخصية:

1) درويش شافعي: **شهادة مكتوبة في حق الدكتور سعيدوني عن طريق مقابلة شخصية**، عين الإبل – الجلفة، 10-08-2025.

2) بن علي الطاهر: **كلمة تكريمية من طرف الأسـتاذ الدكتور طاهر بن علي في حق الدكتور سعيدوني**، جامعة غرداية، 22 فيفري 2016.

ملخص البحث

ملخص البحث

من خلال هذه الدراســـة حول جهود **المؤرّخ ناصـــر الدين ســـعيدوني** في كتابة تاريخ الجزائر الاقتصـادي خلال العهد العثماني، توصـلت إلى أنّ **للمؤرّخ ناصـر الدين سـعيدوني** إسـهامات كبيرة في كتابة التاريخ الاقتصادي للجزائر العثمانية، إذ يعد من المؤرّخين الجزائريين السبّاقين في دراسته حيث برع فيه من خلال كتبه ومقالاته والمخطوطات التي حققها ومختلف الملتقيات العلمية الوطنية والعربية والدولية، كما وضــع حجر الأســاس لمدرســة تاريخية وطنية ومنهج تاريخي متعدد الجوانب من خلال استغلاله للوثائق الأرشيفية التي فكّت الغموض عن جوانب متعددة حول دراسة هذه الفترة من تاريخ الجزائر.

Abstract

Through this study on the efforts of the historian Professor Dr. Nasser Eddine Saidouni in writing the economic history of Algeria during the Ottoman period, I concluded that Dr. Nasser Eddine Saidouni has made significant contributions to documenting the economic history of Ottoman Algeria. He is considered one of the pioneering Algerian historians in this field, excelling through his books, articles, the manuscripts he authenticated, and his participation in various national, Arab, and international academic forums. He also laid the foundation for a national historical school and a multifaceted historical methodology by utilizing archival documents that clarified many ambiguities surrounding the study of this period in Algerian history.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر	
قائمة المختصرات	
المقدمة	07
الفصل الأول: السيرة الذاتية للمؤرّخ ناصر الدين سعيدوني	13
تمهيد	14
أولا: سيرته الذاتية	15
ثانيا: مساره العلمي من الابتدائي الى الثانوي	16
ثالثا: مساره الجامعي والبحث العلمي	17
خاتمة الفصل	23
الفصل الثاني: نماذج من كتابات ناصر الدين سعيدوني حول تاريخ الجزائر الاقتصادي 1518-1830	24
تمهيد	25
أولا: منهج وطابع الكتابة عند ناصر الدين سعيدوني	26
ثانيا: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830	29
ثالثا: الملكية والوقف والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني	44
رابعا: ورقات جزائرية (دراسة اقتصادية)	48
خاتمة الفصل	59
الفصل الثالث: إسهامات المؤرّخ العلمية في مجال البحث التاريخي	61
تمهيد	62
أولا: إسهاماته في مجلة الدراسات التاريخية وأهم المؤتمرات الوطنية والدولية	63
ثانيا: شهادات بعض المؤرخين حول شخصيته وإنتاجه العلمي	67
ثالثا: أثر كتاباته التاريخية في تدوين التاريخ الاقتصادي للجزائر العثمانية	71

خاتمة الفصل	75
الخاتمة	77
قائمة الملاحق	80
قائمة المصادر والمراجع	94
ملخص الدراسة	98
فهرس المحتويات	100